الأبحاث في تقويم الأحداث

تأليف

ركن الدين محمد بن علي الاسترابادي الحلي الغروي

من أعلام القرن الثامن الهجري

تحقيق

الشيخ محمد رضا سيبويه الحائري

راجعه وصححه

مركز العلامة الحلي

لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية

(٢٢)

شبكة الفكر
alfeker.net

الأبحاث في تقويم الأحداث

٢٢

الأبحاث في تقويم الأحداث

تأليف: ركن الدين محمّد عليّ الجرجانيّ الحلّيّ الغرويّ

تحقيق: محمّد رضا سيبويه الحائري

الناشر: مركز العلّامة الحلّيّ ﷺ لإحياء تراث حوزة الحلّة

رقم الإصدار: ٢٢

الطبعة: الأولى

سنة الطبع: ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م

قطع الورق: ١٧×٢٤

تصميم الغلاف والإخراجُ الفنيّ: مركز العلّامة الحلّيّ ﷺ - وحدة التنضيد والإخراج

محفوظة جميع الحقوق

موسوعة محمد بن علي الجرجاني (١)

الأبحاث في تقويم الأحداث

تأليف

ركن الدين محمد بن علي الاسترابادي الحلي الغروي

من أعلام القرن الثامن الهجري

تحقيق

الشيخ محمد رضا سيبويه الحائري

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٠٨) لسنة ٢٠١٩ م

مصدر الفهرسة: IQ – KaPLI ara IQ –KaPLI rda

رقم الاستدعاء: BP210.5.G8 A2 2017

المؤلف: الجرجانيُّ الغرويُّ، محمّد بن عليٍّ، توفي بعد ٧٢٨ للهجرة.

العنوان: الأبحاث في تقويم الأحداث.

بيان المسؤوليَّة: تاليف ركن الدين محمَّد بن عليّ الجرجانيّ الحلِّي الغرويِّ؛ تحقيق محمّد رضا سيبويه الحائري.

بيانات الطبعة: الطبعة الأولى.

بيانات النشر: بابل، العراق: العتبة الحسينيَّة المقدَّسة، مركز العلَّامة الحلِّيِّ ﷺ لإحياء تُراث حوزة الحلَّة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

الوصف المادي: ٢٢٢ صفحة.

سلسة النشر: مركز العلَّامة الحلِّي ﷺ لإحياء تراث حوزة الحلَّة؛ (٢٦٨).

تبصرة ببليوغرافية: يتضمّن هوامش، لائحة المصادر الصفحات (١٩٩-٢١٧).

مصطلح موضوعي: كلام الشيعة الإماميَّة – القرن ٨ للهجرة.

مصطلح موضوعي: الشيعة الإماميَّة (فرقة إسلاميَّة).

مصطلح موضوعي: الشيعة الإماميَّة (فرقة إسلاميَّة) – دفع مطاعن.

مصطلح موضوعي: الزيدية (فرقة إسلاميَّة).

مصطلح موضوعي: الإمامة – أحاديث.

مصطلح موضوعي: أحاديث الشيعة الإماميَّة – القرن ٨ للهجرة.

مؤلف اضافي: سيبويه، محمَّد رضا، محقِّق.

تمتْ الفهرسةُ قبلَ النَّشر في مكتبةِ العتبةِ الحسينيَّة

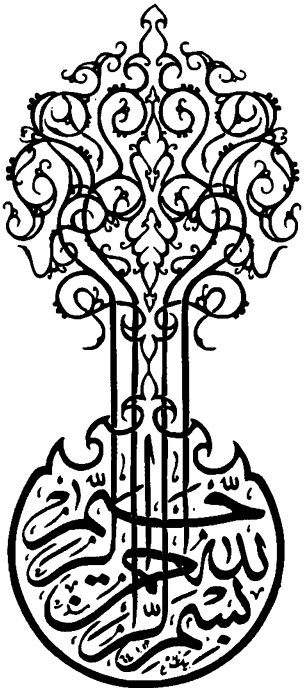
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى مدينة العلم، سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله

إلى باب مدينة العلم، سيّد الوصيّين عليه السلام

إلى سيّدة النساء من الأوّلين والآخرين عليها السلام

إلى أئمّة الهدى المعصومين عليهم السلام

إلى بقيّة الله في الأرضين عليه السلام

إلى أرواح علماء الدين الربّانيّين

إلى حملة أنوار الهداية للمهتدين

إلى المستشهدين دفاعًا عن الدين

إلى روح والدي ومن سلف من آبائه الماضين

أهدي هذا السفر الثمين

راجيًا القبول من ربّ العالمين

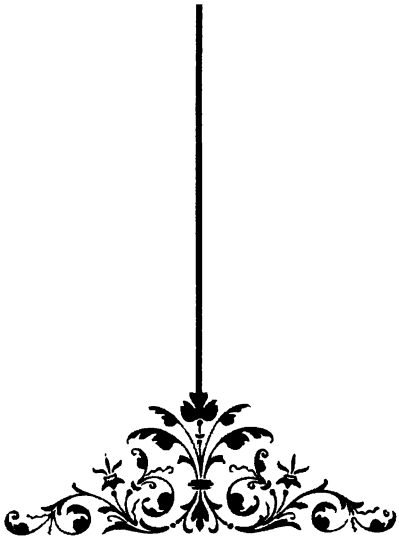

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدِّنا المصطفى وآله المعصومين الهداة الأطهار.

وبعد، فيُعدُّ كتاب (الأبحاث في تقويم الأحداث) للشيخ ركن الدين محمَّد عليّ الجرجانيّ الاستراباديّ الحليّ الغرويّ، من الكتب المهمَّة في موضوعهِ، ويكمنُ ذلكَ في النقد البنَّاء الذي قامَ بِهِ مُصنِّفُهُ لإحدى الفرق المحسوبة على الشيعة، وهي الفرقة الزيديَّة، بعد ازدياد نشاط أفرادها واستقطابهم لكثيرٍ من الشباب والأحداث ودعوتهم إلى هذا المذهب، عبرَ إيراد الشبهات والاعتراضات على مباني الشيعة الاثني عشريّة ومعتقداتهم، ذاكرًا كلَّ شُبهةٍ أوردوها أصحاب ذلك المذهب، ثمَّ قامَ بالردِّ عليها، وذلك على مدار فصوله العشرة، وما فيها من أدلَّة وشواهد.

واعتمد محققّه الشيخ محمّد رضا سيبويه الحائري على نسختين خطيَّتَين، الأولى تقبعُ في المكتبة المركزيّة التابعة للعتبة الرضويّة المقدّسة، والأُخرَى مصوَّرة في مركز إحياء التراث العربي في قُم المقدَّسة، وقد بذل بهما الجهد في إخراجهِ وتحقيقه، وتخريج ما فيه من مباحث.

وقد حرص مركز العلَّامة الحلِّي على نَشرِه ضمن إصداراته المتنوِّعة، ولُيضاف إلى المكتبة العربية، ويُفيد منه الباحثون والمحققّون.

وفي الختام نتقدّم بالشكر المدرار إلى محققّه الفاضل؛ لجهوده النيِّرة في تحقيقه، وكتابة مقدّمته العلميَّة، وإلى وحدة التحقيق في مركز العلَّامة الحلّي؛ لمراجعته وضبطه.

ونبتهلُ إلى العلِّي القديرِ أَن يكلِّلَ بتاجِ المِنَّةِ والإحسانِ أُولئكَ الداعمينَ لمشاريعنا التراثيَّةِ في مركزِ العلَّامَةِ الحلّيِّ، وفي مقدمتهم سماحةُ المتولِّي الشَّرعي للعتبةِ الحسينيَّةِ المقدَّسةِ الشَّيخ عبد المهديِّ الكربلائي(دام عزُّه)، وسماحة السيِّد جعفر الموسويّ الأَمين العام للعتبةِ الحسينيَّةِ المقدَّسة(دام توفيقه)، إنَّه سميعٌ مُجيبٌ.

والحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلامُ على النبيِّ الأُمِّيِّ وآله الميامين.

مركز العلامة الحلي
لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية
الحلة المشرفة

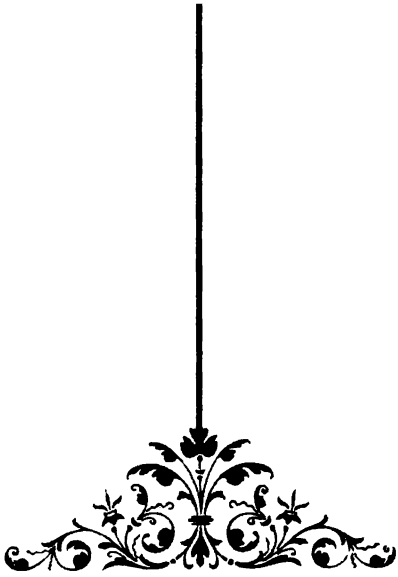

مُقدِمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، بارئ الخلائق أجمعين، باعث الأنبياء والمرسلين، والهادي إلى اتّباع أئمّة المؤمنين، والصلاة على سيّد أنبيائه المقرّبين محمّد بن عبد الله الأمين، وعلى آله الأئمّة المعصومين الهداة المهديّين، واللّعنة الدائمة الأبديّة لمناوئيهم أجمعين، من الآن إلى قيام يوم الدين.

أما بعد: فقد تحرّيت عن تراث علمائنا الأَعلام عند مَنْ بذلوا قصارى جهدهم في إحياء ما تركه النبيُّ وأَهل بيته الكرام صلوات الله عليهم من أقوالٍ وأحاديثَ وحِكَمٍ وفقهٍ وأخلاقٍ، وغيرها من موضوعات في شتّى المجالات، وما بذلوا من جهد في هداية الناس إلى الطريق المستقيم، وأبدوه إلى حملة علومهم من رواة الأحاديث والعلماء المعتمدين؛ ليوصلوا ذلك لأَتْباعهم على مرّ العصور، على الرغم مِمَّا كانوا يواجهون من صعوبات وتحدّيات في هذا الطريق، فقد قام علماؤنا بأداء هذه المهمّة على أفضل ما يرام، وألّفوا كتبًا قيّمة أودعوها في أوساطنا، وأغنوا بها المكتبة الإسلاميّة، فرغم بساطة الوسائل والأدوات في تلك الظروف والأزمنة، غير أنّها استطاعت أن تكون اليوم في متناول أيدينا.

لذا علينا مواصلة الطريق لإحياء تراثهم القيّم؛ خدمةً للإسلام والمسلمين، ورفدًا للثقافة، واحتضانًا واستقطابًا للأجيال القادمة، كما دعانا الحرص عليها، والخوف من تعرّضها للاندثار، كما حصل لكثير من الآثار، ومنها أكثر آثار المؤلّف الذي تصدّينا لتحقيق كتابه، إذ إنّه ذكر تصانيفه بخطّه ـ كما سيأتي ـ قرابة ثلاثين مؤلّفًا، في حين أنّه لم يوجد منها إلّا اليسير، ولو كانت موجودة لأدرجها العلّامة الطهراني في (الذريعة)، إذ اقتصر على الموجود منها، وهذا الدافع هوالذي دعانا لإحياء هذا الكتاب وكذا تكريمًا لجهود المؤلّف ومساعيه المشكورة.

عن الكتاب

وأمّا الكتاب الذي قمنا بتحقيقه فهو يشتمل على نقد بنّاء لإحدى الفرق الإسلاميّة المحسوبة على الشيعة، وهي الفرقة الزيديّة، وكانت دواعي هذا هو ما أشار إليه المصنّف في مقدّمة كتابه عازيًا ذلك إلى ازدياد أنشطة هؤلاء في الكوفة إلى درجة استطاعوا من خلالها استقطاب كثيرٍ من الشباب والأحداث ودعوتهم إلى هذا المذهب، وذلك عبر إيراد الشبهات والاعتراضات على مباني الشيعة الاثني عشريّة ومعتقداتهم، وكان هذا عاملًا دفع شيخنا الجليل لنصرة المذهب الإماميّ الاثني عشريّ بتفنيد شبهاتهم واعتراضاتهم بالأدلّة القطعيّة، من خلال شهادة الأحاديث الصحيحة، والأدلّة العقليّة والمنطقيّة، عن طريق إيراد شبهاتهم واعتراضاتهم، ثمّ الإجابة عنها بالنصوص الواردة عن النبيّ صلى الله عليه وآله

والأئمّة عليهم السلام والأُسس المنطقيّة، ومن ذلك يُعرَف مدى تضلّعه وتبحّره في المنطق، ويعزّز هذا ما جاء في جملة تصانيفه ما ألّفه في هذا العلم.

وقد ذكره في الذريعة بقوله: «الأبحاث في تقويم الأحداث في ردّ الزيديّة وإثبات إمامة الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام وإثبات الغيبة وردّ شبهاتها، للمولى ركن الدين محمّد بن عليّ الجرجاني الغروي المعرّب للفصول النصيريّة. أوّله: الحمد لله مستحقّ الحمد والحمد من آلائه، ومستوجب الشكر، والشكر موجب لمزيد نعمائه[١]... إلى آخره. مرتّبٌ على مقدّمة وعشرة فصول وخاتمة، ألّفه بالغري وفرغ منه بالحضرة العلويّة في يوم الجمعة الثالث من جمادى الثانية سنة ٧٢٨ هجريّة، رأيته عند الحاجّ الشّيخ محمّد سلطان المتكلّمين بطهران، وذكر فيه أنّه كتب أوّلًا كتابه الموسوم بالدعامة في إثبات الإمامة»[٢].

وأضاف في الذريعة كتابًا آخر له باسم: (الحاوي في الفقه)، وقد نقل عنه الشيخ الشهيد في شرح الإرشاد[٣].

التعريف بالمؤلّف

هو العلّامة الفهّامة الشيخ ركن الدين محمّد بن عليّ بن محمّد الجرجاني الأسترآبادي الحلّي الغروي رحمه الله.

---

(١) هذا المستهلّ مطابق لنسخة «رض».

(٢) الذريعة ١: ٦٣.

(٣) الذريعة ٦: ٢٣٦، غاية المراد في شرح نكت الإرشاد ١: ٢٥.

نسبته إلى جرجان؛ لكونه ولد فيها ونشأ بها كما جاء في تراجمه، ويطلق جرجان قديمًا على مدينة گرگان حاليًّا في شمال إيران، وكانت تسمّى أيضًا بأسترآباد. ويظهر أنّه بعد بلوغه مبلغ الرجال، ومزاولته مراحل من التعليم، انتقل إلى العراق وسكن الحلّة الفيحاء، فقد كانت تمثّل آنذاك الحوزة العلميّة لما جمعت في أكنانها فحولًا من الفقهاء العظام كابن إدريس والعلاّمة والمحقّق وغيرهم، وقد لازم شيخُنا المؤلّفُ العلاّمةَ الحلّي(٦٤٨-٧٢٦هـ)، وتتلمذ على يديه، وبلغ المراحل العالية من الاجتهاد، حتّى تمكّن من شرح كتاب (مبادئ الوصول إلى علم الأُصول)، ثمّ انتقل إلى النجف الأشرف ملتجئًا بعتبة مدينة علم النبيّ أمير المؤمنين عليّ عليه السلام.

واشتغل بالتأليف والتصنيف في مختلف المجالات من التفسير والفقه والأُصول والنحو والمنطق والنجوم والبديع كما يعلم من فهرست تصانيفه.

ولم نعثر على أكثر من ذلك سوى ما دوّن في ترجمته.

ما قيل في حقّه

أشاد به الشيخ أسد الله الدزفولي الكاظمي في كتابه (مقابس الأنوار) عند ذكره أحوال بعض الأصحاب، فقال: «من هؤلاء الأعاظم: الجرجانيّ الفاضل البارع، الجامع لشتات الفضائل، السامي إلى أسنى المنازل، ركن الدين محمّد بن عليّ بن محمّد الجرجانيّ الغروي، نوّر الله مرقده العلي، وهو معاصر للعلاّمة، وله

شرح على كتابه المبادي موسوم بـ(عناية الباري)، و(رسالة الرحمة في اختلاف الأُمّة)، وكتب أُخرى، و(رسائل سنيّة في الفنون العقليّة والنقليّة)، وتعريب كتب جليلة... إلى آخره[١]».

وذكره المحدّث القميّ في كتابه (الفوائد الرضويّة في أحوال علماء المذهب الجعفريّة) بما تقدّم[٢].

وترجمه الشيخ آغا بزرگ بقوله: «المولى ركن الدين الأسترآبادي الغروي نزيل الحلّة، والمعرّب للفصول النصيريّة في علم الكلام، وهو من تلاميذ العلّامة الحلّي، وشرح مبادئ الوصول لأُستاذه وسمّاه (غاية البادي) ألّفه في ٦٩٧هـ باسم عميد الدِّين عبدالمطّلب بن عليّ المختاري، وهو غير (نهاية البادي) لعبد المطّلب بن محمّد الأعرجي، وله: (الأبحاث في تقويم الأحداث) ألّفه في ٧٢٨هـ في الردّ على الزيديّة، و(الدعامة في إثبات الإمامة)، ألّفه قبل الأبحاث وذكره فيه، وذكرنا فهرست كتبه بعنوان فهرست تصانيف المولى ركن الدين»... إلى آخره[٣].

ما جاء في أعيان الشيعة:

«الشيخ ركن الدين محمّد بن عليّ بن محمّد الجرجاني محتِدًا، الأسترآبادي منشأً ومولدًا، الحلّيّ الغرويّ مسكنًا، كان عالمًا فاضلًا متكلّمًا جليلًا، من تلاميذ

---

(١) مقابس الأنوار: ١٣.

(٢) الفوائد الرضويّة: ٥٧٧.

(٣) طبقات أعلام الشيعة الحقائق الراهنة: ١٩٤.

العلّامة الحلّي. وعن صاحب (رياض العلماء) أنّه قال: «رأيت مجموعة من مؤلّفات المذكور الفاضل الذي كان من تلاميذ العلّامة الحلّي، وشرح مبادئ [الوصول إلى علم] الأُصول لأُستاذه في حياة أُستاذه العلّامة، وفرغ من الشرح سنة ٦٩٧هـ، وتلك المجموعة كلّها كانت بخطّ المؤلّف الجرجاني المذكور، وفيها قصيدة للحسن بن راشد..»[١].

وقد جعل الشرح باسم السيّد أبي طالب عبد المطّلب بن عليّ بن المختار العلوي الحسيني ابن أُخت العلّامة[٢]، وتوجد نسخة الأصل في إيران وعندنا منه نسخة. قال في خطبته: كما أنّ من حقّ الشيوخ إيصال المعاني المحقّقة بالدلائل المقرّرة الموشّحة بالألفاظ المحبّرة إلى تلاميذهم بأدنى العبارة والكناية المحرّرة، كذلك من حقّ التلاميذ أن يقرّروا ما استخرج شيوخهم من اللآلئ في بحار الليالي من أصداف أذهانهم، ويوضّحوا ما أخرجوه من الجواهر عن معادن عقولهم وألحانهم، ورأيت شيخنا المعظّم وإمامنا الأعظم... إلى أن قال بعد وصفه بجليل الصفات: أبا منصور حسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي أدام الله ظلّه على كافّة المسلمين؛ لإفادة الوافدين عليه والقاطنين لديه بمحمّد وآله أجمعين، قد وضع مقدّمته في أُصول الفقه محكِّمًا أُصولها، مقلِّلًا فضولها، قد اجتنت معانيها الأبكار في خباء ألفاظها، وتستّرت عن كثير من خاطبيها

---

(١) رياض العلماء ١: ١٨٧.

(٢) وقع اشتباه من المؤلّف في كونه ابن أُخت العلّامة، وسيأتي الصحيح في الهامش ٥ ص٢٢ والهامش ٥ ص٣٦.

وطلّابها، عزمت على أن أشرحها شرحًا كافلًا بإبراز محاسنها من مكانها، وإظهار دررها وجواهرها من أصدافها ومغابنها.. إلى آخره.

وترجم (الفصول النصيريّة) للنصير الطوسي في الكلام من الفارسيّة إلى العربيّة، رأيت منها نسخة، فرغ منها ناسخها صالح بن محمّد العسيلي العاملي في ذي الحجّة سنة ١١٤٦هـ. قال الشارح في أوّل هذا الشرح: إنّ النصير الطوسي ألّف رسالة سمّاها الفصول في الأُصول، ولكونها باللّغة الفارسيّة أَلِفَ بدرُها الأُفولَ فلم تبزغ في أكثر الآفاق، ولتراكم سحاب عجمها لم تطلع شمسها بالعراق، ولمّا عرج إلى ساحة الغفران، وانتقل إلى مقيل الرضوان استمرّت على ذلك برهة من الزمان إلى أن اتّفق للمولى العلّامة المعظّم السعيد، ذي الجدّ الحميد، ركن الملّة والدين، محمّد ابن عليّ الجرجاني محتدًا، والأسترآبادي منشأً ومولدًا ـ قدّس الله روحه ونوّر ضريحه ـ الاستضاءة بأشعّة أنوارها، والاطّلاع على فوائدها وأسرارها، فكساها من لباس رياش العربيّة ماصارت به شمسها في رائعة النهار، وانجلى عن بدرها الآفل في منازل السير عائق الاستتار.. إلى آخر ما قال. وعندي نسخة من شرح الفصول لم أعرف مؤلّفها لذهاب أوّلها، وهي شرح مبسوط ألّفه باسم النقيب عليّ بن المرتضى الآوي الحسيني.

ووجدنا في مجموعة من خطّه في مكتبة الشيخ فضل الله النوري في طهران، كان يملكها السيّد كاظم العاملي سنة ١٢٩٤هـ.

فهرست تصانيفه كما يلي:

فهرست تصانيف الفقير إلى الله تعالى محمّد بن عليّ الجرجاني غفر الله ذنوبه، وستر عيوبه بمحمّد وآله:

١ ـ روضة المحقّقين في تفسير الكتاب المبين، ٥ مجلّدات[١].

٢ ـ الإشارات في علم البلاغة المعاني والبيان والبديع[٢].

٣ ـ المباحث العربيّة في شرح الكافية الحاجبيّة[٣].

٤ ـ سرائر العربيّة في شرح الوافية الحاجبيّة[٤].

٥ ـ غاية البادي في شرح المبادئ (في أُصول الفقه)[٥].

٦ ـ الدرّة البهيّة في شرح الرسالة الشمسيّة في الميزان[٦].

٧ ـ التجويد في شرح التجريد (في علم الميزان)[٧].

---

(١) لم يذكر في الذريعة.

(٢) لم يذكر في الذريعة. الكتاب حققه إبراهيم شمس الدين،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م.

(٣) لم يذكر في الذريعة.

(٤) لم يذكر في الذريعة.

(٥) ذكره في الذريعة عند ذكره الرسالة الشمسيّة ١٤: ٢٣٠، ١٦: ١٠ وجاء فيه أنّه ألّفه باسم النقيب عميد الدين أبي طالب عبد المطّلب بن عليّ بن المختار الحسيني... وهو غير الشرح الموسوم بـ «نهاية البادي» المنسوب إلى السيّد عميد الدين عبد المطّلب بن محمّد بن عليّ الأعرجي ابن أُخت العلّامة الحلّي.

(٦) لم يذكر في الذريعة.

(٧) لم يذكر في الذريعة.

٨ ـ وسيلة النفس إلى حضيرة القدس في حقيقة الإنسان[١].

٩ ـ إشراق اللّاهوت في شرح الياقوت (في علم الكلام)[٢].

١٠ ـ الدعامة في الإمامة[٣].

١١ ـ الشافية من[٤] أمراض القلوب القاسية[٥].

١٢ ـ تحفة الأشراف في درر الأصداف (في العلوم الثلاثة)[٦].

١٣ ـ البديع في النحو وشرحه المسمّى بالرفيع[٧].

١٤ ـ الرافع في شرح النافع في الفقه[٨].

١٥ ـ گلستان عربي بالفارسيّة في التهجّد[٩].

١٦ ـ غنية الطالب في شرح المطالب (في العلوم الثلاثة)[١٠].

١٧ ـ رسالة الرحمة في اختلاف الأُمّة[١١].

---

(١) لم يذكر في الذريعة.

(٢) لم يذكر في الذريعة.

(٣) الذريعة ٨: ١٩٩ وفيه: الدعامة في إثبات الإمامة، وقد أشار إليه في كتابه الأبحاث.

(٤) في أعيان الشيعة المطبوع: (عن)، والمثبّت موافق للقواعد.

(٥) لم يذكر في الذريعة.

(٦) لم يذكر في الذريعة.

(٧) لم يذكر في الذريعة.

(٨) لم يذكر في الذريعة.

(٩) لم يذكر في الذريعة.

(١٠) لم يذكر في الذريعة.

(١١) لم يذكر في الذريعة.

١٨ ـ الدرّ الثمين في السرّ الدفين في اختلاف الأُمّة[١].

١٩ ـ رسالة الأبحاث في تقويم الأحداث (هذا الكتاب)[٢].

٢٠ ـ الرسالة الشمسيّة في الأركان الصيديّة[٣].

٢١ ـ التبر المسبوك في أوصاف الملوك[٤].

٢٢ ـ عمدة الأملاك في هيئة الأفلاك[٥].

٢٣ ـ معيار الفضل في مباحث العقل[٦].

٢٤ ـ الأشراف في علم الأخلاق من الحكمة العمليّة[٧].

٢٥ ـ تعريب أساس الاقتباس في الميزان[٨].

٢٦ ـ الأخلاق النصيريّة في تعريف الأخلاق الناصريّة[٩].

٢٧ ـ تعريب أوصاف الأشراف[١٠].

---

(١) لم يذكر في الذريعة.

(٢) الذريعة ١: ٦٣.

(٣) كما ذكره في الذريعة ١٤: ٢٣٠.

(٤) لم يذكر في الذريعة.

(٥) لم يذكر في الذريعة.

(٦) لم يذكر في الذريعة.

(٧) لم يذكر في الذريعة.

(٨) لم يذكر في الذريعة.

(٩) لم يذكر في الذريعة.

(١٠) توجد ترجمته ضمن مخطوطات مكتبة القائني وتاريخ الكتابة سنة ١٢٩٢هـ (مجلّة تراثنا ٤٩: ١٤٥).

٢٨ ـ تعريب الفصول في الأُصول للخواجه نصير الدين الطوسي[١].

٢٩ ـ تعريب رسالة القضاء والقدر للخواجه نصير الدين الطوسي[٢].

٣٠ ـ الشافي في الفقه[٣].

وذكر السيّد الأمين: ووجدنا بعض هذه المؤلّفات قد ذهب أوّله، وقال في آخره: فرغ مصنّفها الملتجئ إلى الحرم الغروي ـ صلوات الله على مشرّفه ـ محمّد ابن عليّ الجرجاني عن مغادرة فكره فيها بعد وضعها وزيادتها ونقصها وترتيبها وتهذيبها سلخ محرّم سنة ٧٢٠ من الهجرة حامدًا ومصلّيًا ومستغفرًا»[٤].

وترجم له صاحب تراجم الرجال عند ذكر اسمه بقوله: «ترجم أكثر رسائل نصير الدين الطوسي إلى العربيّة لاستفادة طلبة العراق غيرة عليها من الضياع، وترجماته التي رأيناها جيّدة التعبير رصينة الألفاظ، وقد صرّح في أوّل ترجمة أوصاف الأشراف، بإكمال ترجمة الأخلاق الناصريّة، وأساس الاقتباس، ورسالة الجبر والقدر، والفصول الاعتقاديّة، وشرح كتاب بطليموس في النجوم»[٥].

---

(١) الذريعة ٤: ١٢٢ وفيه بعنوان ترجمة الفصول النصيريّة، و٢١٣.

(٢) لم يذكر في الذريعة.

(٣) لم يذكر في الذريعة.

(٤) أعيان الشيعة ٩: ٤٢٥.

(٥) تراجم الرجال ١: ٥٣٢.

وترجم له في موسوعة طبقات الفقهاء بعنوان «ركن الدين الجرجاني الأصل الأسترآبادي المولد والمنشأ، ثمّ الحلّي، ثمّ الغروي، الفقيه الإمامي، المفسّر، أخذ عن العلّامة الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي.

وبرع في علوم الكلام والمنطق والنحو، وشارك في علوم أُخرى، وصنّف كتبًا كثيرة، بلغت -كما في فهرست تصانيفه الذي كتبه هو بمشهد الإمام عليّ عليه السلام- ثلاثين كتابًا، منها: روضة المحقّقين في تفسير القرآن المبين، الشافي في الفقه، الرافع في شرح النافع[١] في الفقه، غاية البادي في شرح المبادئ[٢] في أُصول الفقه، إشراق اللّاهوت في شرح الياقوت[٣] في علم الكلام، الدعامة في الإمامة، الدرّة البهيّة في شرح الرسالة الشمسيّة[٤] في المنطق، البديع في النحو ـ وغيرها كما ذكره الأمين في الأعيان ـ.

وترجم من الفارسيّة إلى العربيّة أكثر رسائل الفيلسوف نصير الدين الطوسي... ولم نظفر بوفاته، لكنّه فرغ من كتابة فهرست تصانيفه في المحرّم سنة ٧٢٠هـ، وكان قد ألّف كتابه غاية البادي في سنة ٦٩٧هـ باسم النقيب عميد الدين عبد المطّلب[٥] بن عليّ بن المختار الحسيني»[٦].

---

(١) هو كتاب المختصر النافع للمحقّق جعفر بن الحسن الحليّ (المتوفّى ٦٧٦هـ).

(٢) هو كتاب مبادئ الوصول إلى علم الأُصول للعلّامة الحليّ (المتوفّى ٧٢٦هـ).

(٣) هو من تأليف إسماعيل بن عليّ بن إسحاق النوبختي (المتوفّى ٣١١هـ).

(٤) هي من تأليف نجم الدين عمر بن عليّ القزويني المعروف بالكاتبي (المتوفّى ٦٧٥هـ).

(٥) وليس هو بابن أُخت العلّامة، كما ذكر ذلك بعضهم، بل ذاك: عميد الدين عبد المطّلب بن محمّد ابن الأعرج الحسينيّ (المتوفّى ٧٥٤هـ).

(٦) موسوعة طبقات الفقهاء ٨: ٢١٣.

وذكره كحّالة أيضًا فقال: «محمّد بن عليّ بن محمّد الجرجاني الأسترآبادي، الحلّي، الغروي، ركن الدين متكلّم أُصولي، مشارك في أنواع من العلوم، ولد ونشأ بالحلّة، وسكن الغري، وأخذ عن العلّامة الحلّي، ثمّ ذكر قسمًا من تصانيفه»[١].

فرق الزيديَّة

ينبغي لنا أن نبحث في هذه الفرق لمناسبة هذا الكتاب، إذ إنّه دُوِّن للردّ على الزيديّة، ونقد آرائها حول الإمامة وما عليها من الاعتقاد نقدًا بنّاءًا قائمًا على الأُسس المنطقيّة، والنصوص المتقنة من الكتاب والسنّة.

إذ تعدَّدتِ الفرقُ الزيديّة بعد استشهاد زيد بن عليّ، فقد تناول أَتباعه وتلاميذه آراءه في الإمامة بالتفسير واختلفوا فيها، ونُسِبَ إليه مذهب فقهي خاصّ به رواه عنه تلميذه أَبو خالد الواسطيّ، وقد ضمّ أحاديث نبويّة، وآراء فقهيّة تلقّته الزيديّة بالقبول باسم «**مسند الإمام زيد بن عليّ**»، وأشارت مصادر متعدّدة إلى تتلمذ زيد على واصل بن عطاء، وهو شيخ المعتزلة وإمامهم، فيقول ابن خلدون: «نشأ زيد بن عليّ على واصل إمام المعتزلة في وقته»[٢].

وتوضّح المصادر النتيجة التي ترتّبت على تلمذة زيد على يد واصل بأنّه اقتبس منه علم الاعتزال، وصارت الزيديّة معتزلة المذهب والاعتقاد.

---

(١) معجم المؤلّفين ١١: ٤٦، أقول: ما ذكر من أنّ ولادته ونشأته بالحلّة لا يتوافق مع ما في المصادر المترجمة له.

(٢) تاريخ ابن خلدون ٣: ١٧٣.

ويقول الشهرستاني: «إنّ الزيديّة يرون رأي المعتزلة حذو القذّة بالقذّة، ويعظّمون أئمّة الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمّة أهل البيت»[١].

وقد قَسّمَ مؤرّخو الفِرَقِ الزيديّةِ إلى فِرَقٍ متعدّدةٍ فَيَنْسِبُ القاضي عبد الجبّار لهم ستَّ فرقٍ هي: الجارودية والسليمانيّة والبتريّة واليمانيّة والصباحيّة والعقبيّة[٢].

أمّا الرازي فيذكر للزيديّة ثلاثَ فرق هي: الجارودية والسليمانيّة والصالحيّة[٣].

والنوبختي قسّم الزيديّة إلى قسمين، هما: الضعفاء والأقوياء[٤].

والمسعودي يذكر لهم ثمانيَ فرق[٥].

وذكر الشهرستاني وغيره لهم ثلاثَ فرق وهي: الجارودية والسليمانيّة والبتريّة.

وهناك أقوال أُخر في تعدادهم، ولكنّا سنحاول أن نلقي الضوء على أهمّ هذه الفِرقَ ونوضّحها، وليس لهذه الفرق مذاهب كلاميّة متكاملة، وإنّما الذي نُقِلَ من آرائها وأفكارها نظراتٌ متفرّقةٌ في مسائل أُصول الدين والإمامة.

١ ـ الجارودية

سمّيت هذه الفرقة بهذا الاسم نسبة إلى مؤسّسها أبي الجارود زياد بن المنذر العبدي، ويُكنّى أبا النجم، ويقال له: النهدي والثقفي والكوفي، المتوفّى ما بين ١٥٠-١٦٠هـ، وكان من أتباع محمّد الباقر عليه السلام، ثمّ ابنه جعفر [الصادق عليه السلام]، ثمّ

---

(١) الملل والنحل ١: ١٦٢.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل ٢٠: ١٨٤.

(٣) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: ٥٢.

(٤) فرق الشيعة: ٥٧.

(٥) مروج الذهب ٣: ٢٢٠.

تركهما ولحق بالزيديّة، ولقّبه الباقر عليه السلام سرحوبًا وفسّره عليه السلام بأنّه شيطان يسكن البحر، وقال عنه جعفر الصادق عليه السلام: «إنّه أعمى القلب والبصر»، ويصفه النّسائي بأنّه: «متروك وليس بثقة»، وقد رماه ابن معين بالكذب، وقال عنه ابن حيّان: «إنّه يضع الحديث في الفضائل والمثالب»[1].

ومن آرائهم أنّهم قالوا: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله نصّ على الإمام عليّ بعده بالوصف لا بالشخص، وأنّه لا يجوز إمامة غيره؛ إذ كان الوصف واضحًا لا ينطبق على من سواه، وبذلك ضلّ الناس باختيارهم غيره.

وقال بعضهم: إنّ الإمام بعد عليّ الحسن ثمّ الحسين ثمّ هي شورى في ولدهما، فمن خرج منهم وكان عالمًا فاضلًا ورعًا فهو إمام.

وقال بعضٌ آخر: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله نصّ على الحسن بعد عليّ وعلى الحسين بعد الحسن ليقوم واحد بعد واحد.

ويصف النوبختي الجارودية فيقول: فسمّوا كلّهم في الجملة زيديّة، إلّا أنّهم مختلفون فيما بينهم في القرآن والسنن والشرائع والفرائض والأحكام.

ونسبت الجارودية العلوم الخاصّة إلى الأئمّة من أهل البيت فطرة وضرورة قبل التعلّم، وأنّ العلم ينبت في صدورهم كما يُنْبِتُ الزرعَ المطرُ، وأنّ الحلال حلال محمّد وآله والحرام حرامهم، والأحكام أحكامهم، وأنّ صغيرهم وكبيرهم في العلم سواء[2].

---

(١) ميزان الاعتدال ٢: ٩٣.

(٢) فرق الشيعة: ٥٥.

وتقول الجارودية برجعة الإمام المنتظر، واختلفت في ذلك على ثلاث فرق: ففرقة زعمت أنّ محمّدًا ذا النفس الزكيّة لم يمت، وأنّه سيظهر فيملأ الأرض عدلًا، وفرقة أُخرى زعمت أنّ محمّد بن القاسم حيّ لم يمت وسيخرج ويغلب، وفرقة قالت ذلك في يحيى بن عمر، وساقت الإمامة إليه.

وأهمّ رجال الجارودية: أبو خالد الواسطي، وفضيل بن الزبير الرسّان، ومنصور بن أبي الأسود، وقد اعتبرهم النوبختي الأقوياء من الزيدية[١].

٢ ـ البتريّة أو الصالحيّة

نسبة إلى كثير النَّوّاء، وهو أبو إسماعيل كثير بن إسماعيل بن نافع النَّوّاء الذي كان يلقّب بالأبتر[٢]، والحسن بن صالح بن حي، وكان كثير الأبتر من أصحاب الحديث، وقد عدّ النوبختي من أصحابه سفيان بن سعيد الثوري وابن أبي ليلى ومحمّد بن إدريس الشافعي ومالك بن أنس[٣].

ويذكر ابن النديم أنّ الحسن بن صالح كان من كبار الشيعة الزيدية وعظمائهم وعلمائهم وكان فقيهًا متكلّمًا، وله من الكتب: كتاب التوحيد، وكتاب إمامة ولد

---

(١) فرق الشيعة: ٥٨، الحياة السياسيّة والفكريّة للزيديّة: ٨٣ ـ ٨٦.

(٢) وقد نقل الكشيّ أنّ السبب في تسميته بهذا اللقب؛ هو أنهّم اجتمعوا عند محمّد الباقر عليه السلام فقالوا له: نحن نتولّى عليًّا والحسن والحسين ونتبرّأ من أعدائهم، قال: نعم، ثمّ قالوا: نتبرّأ من أعداء الشيخين، فالتفت إليهم زيد وقال لهم: أتتبرّؤون من فاطمة، بترتم أمرنا بتركم الله؛ فيومئذ سُمّوا بتريّة (اختيار معرفة الرجال: ٢٠٥).

(٣) فرق الشيعة: ٥٩.

فاطمة، وكتاب الجامع في الفقه[١]، وقد امتدحه علماء السنّة وحظي باحترامهم، وأخرج له مسلم، وذكره البخاري في كتاب التاريخ الكبير والصغير.

ولزم الحسن بن صالح عيسى بن زيد في تواريه، وكان صاحبه ووزيره، وأخذ يجتمع بالزيديّة وينظّم الدعوة لعيسى بن زيد، وقد أُحصي له في ديوانه عشرة آلاف رجل.

وقد مات الحسن بن صالح بعد وفاة عيسى بن زيد بشهرين، وحين بلغ الخليفة العبّاسي المهدي خبر وفاة الحسن سجد شكرًا لله[٢].

والبتريّة والصالحيّة متّفقان في آرائهما في الإمامة، فقالوا: إنّ الإمامة شورى فيما بين الخلق، ويصحّ أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين، وأنّها تصحّ في المفضول مع وجود الأفضل، إذا كان الأفضل راضيًا بذلك[٣].

ويقولون: إنّ عليًّا أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ وأولاهم بالإمامة، لكنّه سلّم الأمر لهم راضيًا، وفوّضه طائعًا، وترك حقّه راغبًا فنحن راضون بما رضي.

وقالوا: من شهر سيفه من أولاد الحسن والحسين، وكان عالمًا زاهدًا شجاعًا فهو الإمام، واشترط بعضهم صباحة الوجه، وهم يقولون بإمامة الأفضل والأزهد إذا تساوت بقيّة الشروط، فإن تساويا أيضًا ينظر إلى الأمتن رأيًا والأحزم أمرًا، فإذا انفرد كلّ منهما بقطر وجبت الطاعة له في قومه، ولو أفتى باستحلال دم الآخر.

---

(١) الفهرست: ٢٥٣.

(٢) مقاتل الطالبيّين: ٤٢٢، التاريخ الكبير ٣: ٣٩٥، التاريخ الصغير ٣: ١٥٥، صحيح مسلم ٨: ١٥٣.

(٣) الملل والنحل ١: ١٦١.

وينكرون رجعة الأموات إلى الدنيا، ولا يرون لعليّ إمامةً إلّا حين بويع.

وكانت البتريّة تقول بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتنكر التقيّة، فلا يكون إمام مَنْ يفتي تقيّة بغير ما يجب عند الله، أو مَنْ يفتي على وجه التبخيت، فيفتي يومًا بوجه ويومًا آخر بوجه.

ووصفهم الشهرستاني بأنّ أكثرهم في زماننا مقلّدون لا يرجعون إلى رأي اجتهاد، وفي الفروع فهم على مذهب أبي حنيفة؛ لأنّ مذهبه كان سائدًا في ذلك الوقت في العراق وبلاد ما وراء النهر[١].

٣ ـ السليمانيّة أو الجريريّة

وهم أصحاب سليمان بن جرير، وقد ظهر في أيّام المنصور (١٣٦-١٥٨هـ). فهم يقولون بإمامة زيد بن عليّ في أيّام خروجه، وكان ذلك في أيّام هشام بن عبد الملك، وأنّ الإمامة شورى فيما بين الخلق، ويصحّ أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين، وأنّها تصحّ في المفضول مع وجود الأفضل، وقد رضوا خلافة أبي بكر وعمر، واعتبروا اختيارهما اجتهادًا من الأُمّة قد يكون خطأ لكنّه لا يصل إلى درجة التفسيق والضلال.

ويبدو أنّ سليمان بن جرير كان إماميًّا أوّل الأمر ثمّ كوّن فرقته بعد انفصاله عن جعفر الصادق عليه السلام واختلافه مع الإماميّة، واستنكارِ آرائهم التي منها القول بالبداء والتقيّة وطعن عليهم بسبب هذه الآراء[٢].

---

(١) فرق الشيعة: ٦١، الملل والنحل ١: ١٦٢، الحياة السياسيّة والفكريّة للزيديّة: ٨٧.

(٢) مقالات الإسلاميين: ٦٨، الحياة السياسيّة والفكريّة للزيديّة: ٩٠.

وهذه الفرق الثلاث تعرّض لذكرهم المؤلّف في كتابه، ولكن هناك عدّة فرق ذكرها المؤرّخون ونحن نوردها بنحو الاختصار،وهي:

٤ ـ القاسميَّة

نسبة إلى القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الرسّ (المتوفّى٢٤٦هـ)، وقد أسّس مذهبًا وسّعه من جاء بعده من الزيديّة، وهو المذهب الوحيد الذي بقي إلى اليوم في اليمن.

ورأيهم في الإمامة بعد النبيّ صلى الله عليه وآله أنّها للإمام عليّ عليه السلام، والحسن والحسين عليهما السلام ثمّ فيمن قام من ولدهما جامعًا لخصال الإمامة.

وترى القاسميّة ضرورة أن يوالي المسلم أولياء الله حيث كانوا أحياءً وأمواتًا، وأن يعادي أعداء الله أين كانوا، وكذلك غيرهم من المشركين والملحدين والمنافقين وغيرهم[١].

٥ ـ الهادويّة

نسبة إلى الهادي بالحقّ أبي الحسين يحيى بن الحسين بن القاسم المتقدّم (المتوفّى ٢٩٨هـ) وقد عقدت له البيعة بإمامة الزيديّة سنة (٢٨٠هـ)، وكانت له محاولة لم تنجح في إقامة دولة للشيعة الزيديّة في اليمن، رجع بعدها إلى الحجاز، ثمّ كرّ بعد أن دعاه أهل اليمن، فدخل صعدة، إذ نجح في إقامة دولة زيديّة مستقرّة لأوّل مرّة في تاريخ هذه الفرقة الإسلاميّة[٢].

---

(١) الحياة السياسيّة والفكريّة للزيديّة: ٩٢.

(٢) مروج الذهب ٤: ٣٠٨.

ورأيهم في الإمامة كالسابقة، ويشترطون أن يكون الإمام ورعًا تقيًّا، وفي أمر الله مجاهدًا، وفي حطام الدنيا زاهدًا قائمًا شاهرًا لنفسه.

وترى الهادويّة أنّ الزمان متى كان فيه إمام حقّ، فمن لم يعرفه وينصره مات ميتة جاهليّة[١].

٦ ـ الناصريّة

وهم أتباع الناصر الحسن بن عليّ بن الحسن بن عمر بن عليّ زين العابدين (المتوفّى ٣٠٤هـ) وقد لُقِّب بالأُطروش لطرش أصابه في أُذنه، وهم ـ أي الناصريّة ـ يوافقونه في الفروع والأُصول.

وكان شيخ الطالبيّين وعالمهم، جامعًا لعلوم القرآن والكلام والفقه والحديث والأدب والأخبار واللغة والشعر، وكان ذا فهم وعلم ومعرفة بالآراء والنحل[٢].

وظهر ببلاد طبرستان والديلم، وأخرج المسوّدة، وذلك سنة ٣٠١هـ وأقام هناك فدعاهم إلى الله تعالى ـ أي الإسلام ـ فاستجابوا وأسلموا وبنى في بلادهم المساجد، واستطاع أن يعيد للدولة الزيديّة عهدها الأوّل في هذه البلاد، واستردّ كلّ ممتلكاتها من السامانيّين، فلقّب بالناصر، وجعل ينشر المذهب الزيدي، ويعدّ الأطروش باعث الإمامة الزيديّة من الركود بعد اضطهادهم، وبقيت الزيديّة في تلك البلاد ظاهرين[٣].

---

(١) الزيديّة: ٢٢٦.

(٢) مروج الذهب ٤: ٣٠٨، الكامل في التاريخ ٦: ١٤٦.

(٣) الحياة السياسيّة والفكريّة للزيديّة: ١٤٧.

وقد سُئل عنه الهادي يحيى بن الحسين فقال: إنّه عالم آل محمّد، ووصفه بأنّه بحر زاخر، وجُمع له كتاب سمّي بـ«ألفاظ الناصر»، وله نحو مئة كتاب في الفقه وغيره، وكان يقول بإمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام[١].

وهناك فرق أُخرى كالصباحيّة والعقبيّة والنعيميّة واليعقوبيّة، فمن أراد الاطّلاع عليها فليراجع الحياة السياسيّة والفكريّة للزيديّة[٢].

دور علماء الزيديّة في بسط مذهبهم

في أواخر القرن الثاني للهجرة ومع ظهور الخلافات بين الفرق المنتسبة للإماميّة بدأت الفرقة الزيديّة شيئًا فشيئًا بتدوين عقائدها، وأخذ علماؤهم في العراق ـ خصوصًا المتواجدين في الكوفة، والمتأثّرين بما تقوله المعتزلة ـ بالابتعاد عن سلفهم الذين كانت آراؤهم الكلاميّة غير متضاربة، باستثناء بعض الموارد كمسألة الإمامة، وكذلك عن سائر الفئات من أهل الحديث في الكوفة التي كانت تتبنّى آراء مثل القول بالتشبيه والجبر.

فإلى جانب تدوينهم آراءهم الكلاميّة والفقهيّة والتفسيريّة مع المباني الكلاميّة الجديدة قاموا بتأليف آثار في نقد الإماميّة، ومن أقدم هذه الآثار هو كتاب (الردّ على الرافضة)، و(الردّ على الروافض من أهل الغلوّ) المنسوب إلى العالم الزيدي قاسم بن إبراهيم الرسّي (المتوفّى ٢٤٦هـ).

وهناك نقل آخر عن كتاب (الاشهاد) تأليف أبي زيد العلوي، موجود

---

(١) نفس المصدر: ٩٥.

(٢) مقالات الإسلاميين: ٦٦، نفس المصدر: ٩٦.

ضمن ردّ العالم الإمامي ابن قبة (المتوفّى قبل ٣١٩هـ) عليه، ولهذا الكتاب أهميّة خاصّة، لأنّه دُوِّن ظاهرًا في أواخر الغيبة الصغرى.

وهكذا يمكن مشاهدة هذا الدور فيهم في الأدوار اللّاحقة، إذ واصل المنهج أبوالحسين أحمد بن حسين بن هارون البطاحني (المتوفّى ٤١١هـ)، وأخوه أبو طالب يحيى بن حسين بن هارون البطاحني (المتوفّى ٤٢٤هـ) المشهورَان لدى الزيديّة بالأخوين، فقد أجاب أبو الحسين الهاروني ابنَ قبة، وقام بالردّ على كتابه (نقض الاشهاد)، والمؤسف أنّنا لم نجد له أثرًا اليوم.

وأمّا كتاب أبي طالب الهاروني: (الدعامة في تثبيت الإمامة) فهو أثر مبسّط في هذا الموضوع، وكانت به حاجة إلى شرح وبسط لما يحتويه؛ ولهذا صار سببًا لقيام أحد علماء الزيديّة المتواجد في شمال إيران، ونواحي الخزر باسم أبي الحسين عليّ بن الحسين بن محمّد الزيدي المشهور بـ «سياه سيرجان» بتأليف كتاب في شرح الدعامة بعنوان (المحيط بأُصول الإمامة) على مذهب الزيديّة.

وأمّا ما يتعلّق بخصوص مؤلّف كتاب (المحيط بأُصول الإمامة) الذي تعرّض لنقده مؤلّف كتاب الأبحاث فقد وجدنا في أحد مواقع التواصل الإجتماعي موضوعًا حول هذا الكتاب، وقد ذكر فيه تعريفًا عن الكتاب، ووجود نسخة مصوّرة لدى أحد إخواننا الباحثين، ولحاجتنا إليه طلبنا منه تزويدنا بنسخة منه ولعلّنا نحظى بها بعون الله تعالى[1]، إلاّ أنّنا نذكر التعريف بالكتاب

---

(١) ومع الأسف لم يزوّدنا بذلك، ولكنّنا استطعنا من خلال البحث والتنقيب عن الكتاب وغيره أن نحصل على القرص الموجود فيه الكتاب من دار مخطوطات العتبة العبّاسيّة المقدّسة عند زيارتنا أخيرًا لها، ولذلك أتقدّم بالشكر الجزيل للإخوة العاملين فيها لمساعدتهم لنا، والكتاب نفسه الذي جاء تعريفه في الموقع، ولذا نكتفي بما نقلناه من الموقع قبل الحصول عليه.

ومؤلّفه من الموضوع المدوّن في الموقع، فقد جاء فيه نقلًا عن كتاب (مطلع البدور ومجمع البحور) في تراجم رجال الزيديّة، ذاكرًا شيئًا من حياة أبي المؤلّف قائلًا:

العلّامة الفاضل شيخ العراق أبو عبد الله الحسين بن محمّد سياه سيرجان ﷺ، كان من كبار العلماء الأخيار الصالحين محقّقًا من عيون أصحاب المؤيّد بالله أحمد ابن الحسين الهاروني رضي الله عنه...

ثمّ ذكر مختصرًا عن حياة ولده صاحب كتاب المحيط فقال: العلّامة الكبير رئيس العراق، حجّة الزيديّة أبو الحسين عليّ بن الحسين بن محمّد سياه سيرجان هو صاحب (المحيط) بالإمامة، وهو كتاب حافل في مجلّدين ضخمين أو أكثر على مذهب الزيديّة... وهو كشرح لكتاب الدعامة للإمام أبي طالب وإن كان على غير ترتيبه، وقرأه عليه العلّامة زيد بن الحسن البيهقي قراءَة فهم وضبط، هكذا حقّقه القاضي أحمد بن سعد الدين المسوري.

وقد ذكر صاحب (المحيط) عن اثنين من مشايخه، وهما أوّلًا: أبوه حسين ابن محمّد الذي ينتهي طرق رواياته إلى أبي يعلى حمزة بن أبي سليمان العلوي، الذي نقل عنه ما سمعه منه بقزوين، والثاني: ما نقله عن عليّ بن أبي طالب بن قاسم الحسني المشهور بالمستعين بالله.

المحيطُ ونُسَخُه

ممّا يجلب الانتباه في شأن الزيديّة المتواجدين في إيران، هو أنّهُ على الرغم من نفوذهم، والمكانة المهمّة التي كانوا يتمتّعون بها في إيران خلال القرن الثالث حتّى العاشر الهجري إلّا أنّنا لم نشاهد لآثارهم العلميّة التي دوّنها

محدّثيهم وعلماؤهم في المكتبات الإيرانيّة سوى القليل منها، وعمدة آثارهم اليوم موجودة في المكتبات اليمنيّة وبعض المكتبات في أُوربا، إذ كان لعلمائهم المتواجدين في نواحي الخزر وخراسان دور كبير في انتقال هذه الآثار إلى اليمن.

ومن النسخ العائدة لهذا الكتاب ما يعود إلى العالم الزيدي الخراساني زيد ابن الحسن بن عليّ البيهقي، الذي أخذه معه إلى اليمن، وروّج له بها، وهو من جملة النسخ المخطوطة التي كانت يومًا ما في المكتبة المتوكليّة الكائنة في الجامع الكبير بصنعاء، وفي الحال الحاضر غير موجودة هناك.

وهناك نسخة أُخرى موجودة في مكتبة آمبروزيانا أشار إليها مادلونگ أيضًا، وقد ذكر في الموقع مقدّمة الكتاب ومواضيعه ضمن فصول متعدّدة.

وقد أشار المصنّف في بداية الكتاب إلى المنابع التي أَفادَ منها، ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام:

١ ـ المنابع للزيديّة.

٢ ـ المنابع للإماميّة.

٣ ـ المنابع للمعتزلة.

٤ ـ منابع أُخرى.

فمن منابع الزيديّة يمكن الإشارة إلى تأليفات الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين الرسّي، وإلى كتاب البساط لناصر الأُطروش، وكذلك في موارد نقل عن الأخوين أحمد بن الحسين الهاروني ويحيى بن الحسين الهاروني، فأَفاد من أحاديثهم كثيرًا، وعلى العموم فإنّها مؤيّدة لنظريّاتهم.

وأمّا من منابع الإماميّة فقد نقل من كتاب (نوادر الحكمة) لأبي جعفر القميّ، ومن بعض رسائل السيّد المرتضى، ولعلّه من الشافي، وكذلك من كتاب (الإيضاح) للشيخ المفيد.

وأمَّا من المعتزلة فقد أشار إلى منابع مختلفة منها كتاب (التفصيل) لأبي عبد الله البصري، وكتاب (المحيط) للقاضي عبد الجبّار المعتزلي، وكتاب (الزيديّة الكبرى) للجاحظ.

ومن المنابع الأُخرى فقد نقل من (تاريخ الطبري)، وكتاب (النسب) ليحيى بن الحسين العقيقي، و(مشكل القرآن) لأبي بكر الأنباري، وكتاب (الجمل) للواقدي.

وذكر الموقع نبذًا من مواضيع الكتاب فيما يتعلّق بالإمامة وفرق الإماميّة وما يخصّ الزيديّة[1].

نُسخُ الكِتابِ

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على نسختين وقفنا عليهما من خلال تحرّينا عن النسخ الخطيّة، وهما على النحو الآتي:

١ ـ النسخة الخطيّة الموجودة في المكتبة المركزيّة التابعة للعتبة الرضويّة المقدّسة، وكانت ضمن مجموعة من الكتب تحت رقم ٩٥٤٠ يرجع تاريخ كتابتها إلى القرن الثاني عشر، بطول ٢٩ سم وعرض ٢١ سم، بخطّ محمود

(١) موقع المكتبة التخصّصيّة لتاريخ الإسلام وإيران.

ابن محمّد بن يوسف بن محمّد الغروي، وتاريخ الوقف ١٣٤٥ش، واقفها خان بابا مشار، وهذه النسخة مصحّحة وموقّع في آخرها هكذا: بلغ تصحيحًا من النسخة المستنسخ منها، وهي معتبرة صحيحة، وجرى بحادي عشر شهر شوّال ١٠٩٦هـ، وكتبه مالكها الفقير لله محمّد بن رحيم البحراني[1] عفي عنهما. ورمزنا لها بـ: «رض».

٢ ـ صورة لنسخة خطيّة عائدة لمركز إحياء التراث الإسلامي في قم المقدّسة، وعليها ختم مكتبة مير جلال الدين محدّث تحت رقم ١/ ٢٩٩٠. وقد سقطت منها الصفحة الأُولى، وأُعيدت كتابتها، وهي بخطّ حسن بن عليّ الحلّي، وتاريخ كتابتها غير معلوم، وفيها سقط، وكتابتها غير واضحة، وفيها اضطراب في العبارة، ورمزنا لها بـ: «ب».

عملنا في التحقيق

لمّا كان التحقيق في المخطوط هو إظهاره بمظهر يتناسب مع ما هو المتعارف اليوم في طباعة الكتب، فقد اجتهدت في ضبط النصّ ليخرج نصًّا صحيحًا واضحًا سليمًا، ليس فيه غموض في الألفاظ، وكذلك تدقيق طُرق الكتابة ورعايتها تحاشيًا من وجود الاضطراب والاختلاف والنقص، ولأجل تحقيق ذلك قمنا بما يأتي:

١ ـ استنسخنا الكتاب حسب النسخة التي رمزنا لها بـ: «رض» لسلامتها،

---

(١) بعد الجهود والمحاولات العديدة لضبط هذا الاسم توصّلنا إلى أنّه مردّد بين اسمين هما: محمّد بن رحيم البحراني، ومحمّد بن حسن البحراني، والله العالم.

وصحّتها حسب التوقيع الموجود عليها.

٢ ـ تَـمَّتِ المقابلة مع النسخة التي رمزنا لها بـ: «ب» وأثبتنا منها الصحيح الراجح، وأشرنا إلى المرجوح في الهامش.

٣ ـ خرّجنا الروايات حسب المصادر المذكورة، وأضفنا لها مصادر حديثيّة أُخرى.

٤ ـ كلّ ما ذكرنا في الهامش أثبتناه من المصدر، فالمراد أوّل مصدر للحديث، وإذا كان المصدر متعدّدًا ومطابقًا أشرنا إليه بـ: المصادر، وذلك لاستقامة المعنى ورفع الإبهام.

٥ ـ حصرنا بين الهلالين ما سقط من نسخة «ب»، وكذا من المصدر دون النسختين، وما كان باختلاف معهما، وأشرنا إلى ذلك في الهامش.

٦ ـ خرّجنا الآيات، وشرحنا اللغات الغريبة من المصادر اللغويّة.

٧ ـ إذا كان هناك في النسختين اضطراب في العبارة أو تصحيف لم نُشِر لهما في الهامش.

٨ ـ وضعنا بعض العناوين ـ ما بين معقوفتين ـ لتوضيح مرجع الضمير فيها ، وأبدلنا التسلسل الهجائي بالتسلسل العددي وبحسب النسخة: «ب».

وفي الختام لا يسعني إلّا أن أتقدّم بالشكر الجزيل لكلّ من الأُستاذ الفاضل الحاج عبد الحسين الأنصاري لمراجعته الكتاب، و إبداء ملاحظاته القيّمة، وكذلك ما قدّمه الأستاذ الوجيه الحاج مشتاق المظفّر من ملاحظات

فنيّة زادت من شأن الكتاب، وسماحة الشيخ عبد الحليم الحلّي على مراجعته للكتاب وضبطه لبعض الموارد، كما نتقدّم بعظيم الامتنان لمركز العلّامة الحلّي التابع للعتبة الحسينيَّة المقدّسة لتبنّيهم طباعة هذا الكتاب وتدقيقه ومراجعته وإخراجه بما يليق به، إسهامًا منهم برفد المكتبة الإسلاميّة وإثرائها، آملين من المولى جلّت عظمته أن يوفّقنا جميعًا لإحياء تراث أهل البيت عليهم السلام بما تركه إلينا السلف الصالح، إنّه وليّ التوفيق والهادي إلى الصراط المستقيم، وذلك في العشرين من جمادى الآخرة يوم ولادة الصدّيقة الطاهرة عليها السلام عام ١٤٣٦هـ بمشهد المقدّسة.

محمّد رضا سيبويه الحائريّ

الصفحة الأولى من نسخة «رض»

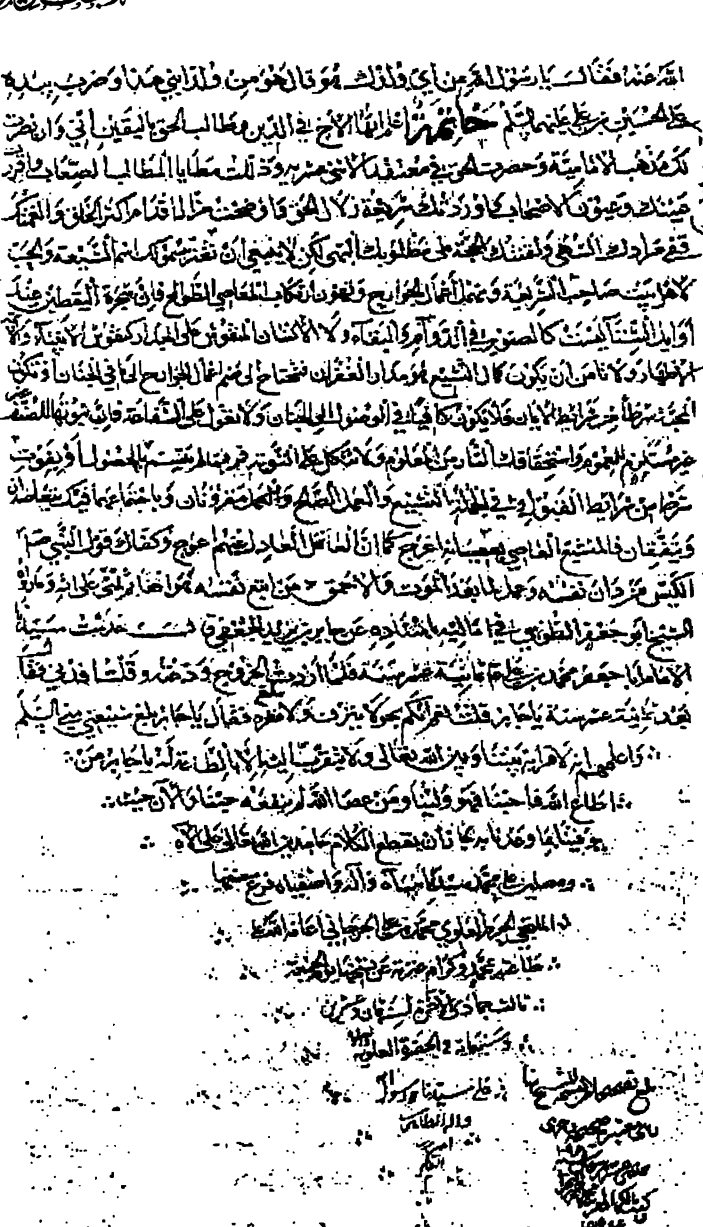

الصفحة الأخيرة من نسخة «رض»

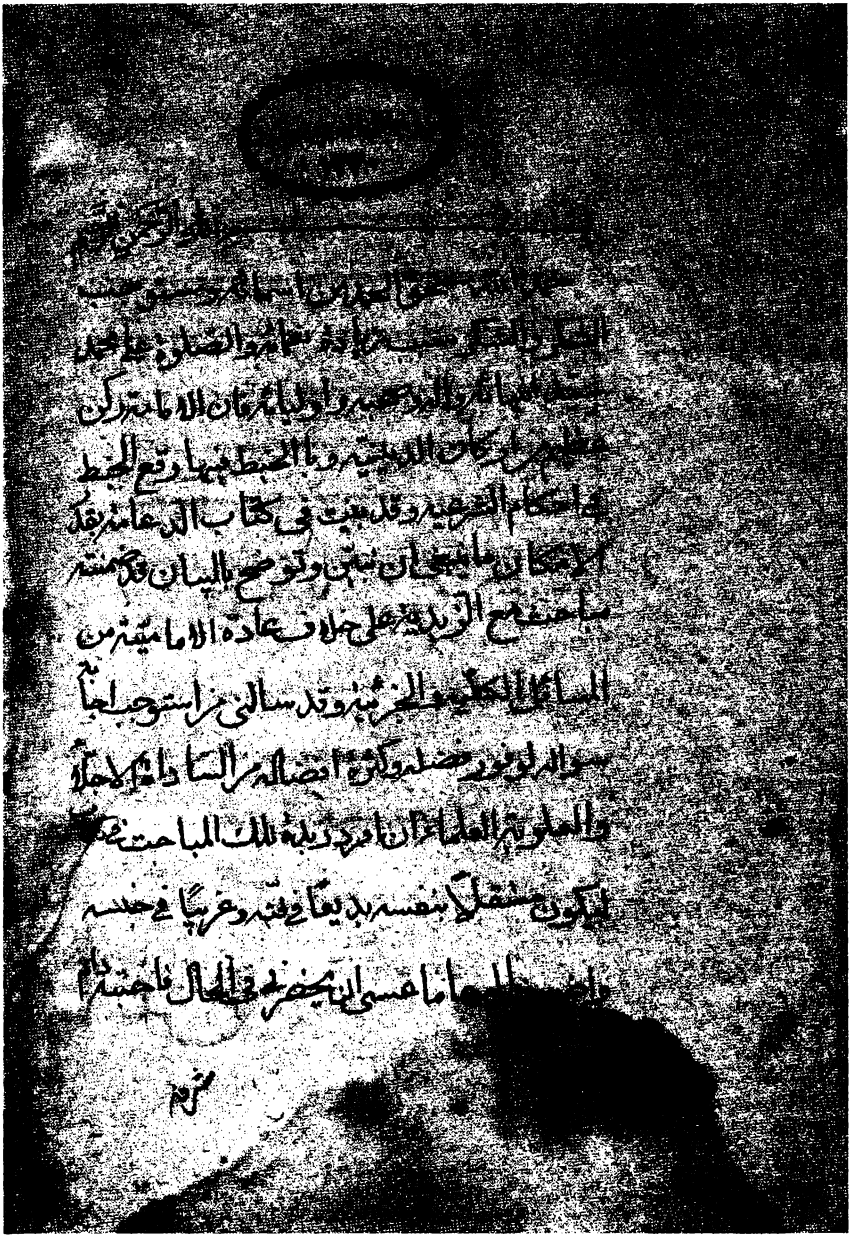

الصفحة الأولى من نسخة «ب»

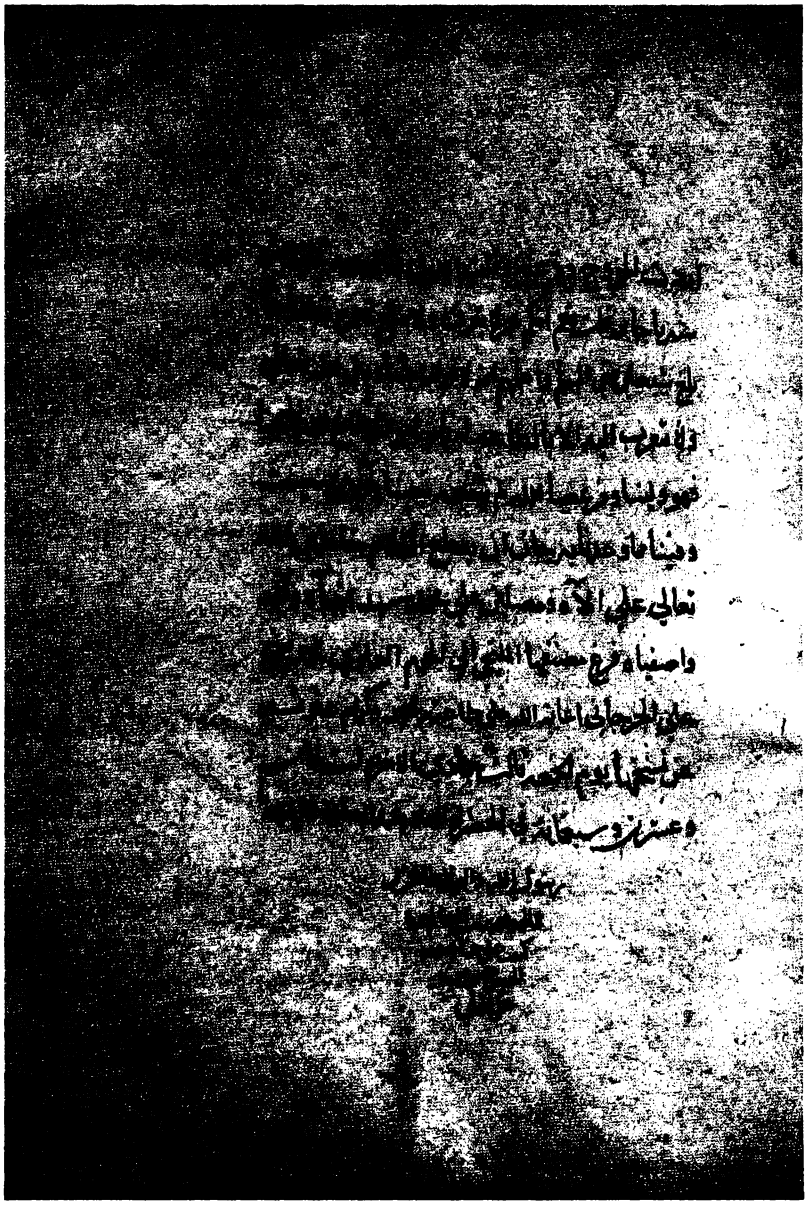

الصفحة الأخيرة من نسخة «ب»

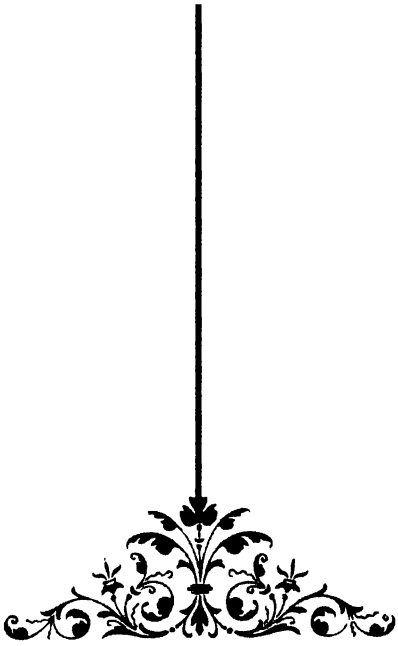

المتن المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مستحقّ الحمد، والحمدُ من آلائه[1]، ومستوجب الشكر والشكر موجب مزيد[2] نعمائه، والصلاة على محمّد سيّد أنبيائه وآله وصحبه وأوليائه.

وبعد؛ فالإمامة[3] ركن عظيم من أركان الدين[4]، وبالخبط فيها وقع الخبط في الأحكام الشرعيّة، وقد بيّنت في كتاب (الدعامة)[5] بقدر الإمكان ما ينبغي أن يبيّن ويوضّح[6] بالبيان، وقد ضمّنته مباحث مع الزيديّة على خلاف عادة الإماميّة من المسائل الكليّة والجزئيّة، وقد سألني من استوجب إجابة سؤاله؛ لوفور فضله وكثرة إفضاله من السادة الأجلّاء والعلويّة العلماء أن أُفرد زبدة[7] تلك المباحث في كتاب؛ ليكون مستقلّاً بنفسه، بديعًا في فنّه، وغريبًا في جنسه، وأُضيف إليها ما

---

(١) في «ب»: (حمدًا لله مستحقّ الحمد من أسمائه).

(٢) في «ب»: (سبب زيادة) بدل من: (موجب مزيد).

(٣) في «ب»: (فإنّ الإمامة) بدل من: (وبعد؛ فالإمامة).

(٤) في «رض، ب»: (أركان الدينيّة)، والمثبّت أوفق بسياق العبارة.

(٥) كتاب الدعامة للمؤلّف.

(٦) في «ب»: (نبيّن وتوضح) بدل من: (أن يبيّن ويوضّح).

(٧) في «رض» بتكرار: (زبدة).

عسى أن يحضرني في الحال، فأجبته دام[١] مشّرفه إلى السؤال مع كثرة الموانع من الهموم والأشغال، وبنيته على مقدّمة وعشرة فصول وخاتمة، وسمّيته بـ:

«الأبحاث في تقويم[٢] الأحداث»

والله وليّ الإعانة والتوفيق، والهادي إلى طُرق الإصابة والتحقيق، وهذا فهرست الفصول[٣]:

الفصل الأوّل: في بيان أنّ الفرقة الناجية هم شيعة عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

الفصل الثاني: في معنى الشيعة، وأنّهم هم الإماميّة ـ أيّدهم الله ـ في الحقيقة.

الفصل الثالث: في أُصول الإماميّة في الإمامة، وتأكيدها بقاعدة حكميّة.

الفصل الرابع: في قواعد الزيديّة، وتعيين مواضع النزاع معهم[٤].

الفصل الخامس: في إلزامهم في مواضع متعدّدة.

الفصل السادس: في هدم قاعدة القيام والدعوة، والجواب عن الشبهات.

الفصل السابع: في الاحتجاج على أنّ زيد بن عليّ لم يكن إمامًا، والجواب عن شبهاتهم.

الفصل الثامن: في إثبات إمامة الأئمّة الاثني عشر بالدلائل والنصوص.

الفصل التاسع: في إثبات الغيبة، والجواب عن الشبهات الموردة عليها.

الفصل العاشر: في إيراد وجوه التشنيعات على الإماميّة وأجوبتها.

---

(١) من أوّل الكتاب إلى هنا كان ساقطًا من النسخة «ب» وقد أُعيدت كتابته بخطّ آخر غير موافق لخطّ النسخة.

(٢) في «ب»: (تقديم) بدل من: (تقويم).

(٣) في «ب»: (فهي عشرة فصول).

(٤) في «ب»: (منهم) بدل من: (معهم).

أمّا المقَدّمَة

ففي إقامة العذر في[1] مخالفة الإماميّة في مباحثة الزيديّة

(١) في «ب» اضطراب في العبارة، والظاهر أنّها مصحّفة.

اعلم أنّ عادة العلماء الإماميّة عدم التعرّض للزيديّة بشيء في كتبهم، وسببه إمّا علمهم بأنّ اشتراط النصّ والعصمة في الإمامة مغنٍ في هدم قواعدهم عن المباحث التفصيليّة، أو عدم مبالاتهم في ذلك استصغارًا بهم.

والذي بعثني على مخالفتهم أُمور سبعة:

الأوّل[1]: أنّ التفصيل آكد من الإجمال في إفادة المطلوب، ولذلك لم يكتفِ الأصحاب بالأصلين في البحث مع أهل السنّة، وبالغوا في التفاصيل.

الثاني: أنّهم بسبب انتسابهم إلى أهل البيت عليهم السلام في الظاهر، وتمسّكهم بقوله صلى الله عليه وآله: «**إنّي تارك فيكم الثقلين؛ كتاب الله وعترتي ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا**»[2]؛ أقرب في بادئ النظر إلى الحقّ من أهل السنّة القائلين بالاختيار، فينبغي أن يكون الاعتناء بإظهار فساد أُصولهم أشدّ[3] حِذرًا من ضلال الأحداث.

الثالث: أنّي رأيتُ الأحداثَ في الكوفة مِنْ أَولاد الإماميَّة بسبب مخالطة

---

(١) التسلسل في نسخة «رض» بالترتيب الألفبائي، واعتمدنا العدد الترتيبي في التسلسل على نسخة «ب».

(٢) كفاية الأثر: ١٣٧.

(٣) في «ب»: (أسدد) بدل من: (أشدّ).

الزيديّة، وسماعهم من خرافاتهم[١] وشُبههم ضعف اعتقادهم في الإمامة حتّى رجع بعضهم عن مذهب آبائه، أو كاد يرجع، فلا بدّ من تقديمهم.

الرابع: أنّ الاكتفاء بالأصلين والسكوت عنهم في[٢] تفاصيل مسائل الإمامة يوهمهم عجز الإماميّة عن مقاومتهم؛ لقوّة مذهبهم ومتانة أُصولهم، فلابدّ من إزالة هذا الوهم.

الخامس: أنّي رأيتهم يفرطون في التعصّب على الإماميّة، وينسبونهم إلى ضعف الرأي وفساد العقيدة، ويسمّونهم بالفرقة المارقة، وشاهدت ذلك في بعض كتبهم، وقد قيل:

[الوافر]

أَظُنُّ الحلْمَ دَلَّ عليَّ قومي ... وقد يُستجهلُ الرجلُ الحليمُ[٣]

فينبغي مجازاتهم؛ لأَنَّ جزاء السيِّئة حسنة وإن سُمّيت سيّئة بالمجاز، ولله درُّ القائل:

[الوافر]

أَلا لا يجهلَن أَحدٌ علينا ... فنجهلُ فوقَ جهلِ الجاهلينا[٤]

السادس: أنّي بسبب ملاينتي إيّاهم وملاطفتي معهم؛ لظنّي في بادئ نظري أنّهم إخواننا في التمسّك بأهل البيت عليهم السلام أُتُّهِمتُ بانتقالي إلى مذهبهم، فلا بدّ من

---

(١) كذا في «رض، ب» والأنسب: (لخرافاتهم).

(٢) في «رض»: (والشكوك عنهم من)، والمثبّت من «ب».

(٣) لقيس بن زهير، جمهرة الأمثال ١: ٣٠١.

(٤) لعمرو بن كلثوم، جمهرة أشعار العرب: ٧٣.

إزالة هذه التهمة، ولله درّ القائل:

[الهزج]

وبعض الحلم عند الجهـ ـل للذلّة إذعانُ
وفي الشرّ نجاةٌ حين لا ينجيك إحسانُ[1]

السابع: إجابة سؤال من يجب إجابته، إذ العلم لا يحلّ منعه.

ولهذه الأُمور السبعة تجرّدت لبيان فساد أُصولهم وتتبّع قواعدهم وفصولهم، ودفع شُبههم، وتنكيس أعلامهم، والتنبيه على أغلاطهم ومزالّ أقدامهم، وبالله التوفيق والعصمة[2].

---

(١) البيت لشهل بن شيبان المعروف بالفند الزماني، ديوان الحماسة:٣٨، مجمع الأمثال ٢: ١١٨.

(٢) في «ب»: (العصمة والتوفيق).

الفصل الأول

في بيان أنّ الفرقة الناجية هم شيعة عليّ بن أبي طالب عليه السلام

لنا على هذه الدعوى إجماعُ الإماميّة وتواترهم، والأخبار الواردة من طرق أهل السنّة، ونحن نقتصر في هذا الكتاب على ما ذكره أخطب الخطباء أبوالمؤيّد موفّق بن أحمد الخوارزمي[1] في كتاب مناقب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

فمن ذلك ما رواه بإسناده عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله في بيته فغدا عليه عليّ عليه السلام فإذا النبيّ صلى الله عليه وآله في صحن الدار وإذا رأسه في حِجر دحية الكلبيّ، فقال: «**السلام عليك، كيف أصبح رسول الله؟**»

فقال: بخير يا أخا رسول الله، فقال له عليّ عليه السلام: «**جزاك الله عنّا أهل البيت خيرًا**»، فقال له دحية: إنّي أُحبّك وإنّ لك عندي مدحة أزفّها[2] إليك، أنت أمير المؤمنين وقائد الغرّ المحجّلين، أَنتَ سَيّدُ[3] ولد آدم يوم القيامة ما خلا النبيّين والمرسلين، لواء الحمد بيدك يوم القيامة، تُزَفُّ أَنتَ وشيعتك مع محمّد وحزبه إلى الجنان... إلى أن قال: أُدن منّي صفوةَ الله، فأخذ رأس النبيّ صلى الله عليه وآله فوضعه

---

(١) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٣ :٣٣٢/ ٧٧٩.

(٢) أزفّها، أي: أهديها. لسان العرب ٩: ١٣٨ ـ زفف.

(٣) في المصدروالبحار: (وسيّد) بدل من: (أنت سيّد).

في حجره (فانتبه النبيّ ﷺ وقال)[١]: «ما هذه الهمهمة؟ فأخبره، فقال: ذاك[٢] جبرئيل، سمّاك باسم سمّاك الله به»... إلى آخر الحديث[٣].

ومن ذلك ما رواه بإسناده عن عليّ بن الحسين عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا عليّ، مثلك في أُمّتي مثل عيسى بن مريم؛ افترق قومه ثلاث فرق: فرقة مؤمنون وهم الحواريّون، وفرقة عادوه وهم اليهود، وفرقة غلوا فيه فخرجوا عن الإيمان، وإنّ أُمّتي ستفترق فيك ثلاث فرق: فرقة شيعتك وهم المؤمنون، وفرقة أعداؤك وهم الناكثون، وفرقة غلوا فيك وهم الجاحدون (وهم السالفون)[٤]، فأنت يا عليّ وشيعتك في الجنّة، ومحبّو شيعتك في الجنّة، وعدوّك والغالي فيك في النار»[٥].

ومن ذلك ما رواه عن الحافظ أبي بكر محمّد بن عبد الله، عن محمّد بن إسحاق وأسندوا إلى رسول الله ﷺ أنّه قال: «يا عليّ، إذا كان يوم القيامة أخذتُ بحُجْزة الله وأخذت أنت بحُجْزتي وأخذ وُلدك بحُجْزتك وأخذت[٦] شيعة وُلدك بحُجْزتهم فترى أين يؤمر بنا»[٧]؟

---

(١) في المصدر: (وذهب فرفع رسول الله ﷺ رأسه فقال).

(٢) في المصادر: (فأخبره الحديث، فقال: يا عليّ لم يكن دحية الكلبي، كان) بدل من: (فأخبره، فقال: ذاك).

(٣) المناقب للخوارزمي: ٣٢٢/ ٣٢٩، اليقين: ٤٤٠، بحار الأنوار ٥٩: ١٩٢.

(٤) في المصدر: (السابقون)، وفي شرح إحقاق الحقّ: (والضالّون).

(٥) المناقب: ٣١٧/ ٣١٨، شرح إحقاق الحقّ ٥: ١١٣، بحار الأنوار ٢٥: ٢٦٤، مائة منقبة: ٨٠.

(٦) أثبتناه من أكثر المصادر، وفي «رض، ب»: (وأخذ).

(٧) المناقب: ٢٩٦/ ٢٨٩، بحار الأنوار ٤٠: ٧٩، مسند زيد بن علي: ٤٥٥، ربيع الأبرار ٢: ١٥٩.

وبهذا الإسناد عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال: «**يا عليّ، إنّ الله قد غفر لك ولأهلك ولشيعتك ومحبّي شيعتك [ومحبّي محبّي شيعتك]**[1] **فابشْر، فإنّك الأنزع البطين؛ منزع من الشرك، بطين من العلم**»[2].

ومن ذلك ما رواه بإسناده عن الأعمش، عن المنصور الخليفة العبّاسي، عن أبيه، عن جدّه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أنّه قال في حديث طويل لفاطمة عليها السلام: «**لا تبكي، فإنّي إذا دُعيت غدًا إلى ربّ العالمين يكون**[3] **عليٌّ معي، وإذا حُبيت غدًا فيُحبى**[4] **عليّ معي**[5]**، يا فاطمة لا تبكي فإنّ عليًّا وشيعته غدًا هم الفائزون يدخلون**[6] **الجنّة**»[7].

ومن ذلك ما رواه بإسناده عن زيد بن عليّ، عن أبيه؛ أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال له يوم فتح خيبر في حديث طويل: «**أنت أوّل مَنْ يرد عليّ الحوض، وأنت أوّل داخل الجنّة من أُمّتي، وإنّ شيعتك على منابر من نور رواء مرويّين**[8]**، مبيضّة وجوههم**

---

(١) أثبتناه من المصادر.

(٢) المناقب للخوارزمي: ٢٨٤/ ٢٩٤، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٥٢، بحار الأنوار ٢٧: ٧٩.

(٣) في المصادر: (فيكون).

(٤) في «ب»: (وإذا حييت غدًا فيحيا)، ويُحبى من الحِباء: ما يحَبو به الرجلُ صاحبَه ويكرمه به. لسان العرب ١٤: ١٦٢ ـ حبا.

(٥) في المصدر: (فيحبى معي).

(٦) في «رض»: (بدخول)، وفي «ب»: (يدخل)، والمثبّت من المصادر.

(٧) المناقب للخوارزمي: ٢٩١/ ٢٧٩، غاية المرام٣: ١٥٢ نحوه.

(٨) رَويتُ القومَ أرْويهم: إذا سقيت لهم الماء، وقوم رِواء من الماء. لسان العرب ١٤: ٣٤٧ ـ روي.

حولي، أشفع لهم فيكونوا[١] غدًا في الجنّة جيراني»... إلى آخر الحديث[٢].

ومن ذلك ما رواه بإسناده عن رسول الله ﷺ أنّه قال لعليّ: «يا أبا الحسن، كلّم الشمس فإنّها تكلّمك. فقال [عليّ عليه السلام[٣]]: السلام عليك أيّها العبد المطيع لله»[٤]. فقال الشمس: وعليك السلام يا أمير المؤمنين وإمام المتّقين وقائد الغرّ المحجّلين، يا عليّ أنت وشيعتك في الجنّة، يا عليُّ أوّل مَنْ تنشقُّ[٥] عنه الأرضُ[٦] محمّد ثمّ أنت، وأوّل من يحبى[٧] محمّد ثمّ أنت، وأوّل من يُكسى محمّد ثمّ أنت، ثمّ انكبّ[٨] (عليٌّ)[٩] ساجدًا وعيناه تذرفان[١٠] بالدموع، فانكبّ عليه النبيّ ﷺ وقال: «يا أخي وحبيبي ارفع رأسك فقد باهى الله بك أهل سبع سماواته»[١١].

ومن ذلك مارواه بإسناده عن جابر، قال: كنّا عند رسول الله ﷺ فأقبل عليٌّ عليه السلام، فقال رسول الله ﷺ: «قد أتاكم أخي، ثمّ التفت إلى الكعبة فضربها

---

(١) في المصادر: (فيكونون).

(٢) المناقب للخوارزمي: ١٢٨/ ١٤٣، كشف اليقين: ١٠٧، بحار الأنوار ٣٨: ٢٤٧.

(٣) أثبتناه من المصادر.

(٤) في المصدر: (لربّه).

(٥) في «رض»: (ينشق)، وفي «ب»: (تشق)، والمثبّت من المصدر.

(٦) في المصدر: (الأرض عنه).

(٧) في «ب» وبعض المصادر: (يحيا).

(٨) في المصدر: (فانكبّ)، ويمشي مُكبًّا على وجهه، أي: ملقى على وجهه، وانكبّ عليه: أقبل. مجمع البحرين ٢: ١٥٠ ـ كبب.

(٩) مابين القوسين سقط من «ب».

(١٠) تذرفان من ذرف الدمع: سال. لسان العرب ٩: ١٠٩ ـ ذرف.

(١١) المناقب للخوارزمي: ١١٣، ١٢٣، العقد النضيد: ٨٠، اليقين: ١٦٥، بحار الأنوار ٤١: ١٦٩.

بيده ثمّ قال: والذي نفسي بيده إنّ هذا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة»[١].

ومن ذلك ما رواه بإسناده عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، عن النبيّ صلى الله عليه وآله، قال: **«لمّا دخلت**[٢] **الجنّة رأيت فيها شجرة تحمل الحلّي والحلل [أسفلها خيل بَلَق**[٣] **وأوسطها حور عين، وفي أعلاها الرضوان، قلت: يا جبرئيل لمن هذه الشجرة؟ قال: هذه لابن عمّك أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، إذا أمر الله الخليقة بالدخول إلى الجنّة يؤتى بشيعة عليّ حتّى ينتهى بهم إلى هذه الشجرة، فيلبسون الحُليّ والحلل]**[٤]**، ويركبون الخيل البَلَق، وينادي منادٍ: هؤلاء شيعة عليّ صبروا في الدنيا على الأذى فحُبوا**[٥] **اليوم»**[٦].

ومن ذلك ما رواه بإسناده قال [النبيّ صلى الله عليه وآله][٧]: **«لمّا أُسري بي إلى السماء ثمّ من السماء إلى السماء إلى سدرة المنتهى وقفت بين يدي ربّي فقال لي: يا محمّد، قلت: لبّيك وسعديك، قال: قد بلوت خلقي، فأيّهم [رأيت]**[٨] **أطوع لك؟**

---

(١) المناقب للخوارزمي: ١١١/ ١٢٠، أمالي الطوسي: ٢٥١، بحارالأنوار ٣٨: ٥، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٧١.

(٢) في المصدر والبحار: غير مطابق ولا يلزم (أُدخلت).

(٣) البَلَق: سواد وبياض. لسان العرب ١٠: ٢٥ ـ بلق.

(٤) أثبتناه من المصادر.

(٥) تقدم معناه.

(٦) المناقب للخوارزمي: ٧٣/ ٥٢، العقد النضيد: ٨٣، اليقين: ١٥٦، بحار الأنوار٨٦: ١٣٨.

(٧) أثبتناه من المصادر.

(٨) أثبتناه من المصادر.

قال: قلت: يا ربّ عليٌّ[١]، قال: صدقت يا محمّد، فهل اتخذت لنفسك خليفة يؤدّي عنك ويعلّم عبادي من كتابي ما لا يعلمون؟ قال: قلت: [يا ربّ][٢] اختر لي؛ فإنّ خيرتك خيرتي، قال: (قد)[٣] اخترت لك عليًّا فاتّخذه خليفة ووصيًّا، ونحلته[٤] علمي وحلمي، وهو أمير المؤمنين حقًّا لم يُعطَ[٥] أحدٌ قبله وليست لأحد بعده، يا محمّد، عليٌّ رايةُ الهدى وإمامُ مَنْ أطاعني ونورُ أوليائي، وهو الكلمةُ التي ألزمتُها المتّقين»[٦].

ومن ذلك ما رواه بإسناده عن أنس، عن رسول الله ﷺ: «إذا كان يوم القيامة ينادون عليّ بن أبي طالب بسبعة أسماء: يا صدّيق، يا دالٌّ، يا عابد، يا هادي، يا مهديٌّ، يا فتى، يا عليّ، مُر أنت وشيعتك إلى الجنّة بغير حساب»[٧].

ومن ذلك ما رواه بإسناده عن سلمان الفارسي، عن النبيّ ﷺ، قال: «يا عليٌّ تختّم باليمين تكن من المقرّبين، قال: يا رسول الله وما المقرّبون؟ قال: جبرئيل

---

(١) أكثر المصادر: (يا ربّي عليًّا)، وفي بعضها: (ربّ عليًّا).

(٢) أثبتناه من المصدر.

(٣) ليس في المصدر.

(٤) في «رض»: (أنحلته)، والمثبّت من «ب» والمصادر.

(٥) في المصادر: (لم ينلها).

(٦) المناقب للخوارزمي: ٢٩٩، العقد النضيد: ٨٤، فضائل أمير المؤمنين: ٦٠، بحار الأنوار ١٨: ٣٧١.

(٧) المناقب للخوارزمي: ٣١٩/ ٣٢٣، مائة منقبة: ١٥١، غاية المرام٦: ٦٠، شرح إحقاق الحق ٤: ٣٠٠.

وميكائيل، قال: فبم[١] أتختّم يا رسول الله؟ قال: بالعقيق الأحمر، فإنّه جبلٌ أقرَّ لله بالوحدانيّة، ولي بالنبوّة، ولك بالوصيّة، ولولدك بالإمامة، ولمحبّيك بالجنّة، ولشيعة ولدك بالفردوس»[٢].

ومن ذلك ما رواه مرسلًا عن جعفر بن محمّد، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أنّه قال لعليّ[٣]: «**إنّ في السماء حرسًا وهم الملائكة وفي الأرض حرسًا وهم شيعتك يا عليّ**»[٤].

قال: وروى[٥] الناصر للحقّ بإسناده عن النبيّ صلى الله عليه وآله، أنّه قال: «**يدخل من أُمّتي الجنّة سبعون ألفًا بغير حساب، فقال عليّ عليه السلام: ومن هم يا رسول الله؟ قال: هم شيعتك [يا عليّ][٦] وأنت إمامهم**»[٧].

لا يقال: هذه أخبار آحاد لا تفيد العلم، ومدّعاكم علميّ.

لأنّا نقول: ليس للمتواتر عددٌ مخصوصٌ للمخبرين كما ثبت في الأُصول[٨]،

---

(١) في «رض»: (بم)، والمثبّت من «ب» والمصدر.

(٢) المناقب للخوارزمي: ٣٢٥- ٣٣٥، كتاب الأربعين: ٥٧، بحار الأنوار ٤٢: ٦٩.

(٣) في المصدر: (قال له).

(٤) المناقب للخوارزمي: ٣٢٨- ٣٤٢، شرح الأخبار ٣: ٤٥٦، غاية المرام٦: ٦٢.

(٥) في «ب»: (قال وقال) بدل من: (قال: وروى).

(٦) أثبتناه من المصدر.

(٧) المناقب للخوارزمي: ٣٢٨/ ٣٤٣، مناقب عليّ بن أبي طالب عليه السلام: ٢٣٢، شرح إحقاق الحقّ ٧: ١٧٢، بحار الأنوار ٢٧: ١٤٢ نحوه.

(٨) مفاتيح الأُصول: ٤٣٥.

بل كلّ خبر أفاد العلم بنفسه فهو متواتر، وهذه الأخبار كذلك فتكون متواترة.

وإن سلّمنا عدم تواترها قلنا: الأخبار إذا كثرت امتنع عادة أن تكون كلّها كاذبة، وأيّ واحد صدق ثبت به المطلوب، لدلالته عليه.

وأيضًا الأخبار المتكثّرة المشتركة في معنى واحد تكون متواترة من حيث ذلك المعنى؛ إذ هو منقول بكلّ واحد من تلك الألفاظ، وكون خصوصيّات الألفاظ منقولة بالآحاد لا يقدح في كون معناها متواترًا، ولا شكّ أنّ جميع هذه الأخبار يفيد كون شيعة عليّ عليه السلام من أهل الجنّة، وهو المطلوب.

الفصل الثاني

في معنى الشيعة وأنّهم هم الإماميّة في الحقيقة

تعريف: قال الجوهريّ: شِيَعةُ الرجل أَتباعُهُ وأَنصارُهُ، مأخوذةٌ من شاعه شياعًا إذا تبعه[1]، واختصّ في العُرف بقوم يرون تقديم عليّ عليه السلام على الصحابة في الخلافة والفضل، ويَرون وجوب طاعته ويحذون حذوه[2] في الاعتقادات، ويطلق على معنى أخصّ منه وهو من يعتقد هذا الاعتقاد ويحذو مع ذلك حذوه في أفعال الجوارح بقدر الاستطاعة، وهو كمال التشيّع.

ويدلّ على ذلك ما روي عنه عليه السلام: أنّه رأى قومًا على [بابه][3] فقال: «**يا قنبر مَن هؤلاء؟ فقال: هؤلاء شيعتك، فقال: ما لي لا أرى فيهم سيماء الشيعة؟ قال: [و][4] ما سيماء الشيعة؟ قال: خمص البطون[5] من الطوى، يبس الشفاه من الظما، عمش[6] العيون من البكاء، عليهم عَبرة الخاشعين**»[7].[8]

---

(١) الصحاح ٣: ١٠٣١ ـ شيع.

(٢) حذا حذوه: فعل فعله. لسان العرب ١٤: ١٧٠ ـ حذا.

(٣) في «رض، ب»: (على رأيه)، والمثبّت من المصادر.

(٤) أثبتناه من المصادر.

(٥) خِماصُ البطون، أي: أنهّم ضامرو البطون؛ والطوى: الجوع. لسان العرب ٧: ٣٠، ١٥: ٢٠ ـ خمص، طوى.

(٦) العَمَش: ضعف رؤية العين مع سيلان دمعها. لسان العرب ٦: ٣٢٠ ـ عمش.

(٧) (عليهم عبرة الخاشعين) ليس في المصادر، موجود في شرح الأخبار ٣: ٥٠٣، بحار الأنوار ٦٨: ١٥١.

(٨) أمالي المرتضى ١: ١٣، بحار الأنوار ٢٧: ١٤٤، كنز العمّال ١١: ٣٢٥، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٩١ نحوه.

سبرٌ وقسمة: اختلفت الأُمّة بعد رسول الله ﷺ واستقرّوا على فرقتين؛ فالأقلّون ثبتوا على ملازمة طاعة عليّ عليه السلام، واعتقدوا استحقاقه للخلافة؛ لعصمته، وزيادة فضله، ونصّ النبيّ ﷺ [عليه][1]، والأكثرون خالفوه وقدّموا عليه من لا يستحقّ التقدّم عليه، ومخالف الرجل لا يكون من شيعته لا لغةً ولا عرفًا ولا حقيقةً، ويدلّ على المخالفة تظلّم عليّ عليه السلام زمان بيعة أبي بكر وعمر وعثمان، [و][2] خطبته الشقشقيّة[3] مفصحة بذلك، ومن اطّلع على الأخبار والسيَر والتواريخ وقرائن الأحوال - فضلًا عن تواتر الشيعة وأخبارهم - لا يشكّ في أنّه عليه السلام كان مظلومًا مغصوبًا حقّه إلّا مكابرًا أو متجنّبًا. وقد ذكرت في كتاب (الدعامة) طرفًا من الأخبار الدالّة على هذا المطلوب من طُرق الجمهور.

وممّا يدلّ على ذلك ما رواه الأخطب الخوارزمي في كتاب مناقب عليّ عليه السلام بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ أنّه ذكر فضائل عليّ عليه السلام ثمّ بكى ﷺ، فقيل له: ما[4] بكاؤك يا رسول الله؟ فقال: «**أخبرني جبرئيل أنّهم يظلمونه ويمنعونه حقّه، ويقاتلونه ويقتلون وُلدَه، ويظلمونهم**[5] **بعده. ثمّ قال: وأخبرني جبرئيل عن الله: أنّ ذلك [الظلم]**[6] **يزول إذا قام قائمهم**

---

(١) أثبتناه من «ب».

(٢) أثبتناه من «ب».

(٣) نهج البلاغة ١: ٣٠، شرح نهج البلاغة ١: ١٥١.

(٤) في المصدر: (فقيل: ممّ).

(٥) في «رض، ب»: (ويظلمونه)، والمثبّت من المصادر.

(٦) أثبتناه من المصدر.

وعلت كلمتهم، واجتمعت الأُمّة على محبّتهم، وكان الشاني لهم قليلًا والكاره لهم ذليلًا، وكثر المادح لهم، وذلك حين تَغَيُّرِ البلادِ وضعفِ العباد والأياس[١] من الفرج، فعند ذلك يظهر القائم فيهم؛ اسمه كاسمي واسم أبيه كاسم أبي[٢]، هو من ولد ابنتي [فاطمة][٣] يظهر الله الحقّ بهم ويخمد الباطل بأسيافهم، ويتّبعهم الناس راغبًا إليهم وخائفًا منهم»[٤]، انتهى الخبر[٥].

وإذا ثبت أنّ أكثر الأُمّة في صدر الإسلام ليسوا من شيعة عليّ عليه السلام، لمخالفتهم إيّاه ثبت أنّ الذين يصدّقون آراءهم[٦] ويزكّونهم ويتعصّبون لهم من التابعين وتابعي التابعين إلى يومنا هذا - وهو غرّة صفر سنة سبع عشرة وسبعمائة الهجريّة - على اختلاف مذاهبهم وتباين معتقداتهم ليسوا من شيعته أيضًا على وجه الأولى، فانحصر الحقّ والنجاة في شيعة عليّ عليه السلام؛ لأنّ الحقّ واحدٌ وهو عليه السلام مداره، ويؤيّده الخبر المتلقّى بالقبول: **«ستفترق أُمّتي على ثلاث وسبعين فرقة،**

---

(١) في المصدر: واليأس.

(٢) هذه الزيادة لم ترو في أكثر الروايات، أمّا معظمها فتنتهي عند قوله: «واسمه اسمي» كما جاءت أيضًا في عقد الدرر: ٢٨ ومسند أحمد ١: ٣٧٦ و٤٣٠، وعلى تقدير وجودها فلا بدّ أن تكون: اسم أبيه اسم ابني أي الحسن، فصحّف إلى أبي، ثمّ إنّ المصنّف تعرّض لذلك فيما سيأتي عند ذكره للإمام وغيبته عليه السلام.

(٣) أثبتناه من المصدر.

(٤) في «رض»: (راغب إليهم وخائف لهم) ، وفي «ب»:(راغب إليهم وخالف لهم)، والمثبّت من المصدر.

(٥) المناقب للخوارزمي: ٦١/ ٣١، كشف اليقين: ٤٦٧، العقد النضيد: ٧٧، بحار الأنوار ٢٨: ٤٥.

(٦) في «ب»: (إيّاهم) بدل من: (آراءهم).

واحدة ناجية، والباقية في النار»[١].

دليلٌ حدسي: فرق المسلمين على اختلافهم وتباين معتقداتهم في الأُصول والفروع، حتّى الزيديّة، مصطلحون ومتوافقون على معاداة الإماميّة، ومتوازرون على إبطال مذهبهم وإفساد أُصولهم، وهم، مع قلّتهم وضعف شوكتهم، يعالجونهم عند التمكّن، ويصبرون على أذاهم عند العجز، وشدّة معاداتهم؛ لشدّة مباينتهم وتوافقهم في المعاداة والمباينة؛ لاتّحادهم[٢] في أمر واحد هو سبب المعاداة والمباينة؛ لأنّ كلّ متخالفين في شيء متوافقين في مباينة شيء ثالث لا بدّ أن يكون بينهما اشتراك واتّحاد بوجه ما، ذلك الوجه هو الموجب لموافقتهم في مباينة الثالث، وذلك الأمر الواحد هو ضدّ معتقد الإماميّة، فإذا بطل صحّ مذهب الإماميّة، ويدلّ على بطلانه وجهان غير ما تقدّم:

الأوّل: أنّه لو كان حقًّا لزم أن تكون الفرقة الهالكة واحدة والباقون هم الناجون، وهو ضدّ الخبر المرويّ.

الثاني: أنّه يستلزم أن يكون المحقّون أكثر من المبطلين، وهو ضدّ ما جاء في القرآن والأخبار من ذمّ الكثرة ومدح القلّة، ومؤيّد أيضًا بالعقل؛ لأنّ الغالب على الطبيعة البشريّة الجهل والضلالة؛ لظهور قوّتَي الشهوة والغضب على العاقلة[٣]؛ لكونهما في عالمهما بخلاف العاقلة[٤].

---

(١) تأويل الآيات الظاهرة: ١٩٠، الأمثال والحكم: ٥٧٤، الفوائد الطوسيّة: ٢٦٦ نحوه.

(٢) وفي «رض»: (لاتخّاذهم)، والمثبّت من «ب».

(٣) في «ب»: (القابلة) في الموضعين بدل من: (العاقلة)، والظاهر أنّها مصحّفة.

(٤) أثبتناه لاستقامة النصّ أُسوة لسابقتها في «رض»، وفيها: (العاملة).

سبرٌ وقسمة: افترقت الشيعة إلى فِرَق؛ بعضهم انقرضوا، وكفانا انقراضهم دليلًا على بطلان معتقدهم، والباقون على قسمين: أصناف الغلاة وغيرهم، فأصناف الغلاة كفى أيضًا غلوّهم على بطلان مذاهبهم، وأنّ الحقّ خارج عنهم، لما تواتر عن عليّ عليه السلام أنّه قال: «**هلك فيّ اثنان: محبٌّ غال ومبغض قال**»(٥)، وسبق أيضًا مثله عن النبيّ صلى الله عليه وآله(٦) فبقيت الإماميّة والزيديّة والإسماعيليّة، والإسماعيليّة لتركهم الظاهر وميلهم إلى البواطن وغلوّهم في الأئمّة دخلوا في قسم الغلاة وخرجوا عن الحقّ، بقيت الإماميّة والزيديّة الجارودية(٧)؛ إذ السلمانيّة والصالحيّة(٨) ليسوا من الشيعة في شيء، وهذه الرسالة مصنّفة لبطلان مذهب الجارودية، فتعيّن مذهب الإماميّة للحقّ والاتّباع وهو المطلوب.

حجّة إجماليّة: شيعة عليّ عليه السلام بالمعنى الأخصّ كانوا موجودين قبل زيد عليه السلام، ولا واحد من الزيديّة كان موجودًا قبل خروج زيد، ينتج من الشكل الثاني شيعة عليّ عليه السلام ليسوا بالزيديّة، وينعكس إلى أنّ الزيديّة ليسوا بشيعة عليّ عليه السلام، وإذا لم يكونوا من الشيعة لم يكونوا على الحقّ، لما ثبت من انحصار الحقّ فيهم، فيلزم كون الإماميّة على الحقّ، وإلّا لزم خروج الحقّ عن الأُمّة، وهو باطلٌ بالإجماع، والكبرى ظاهرةٌ؛ لأنّهم - على ما يزعمون - أتباع زيد، وأتباع شخص لا

---

(٥) التحفة السنيّة: ٩٢، نهج البلاغة ٤: ٢٨، شرح نهج البلاغة ٤: ١٠٥ و٢٠: ٢٢٠، كتاب الأربعين للقميّ: ١٥٩، بحار الأنوار ٢٥: ٢٨٥ وفيها: (يهلك) بدل من: (هلك).

(٦) شرح نهج البلاغة ٥: ٤.

(٧) في «رض»: (والجارودية)، والمثبت من «ب».

(٨) تقدّم التعريف بهم في المقدّمة.

يتقدّمون عليه، وأمّا الصغرى فلأنّ أولاد عليّ عليه السلام وعمّارًا وأبا ذرّ وسلمان والأشتر والمقداد وقيس بن سعد وغيرهم متابعتهم لعليّ عليه السلام ونصرتهم إيّاه قولًا وفعلًا، وإنكارهم إمامة غيره من الصحابة في زمانه واستحقاقه للخلافة وكونه مظلومًا مدفوعًا عن حقّه كما هو معتقد الإماميّة؛ معلومة[1]، ضرورة لمن وقف على الأخبار والسِّيَر والتواريخ فضلًا عن تواتر الإماميّة وإجماعهم.

لا يقال: الكبرى ممنوعة؛ لجواز كون الزيديّة موجودين[2] قبل زيد، ويكون الحدوث حدوث الاسم، كما لو سمّيت الإماميّة باسم حادث لم يخرجوا بسببه عن كونهم إماميّة أو حدوث مذهبهم.

لأنّا نقول: إنّما يلزم وجودهم قبل زيد أن لو ثبت أنّ من أهل البيت أو من شيعتهم من قال بمقالتهم من القيام والدعوة وغير ذلك، لكن لم يثبت، وإنّما ظهرت دعواهم بعد خروج زيد بسبب ظلم بني أُميّة.

[**حجّةٌ**][3] **أُخرى حدسيّة**: لمّا كان معنى التشيّع هو الاتّباع والنصرة لزم أنّ من كان أشدّ أو أكثر أتباعًا ونصرةً كان أولى باسم التشيّع من غيره، ومعلوم أنّ الإماميّة يَرون أنّ قول أئمّتهم حجّة، لاعتقادهم عصمتهم، وأنّهم لا يكادون يفرّقون بين الخبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وبين الخبر الوارد عن أئمّتهم، ويَرون أنّ مخالفة الإمام كبيرة، بل كفرٌ، ويجزمون بعدم الخلف من[4]

---

(١) قوله: (معلومة) خبر قوله: (متابعتهم).

(٢) في «ب»: (موجودة من).

(٣) أثبتناه هنا ونظائره في سائر الموارد الآتية لتوضيح العنوان ورفع الإبهام حسب ما يقتضيه الحال.

(٤) في «ب»: (الخلف بين).

أهل البيت عليهم السلام، ويتحرّون[١] في الجمع بين الأخبار المتخالفة المرويّة عنهم، ويذكرون لذلك أسبابًا ليس هذا موضع ذكرها، حتّى لو رُوي[٢] عنهم من طريق صحيح عندهم ما لايوافق عقلهم ونظرهم يتّهمون أنفسهم ويتردّدون فيه ولايجسرون على مخالفة ذلك الخبر، ويحرّمون القياس في الأحكام الشرعيّة، وينقلون تحريمه وعلّة تحريمه عن أئمّتهم.

وفي الجملة، إذا صحّ خبر عنهم عليهم السلام يتلقّونه بالقبول، لا لشيء غير كونه صادرًا عنهم من غير تعليل بعلّة، وإن صحّت علّته لا يسندون الحكم إليها البتّة في ذلك المحلّ، فكيف في محلّ آخر، وكلّ ذلك يجري منهم في الاقتداء بهم واعتقادًا جازمًا بأنّ الحقّ لا يخرج عنهم.

وأمّا الزيديّة فإنّهم يخالفون أهل البيت في القول بالقيام، والدعوة، والقول بالقياس في الأحكام الشرعيّة[٣]، ويجوّزون عليهم الخطأ والنسيان، ويقدمون على مخالفتهم ولايحترزون[٤] عن تجويز مقاتلهم، ويَرون جواز عزل المتّهم، ولايلتفتون إلى إمام لهم بعيد سفرهم إليه أو مراسلتهم، بل هم في الحقيقة أعداء أهل البيت عليهم السلام، كما ورد عن بعض أئمّتنا، فإنّهم ببيعتهم يغرّونهم، وبوعدهم النصر يوهمونهم، ثمّ إذا أحسّوا بحرّ السيف يخذلونهم ويسلّمونهم إلى أعدائهم، ثمّ احدس أنت أيّة

---

(١) في «ب»: (ويتخيرّون).

(٢) في «ب»: (لو ورد).

(٣) المحيط بالإمامة: ٧٠.

(٤) في «ب»: (ولا يجوزون).

الفرقتين أولى باسم الشيعة، وأيّتهما هي المتمسّكة بعترة رسول الله ﷺ إن كنت منصفًا، ولله درّ القائل:

[البسيط]

وَلَمْ تَـزَلْ قِلَّةُ الإنصَـافِ قَاطِعَةً بَيْنَ[1] الرِّجالِ وإن كَانُوا ذَوي رَحِمِ[2]

[حجّة] أُخرى إلزاميّة: أيّها المجتهدون من الزيديّة إذا خالفكم الفاطميّ المستحقّ للإمامة عندكم في مسألة خلافيّة، أتعوّلون على اجتهاده أم على اجتهادكم؟ فإنْ[3] عوّلتم على اجتهاده خالفتم أصلكم، ولزمكم القول بالعصمة من حيث لاتشعرون؛ لأنّ مخالفة اجتهادكم لأجل اجتهاده مع تجويز الخطأ عليه ممّا لا يجتمعان. وإن عوّلتم على اجتهادكم لزمكم خروجكم عن التشيّع وترك التمسّك بالعترة الطاهرة؛ إذ لا يبقى حينئذ فرق بين العترة وغيرهم، فإنّ حال غير العترة حينئذ في العدول إلى اجتهادكم عند تعارض الاجتهادين كحال العترة، فأيّ تمسّك لكم بالعترة؟ وبأيّ سبب تستحقّون اسم التشيّع؟ (لولا العناد والمكابرة وقلّة التأمّل والإنصاف.

إن قلتم: نستحقّ اسم التشيُّع)[4] بالتقديم والتفضيل والنصرة عند قيام فاطميّ مستحقّ للإمامة.

قلنا: أمّا التقديم والتفضيل فلا يكفيان في صدق الاسم، بل لابدّ مع ذلك

---

(١) في «ب»: (من) بدل من: (بين).

(٢) ديوان المتنبّي: ٣٨٧.

(٣) في «ب»: (وإن) بدل من: (فإن).

(٤) مابين القوسين سقط من «ب».

من الاتّباع في جميع أفعال القلوب وبعض أفعال الجوارح، فإنّ من اتّبع رجلًا في بعض معتقداته دون بعض لا يصدق عليه أنّه من شيعته بالإطلاق، وأمّا النصرة فإنّما تكونُ سببًا للتشيّع (عند جواز القيام، وإنّما يجوز القيام عند ظنّ السلامة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[1]، لكن لم يحصل ظنّ السلامة في زمان من أزمنة قيام أئمّتكم، فلم يجز القيام، ولم تكن النصرة سببًا للتشيّع)[2] ولا تركها سببًا لعدم التشيّع، ولأجل ذلك قعد عليٌّ أوّلاً وقام أخيرًا، وقام الحسن أوّلًا وقعد أخيرًا، وقام الحسين عليه السلام بتغرير أهل الكوفة وحصول الظنّ بالظفر ثمّ لمّا انكشف الحال لم يتمكّن من القعود[3]، وقعد باقي الأئمّة عليهم السلام فليس عدم نصرة الإماميّة إلّا لعدم قيام أئمّتهم، وليس عدم قيام أئمّتهم إلّا لعدم ظنّ سلامتهم، ولا ينبغي أن تغترّوا معشر الزيديّة بشمولكم[4] اسم الشيعة في العرف؛ لأنّ الكلام في حقيقتها قبل ثبوت العرف وهو زمان النبيّ صلى الله عليه وآله.

---

(١) سورة البقرة ٢: ١٩٥.

(٢) مابين القوسين سقط من «ب».

(٣) هذا الكلام من المؤلّف مع مقامه العلمي في غير محلّه، أوّلاً: ربط القيام بظنّ السلامة لم يكن المانع منه بل المانع المصلحة العليا للدين ووصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله لعليّ بالصبر والانتظار، وثانيًا: بالنسبة للحسين عليه السلام فإنّه من أوّل الأمر كان مأمورًا بالتضحية وموطّنًا نفسه على الشهادة ولم يغرّر بكتب ودعوة أهل الكوفة وإن استجاب لهم في الظاهر، كيف؟ وأنّه كان يعلم بما يجري عليه مع إخبارات جدّه صلى الله عليه وآله له والعلم بموضع مصرعه، كيف؟ وقد جعل الله للأئمّة دستورًا ومنهاجًا يسيرون عليه ولا يتخطّونه، ولو كان من ذلك القيام، وعدمه منهم مشعرٌ بعدم التكليف، وهذا المطلب غير خفيّ على مَنْ له أدنى معرفة بالتاريخ والسيرة فضلًا عمّن له موقع في العلم، ولعلّه ناشئ عن غفلة، فإنّ الجواد قد يكبو.

(٤) في «ب»: (لشمولكم).

الفصل الثالث

في تقرير[1] أصول الإماميّة وتأكيدها بقاعدة حكميّة

(١) في «ب»: (في تعريف).

تعريف: الإمامةُ رئاسةٌ عامّةٌ لشخص إنسانيّ في الدين والدنيا، فالرئاسة جنس للرئاسات؛ وقولنا: عامّة لتخرج به (أمر)[1] رئاسة أُمراء الإمام، وقولنا: لشخص إنسانيّ لتخرج به رئاسة الملائكة والجنّ، وقولنا: في الدين لتخرج رئاسات العلماء المجتهدين، وهذا التعريف يشمل النبوّة أيضًا، وإنْ قيّدناه بواسطة البشر خرج [النبيّ ﷺ][2].

أصل وخلاف: اتّفقت الإماميّة على وجوب نصب الإمام على الله تعالى عقلًا وسمعًا[3]، أي الإمامة واجبة في الحكمة، أي لابدّ منها، والمخالف في وجوبها ـ إذا تناصف الناس ـ هو الأصمّ والنجدات[4] من الخوارج[5]، وفي وجوبها إذا لم يتناصف الناس هو هشام، وفي وجوبها عقلًا جمهور المعتزلة، والأشاعرة القائلين بوجوبها سمعًا، وفي وجوبها على الله تعالى الجاحظ، وأبو الحسين البصري، والكعبي الذين يوجبونها على المجتهدين من الأُمّة لا على الله تعالى[6].

---

(١) ما بين القوسين سقط من «ب».

(٢) أثبتناه من «ب».

(٣) المحيط بالإمامة: ٧ نحو هذا الموضوع وما بعده.

(٤) النجدات قوم من الحرورية ينسبون إلى نجدة الحروري كما في العين ٦: ٨٥.

(٥) الأصمّ من المعتزلة وجماعة من الخوارج وهم النافون لوجوب نصب الإمام كما في كشف المراد: ٤٩٠.

(٦) حيث يقولون بوجوبها عقلاً وسمعًا كما في الألفين: ٣٧.

برهانٌ عقلي: الإمامة لطفٌ، وكلّ لطف واجب عليه تعالى، فالإمامة[١] واجبة عليه تعالى، والصغرى ضروريّة لمن تصدّر طرفي الحكم، فإنّ اللطف ما أفاد هيئة مقرّبة إلى الطاعة مبعّدة عن المعصية، والإمامة كذلك، فتكون لطفًا، وأمّا الكبرى فلأنّ اللطف لو لم يجب في الحكمة لزم نقض الغرض، واللاّزم باطل، فالملزوم مثله.

بيان الملازمة: أنّ من أراد فعلًا من شخص، ثمّ لم يفعل معه ما يهيّئه ويقرّبه منه - كمن يدعو إلى طعام شخصًا ثمّ عبّس في وجهه - حكم العقلاء بأنّه نقضَ غرضه، كذلك الحكيم تعالى لمّا كلّف العبد تكاليف شاقّة عليه، وعلم أنّ اللطف يهيّئه للفعل المكلّف به ويقرّبه[٢] منه وجب في الحكمة أن يفعله لئلّا يلزم نقض غرضه في التكليف.

اعتراض: ما ذكرتم وإن اقتضى وجوبها، لكن لا يكفي في المطلوب ما لم تدلّوا على انتفاء وجوه القبح، فلِمَ قلتم أنّها منتفية؟

جوابه: لو كان لعلمناها إجمالًا أو تفصيلًا؛ لأنّا مكلّفون باجتنابها.

اعتراض: هذا الجواب يجيء على مذهب أبي الحسين[٣]، لا على مذهبكم؛ لأنّكم أوجبتموها عليه تعالى.

جوابه: وإن لم يكن نصب الإمام منّا، لكن اعتقاد وجوبه منّا، سيأتي[٤]

---

(١) في «ب»: (والإمامة).

(٢) في «ب»: (والقربة).

(٣) أي: مذهب أبي الحسين البصري من المعتزلة.

(٤) في «رض»: (يتأتى)، والمثبّت من «ب».

الجواب أيضًا.

اعتراض: اللطف قد يكون واجبًا بعينه كالمعرفة، وقد يجب على البدل كالوعظ، فلِمَ قلتم: إنّ الإمامة من القسم الأوّل؟

جوابه: التجاء العقلاء في سائر الأمصار والأعصار عند الهرج والمرج إلى نصب الرؤساء يدلّ على أنّ لطف الرئاسة لا بدل له، وإلّا لالْتَجَؤوا إليه في بعض الأزمنة والأمكنة.

اعتراض: الإمام وإن لم يكن له بدل لكن لا من حيث إنّه رئيس في أُمور الدين، بل من حيث هو رئيس في أُمور الدنيا، ولطفيّته باعتبار الأوّل لا الثاني.

جوابه: (الحيثيّة الأُولى وإن كانت لطفًا يقوم مقامه العلماء المجتهدون لكن لطف الإمامة بالحيثيّتين معًا، ولا بدل له؛ لأنّه أقوى.

اعتراض: يقع الاستغناء عن الحيثيّة الأُولى بالعلماء المجتهدين، وعن الحيثيّة الثانية بالسلاطين.

جوابه:)[1] لكون الدين والملك توأمين لا ينفع أحدهما بدون الآخر تقتضي الحكمة الإلهيّة أن تكون الحيثيّتان في شخص واحد، كيف؟ ولولا ذلك لزم نقض غرض الحكيم عند انفكاك العالم المجتهد عن السلطان، وحضور الواقعة المحتاجة إلى الفتوى[2] والحكم معًا في الحال، وهذا البرهان كما يدلّ على وجوب الإمامة كذلك يدلّ على وجوبها عليه تعالى، أي: في الحكمة.

---

(١) مابين القوسين سقط من «ب».

(٢) في «ب»: (الفقهاء).

دليل سمعيّ: قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[١] ملزوم لوجوب نصب الإمام؛ لأنّ وجوب طاعة أُولي الأمر لو لم يقتض نصبهم لزم تكليف ما لا يطاق، ولمّا كان وجوب طاعتهم غير مقيّد بحال دون حال وزمان دون زمان كان المراد عموم وجوب طاعتهم؛ لِما ثبت في الأُصول أنّ ترك التفصيل في موضع الحاجة إليه يدلّ على إرادة العموم[٢]، وكلّ من وجبت طاعته على عموم الأحوال والأزمان فهو الإمام المعصوم، ويؤيّد ذلك قوله صلى الله عليه وآله: **«من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة»**[٣].

أصلٌ وخلاف: اتّفقت الإماميّة على وجوب كون الإمام معصومًا، إليه ذهب الإسماعيليّة وبعض الزيديّة خلافًا للباقين، وأكثر الزيديّة يرون وجوب العصمة ظاهرًا؛ لأنّهم ذكروا أوصافًا للإمام لا يمكن اجتماعها مع ظهور الذنب عنهم[٤]، وهو المراد من العصمة ظاهرًا، وأمّا أن يكون مأمون الباطن فلا يجب ذلك عندهم.

برهانٌ عقلي: لو لم يكن في الوجود إمام معصوم لزم التسلسل، واللاّزم باطل فالملزوم مثله. بيان الملازمة: أنّ في ضمن ما دلّلنا على وجوبه أنّ علّة حاجة المكلّفين إلى الإمام كونهم غير معصومين، فلو كان الإمام أيضًا غير

---

(١) سورة النساء ٤: ٥٩.

(٢) المناهل: ٣٩٩.

(٣) الثاقب في المناقب: ٤٩٥، الصراط المستقيم ١: ١١١، بحار الأنوار ٣٢: ٣٣١.

(٤) المحيط بالإمامة: ١١١.

معصوم لاحتاج إلى إمام آخر ويتسلسل أو ينتهي إلى معصوم، وهو المطلوب، ومَنْ عَداهُ مِنَ الحكّام نوّابه.

اعتراض: لِمَ قلتم: إنّ الإمام إذا لم يكن معصومًا احتاج إلى إمام آخر، و إنّما يحتاج أن لولم يكن له مانعٌ آخر غير العصمة يمنعه عن إقدامه على الخطأ، لكن المانع الآخر موجود، وهو خوف العزل، فلا يحتاج إلى إمام آخر؟

جوابه: العوائد[1] والاستقراء قاضيان[2] بعجز الرعيّة عن عزل آحاد الأُمراء فكيف عن حاكم الحكّام؟[3]

اعتراض: ينتقض ما ذكرتم بنائب الإمام البعيد عنه، فإنّه يشاركه حينئذ في إنفاذ حكمه على غيره، وعدم إنفاذ حكم غيره عليه؛ لعدم علم الإمام بالغيب، مع أنّه ليس بواجب العصمة باتّفاقكم.

جوابه: عدم إنفاذ حكم الإمام عليه إنْ سُلِّم كانَ مُختصًّا بالحال، والإمامُ لا ينفذ حكم غيره عليه في الحال والاستقبال معًا، فافترقا.

حجّة إجماعيّة: لو وجب أن يكون للشرع حافظ وجب أن يكون الإمام معصومًا، لكن الملزوم ثابت بالإجماع، فكذا اللّازم.

---

(١) في «ب»: (الفوائد). العوائد: جمع العادة، وهي: تكرير الشيء، دائماً أو غالبًا على نهج واحد بلا علاقة عقليّة. تاج العروس ٥: ١٣٩ ـ عود.

(٢) في«رض» :(ماضيان)،والمثبّت من «ب».

(٣) في «ب»: (عن ظالم من الحكّام) بدل من: (عن حاكم الحكّام).

بيان الملازمة: أنّ الحافظ ليس بكتاب ولا سنّة لكونهما حمّالين[١] للوجوه المختلفة، وذلك يؤدّي إلى الاختلاف، ولا بالإجماع إن صحّ كونه حافظًا لعدم حصوله في كلّ الأحكام، وظاهر أنّ غيرها من القياس والبراءة الأصليّة وغيرهما ليس بحافظ، فتعيّن الإمام لحفظه، فلو لم يكن معصومًا لم يكن للشرع حافظ، وينعكس بعكس النقيض إلى المطلوب.

حجّة اجتهاديّة: كلّما كان المصيب من المجتهدين واحدًا كان الإمام معصومًا، والملزوم مبين[٢] في الأُصول، فثبت اللّازم.

بيان الملازمة: أنّ المصيب إذا كان واحدًا وجب على غيره الرجوع إلى قوله، ولا يرجع إلّا إذا علم خطأ اجتهاده، ولا يُعلم إلّا بطريق ظاهر منضبط، وإلّا لزم الاختلاف المؤدّي إلى الخطأ ويتسلسل، والطريق الظاهرالمنضبط هو المعصوم.

حجّة سمعيّة: كلّ مذنب ظالم لنفسه، وكلّ ظالم غير صالح للإمامة، فكلّ[٣] مذنب غير صالح للإمامة، وينعكس بعكس النقيض إلى المطلوب.

بيان الصغرى: أنَّ الظلمَ وَضْعُ الشيءِ في غير مَوْضِعِهِ، والمذنبُ كذلك فيكون ظالمًا.

---

(١) في «ب»: (حالين).

(٢) في «رض»: (شيئين)، والمثبّت من «ب».

(٣) في «ب»: (وكلّ).

وبيان الكبرى: قوله تعالى لإبراهيم: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[٤].

اعتراض: المراد عهد النبوّة، فلا يدلّ على المطلوب.

جوابه: يدلّ بالمطابقة على الإمامة، فإن كان المراد سلب الأعمّ الشامل لعهد النبوّة والإمامة لزم المطلوب، وإن كان المراد سلب الأخصّ وهو النبوّة قلنا: يلزم عصمة النبيّ، ويلزم منه أيضًا عصمة الإمام؛ إمّا بالقياس عليه أو لعدم القائل بالفرق.

أصلٌ ودليل: يجب عند الإماميّة أن يكون الإمام منصوصًا عليه خلافًا للباقين؛ لأنّه لو لم يكن منصوصًا عليه لزم تكليف ما لا يطاق، وهو تكليف اتّباع من لم يعرفه بعينه. واللاّزم باطل فالملزوم مثله.

بيان الملازمة: أنّ العصمة قد ثبت وجوب اعتبارها، وهي أمرٌ خفيٌّ لا يطّلع عليه غير علاّم الغيوب، فلو لم ينصّ عليه كان التكليف باتّباعه تكليفًا بما لا يطاق.

اعتراض: المعصوم عندكم أعمّ من الإمام، فالنصّ على العصمة لا يستلزم النصّ على الإمام.

جوابه: إن نصّ على الإمامة أو عليهما فلا إشكال، وإن نصّ على العصمة فقط؛ فإن كان المنصوص عليه واحدًا فلا إشكال أيضًا، وإلّا تعيّن بتسليم الآخر

---

(٤) سورة البقرة ٢: ١٢٤.

المفضول بوجهٍ ما؛ إليه[١]، ويجب ذلك عليه لعصمته[٢]، ولا يجوز أن ينصّ على جماعة بالعصمة ويفوّض تعيين الإمامة إلى اختيارنا أو إلى القيام والدعوة؛ لأنّ الاختيار ليس طريقًا إلى الإمامة لما بيّنّاه في (الدعامة)، وسنبيّن أنّ الدعوة لا تصلح لذلك.

دليلٌ آخر: الزيدي يسلّم أنّ طريق معرفة الإمام إمّا النصّ أو القيام والدعوة، وسنبطل الثاني فيتعيّن الأوّل.

دليلٌ آخر: العقل وإن دلّ على وجوب الإمام في الجملة لكن لا يدلّ على إمامة شخص بعينه، فلابدّ أن يكون مستفادًا من جهة الشرع لانحصار الأدلّة فيهما، وإذا كان مستفادًا من جهة الشرع لابدّ أن يكون منصوصًا عليه، لما ثبت في الأُصول من امتناع الاجتهاد على النبيّ، وأنّ الأحكام جميعها مستفادة من الوحي الإلهي.

أصل وحجّة: يجب أن يكون الإمام أفضل من رعيّته عند الإماميّة وبعض المعتزلة وبعض الزيديّة خلافًا للباقين[٣]؛ لأنّه لو لم يكن أفضل لكان إمّا مساويًا أو مفضولًا، والأوّل: يستلزم الترجيح من غير مرجّح، والثاني: قبيح بضرورة العقل وشهادة النقل، وهو قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[٤].

---

(١) يعود الضمير إلى الفاضل.

(٢) في «رض»: (لعصمة)، والمثبّت من «ب».

(٣) المحيط بالإمامة: ٤٠.

(٤) سورة يونس ١٠: ٣٥.

حجّة إجماعيّة: إجماع الصحابة يدلّ على وجوب اعتبار الأفضليّة في الإمامة، فإنّ عمر لمّا قال لأبي عبيدة: هات يدك أُبايعك، قال أبو عبيدة: ما لك في الإسلام فَهّة[1] غير هذا، أَتقولُ هذا القول وأَبو بكرٍ حاضِر[2]؟! وإنّما أنكر لاعتقاده أنّ أَبا بكر أَفضل منه، ولمّا أُنكر على أبي بكر تولية عمر وقيل: ما تقول إذا وردت على ربّك وقد ولّيتَ علينا فظًّا غليظًا، قال لهم: أبالله تخوّفوني، أقول: ولّيت عليهم خير أهلك في نفسي[3].

ولمّا طُعِن عمر اختار ستّة للشورى؛ لاعتقاده أنّهم أفضل ممّن عداهم، واحتجّ عليّ عليه السلام عند بيعة عثمان بفضائله، ولم يردّ عليه أحدٌ بأنّ الأفضليّة لا توجب التقديم، بل احتجّوا عليه بقول عمر: اقتلوا من خالف من الستّة[4]، فهؤلاء الكبار اعتقدوا وجوب تقديم الأفضل، ولم ينقل الإنكار عليهم فيكون إجماعًا.

اعتراض: إذا كان أحدُ رجلين أفضل من الآخر من وجه دون وجه، أيّهما يقدّم؟

جوابه: لا يتأتّى ذلك مع اشتراط العصمة؛ إذ لا يدانيها شيء من الفضائل، واعلم أنّه لا بدّ للإمام من صفات أُخر لا يتنازع[5] فيها من الزيديّة أحدٌ، فلا حاجة بنا إلى إثباتها ككونه[6] أشجع وأزهد وأعفّ ومن بطن فاطمة عليها السلام.

---

(١) الفَهَّة: السَّقْطة والجَهْلة. النهاية في غريب الحديث ٢: ٤٠٢ ـ فهه.

(٢) تمهيد الأوائل: ٤٧٥، شرح نهج البلاغة ٢: ٢٥، بحار الأنوار ٢٨: ٣٦٤.

(٣) المحيط بالإمامة: ٤١، الشافي في الإمامة ٣: ١٠٣، كتاب الأربعين: ٣٢٧، وفي تاريخ الخلفاء: ٩٢ نحوه.

(٤) تاريخ الطبري ٣: ٢٩٢، بحار الأنوار ٣١: ٦٠.

(٥) في «ب»: (لا ينازع).

(٦) في «ب»: (إتيانها لكونه).

تأكيد هذه القواعد بقاعدة حكميّة لم يسبقني إليها أحدٌ: عناية الباري تعالى بنوع[١] الإنسان أشدّ من عنايته بشخصه[٢]؛ لأنّ قوى[٣] الأعضاء بمنزلة الماء الواصل إلى منابت الغرس والزرع، والأشخاص بمنزلة السواقي من الأنهار، والأنواع بمنزلة الأنهار من الشطّ، والأجناس بمنزلة الشطوط من بحر الوجود، ولذلك صار لكلّ عضو مزاج مخصوص لا يتعدّاه إلى مزاج عضو آخر، ولا يتجاوز عن مزاج الشخص وإلّا هلك، ولكلّ شخص مزاج خاصّ لا يتعدّاه إلى مزاج شخص آخر، ولا يتجاوز إلى مزاج النوع وإلّا هلك، وكذلك أمزجة النوع بالنسبة إلى الجنس، ولذلك إذا فسد العضو وخيف أنْ يتعدّى فساده إلى الشخص قطع، كما أنّه إذا فسد الشخص وخيف من تعدّي فساده إلى النوع قتل، وهذا هو حكمة شرع الحدود والقصاص.

وإذا تقرّر ذلك فنقول: كلّما وجب في الحكمة أن يكون لقِوى الشخص الإنساني رئيس مستقلّ بالرئاسة معصوم من الزلل أعظم منها إدراكًا وفضلًا وشرفًا ونسبًا وعفّةً وزهدًا وشجاعة -وهو العقل- وجب أن يكون للأشخاص أيضًا مثل هذا الرئيس على وجه الأوْلى، والملازمة ظاهرة ممّا مرّ، وكذا ثبوت الملزوم بالاتّفاق، فثبت اللّازم وهو ثبوت شخص موصوف بالصفات المذكورة في الحكمة، وهو الإمام المعصوم المدّعى وجوبه على الله تعالى، ولمّا كان العقل

---

(١) في «ب»: (بتنوّع).

(٢) في «رض»: (بشخصيّة)، والمثبّت من «ب».

(٣) في «ب» اضطراب في العبارة.

عقلان: نظريٌّ وعمليٌّ، والنظريُّ أَشرفُ، وَجَبَ أَن يكونَ النبيُّ بمنزلة العقل النظريّ[١] والإمامُ بمنزلة العقل العملي، ولمّا كان بين العقلين أُخوّة لتولّدهما من جوهر روحانيٍّ هو النفسُ الناطقةُ كذلك بين النبيِّ[٢] والإمامِ أُخوَّةٌ كموسى وهارون ومحمّد وعليّ، وإن كان هذا الطرز من الكلام لا يوافقك فلستَ باتّهامه أَولى من اتّهامكَ نفسك، والله أَعلم.

(١) في «ب»: (الفعّال) بدل من: (النظري).

(٢) في «رض»: (الفتى)، والمثبّت من «ب».

الفصل الرابع

في أحوال رؤساء الزيديّة وقواعدهم واختلافهم وبيان مواضع النزاع معهم

رئيسهم المقدَّم وإمامهم الأَعظم زيدُ بن عليّ، بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، وإليه نسبت الزيديّة.

قال صاحب (الملل والنحل): إنّ زَيدًا كان يعتقد أَنّ كلَّ فاطميٍّ عالم زاهد شجاع سخيّ خرج ودعا إلى نفسه كان إمامًا، ولذلك تلمّذ[1] واصل بن عطاء رأس المعتزلة؛ ليتحلّى بعلمَي الأُصول والفروع، ويتكمّل له شرائط الإمامة، وكذا يعتقد[2] جواز إمامة المفضولِ مع قيام الفاضل، وأنّ جدّه عليًّا كان أفضل الصحابة إلّا أنّ الخلافة فُوِّضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها وقاعدة دينيّة راعوها من تسكين نائرة الفتنة، وتطييب قلوب العامّة؛ لأنّ عهد الناس بالحروب كان قريبًا، وسيف عليّ عن دماء مشركي قريش لم يجفّ بعد، والضغائن في صدور[هم][3] من طلب الثار كما هي، وناظره أخوه محمّد الباقر عليه السلام في ذلك، وقال له: «كيف تقتبس العلم ممّن يجوّز الخطأ على جدّك في قتال الناكثين والقاسطين والمارقين، ومن يتكلّم في القَدَر على غير ما ذهب إليه أهل البيت؟ وكيف يشترط في الإمام القيام والدعوة، ولم يشترطه أحد غيرك؟

---

(١) في «رض»: (وكذلك تلمّذه)، والمثبّت من «ب».

(٢) في «ب»: (وكان يعتقد).

(٣) أثبتناه من «ب»، وفي المصدر: (في صدور القوم).

ويلزمك أن لا يكون أبوك إمامًا؛ لأنّه لم يتعرّض للخروج أصلًا»[١].

رواية: روى الشيخ محمّد بن عليّ بن بابويه القميّ في كتابه (عيون الأخبار) عن أحمد بن يحيى المكتّب، عن محمّد بن يحيى الصولي، عن محمّد بن يزيد النحوي، عن ابن أبي عبدون، عن أبيه، قال: لمّا حمل زيد بن موسى بن جعفر عليه السلام إلى المأمون، وقد كان خرجَ بالبصرة، وأَحرقَ دور بني[٢] العبّاس، وهب المأمون ذنبه[٣] لأخيه عليّ بن موسى [الرضا عليهما السلام[٤]] وقال له: يا أبا الحسن، لئن خرج أخوك وفعل ما فعل لقد خرج من قبله زيد بن عليّ فقُتِل، ولولا مكانك منّي لقتلته، فليس ما أتاه[٥] بصغير.

فقال الرضا عليه السلام: «يا أمير المؤمنين، لا تقس أَخي زيدًا إلى زيد بن عليّ؛ فإنّه كان من علماء أَهل البيتِ، غَضِبَ لله تعالى مجاهدًا أعداءه حتّى قُتِل في سبيله، [ولقد][٦] حدّثني أبي موسى [بن جعفر عليهما السلام][٧] أنّه سمع أباه جعفر ابن محمّد عليهما السلام يقول: رحم الله عمّي زيدًا أنّه دعا إلى الرضا من آل محمّد، ولو ظفر لَوَفَى بما دعا إليه[٨]، قال: ولقد استشارني في خروجه، فقلت له: يا عمّ، إن

---

(١) الملل والنحل ١: ١٥٥.

(٢) في المصادر: (ولد).

(٣) في المصادر: (جرمه).

(٤) أثبتناه من المصادر.

(٥) في «رض»: (لقتلته ما أتى)، والمثبّت من «ب» والمصادر.

(٦) أثبتناه من المصادر و«ب».

(٧) أثبتناه من المصادر.

(٨) في «رض»: (ولو ظفر بما دعا إليه لوفى)، والمثبّت من «ب» والمصادر.

رضيت أنْ تكون المقتول المصلوب بالكناسة[١] فشأنك». فلمّا ولّى قال جعفر بن محمّد عليهما السلام: «ويلٌ لمن سمع داعيته[٢] فلم يجبه»، فقال المأمون: يا أبا الحسن، أليس قد جاء فيمن ادّعى الإمامة بغير حقّها ما جاء؟ فقال الرضا عليه السلام: «إنّ زيدًا لم يدّع ما ليس له بحقّ، [و][٣] إنّه كان أتقى لله من ذلك، إنّه قال: أدعوكم إلى الرضا من آل محمّد، وإنّما جاء ما جاء فيمن يدّعي[٤] أنّ الله تعالى نصّ عليه، ثمّ يدعو إلى غير دين الله، ويضلّ عن سبيله بغير علم، وكان زيدٌ والله ممّن خوطب بهذه الآية: ﴿وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ﴾[٥]»[٦].

وذكر أيضًا في الكتاب المقدّم ذكره روايات كثيرة عن الباقر والصادق عليهما السلام مسندة تتضمّن الثناء على زيد بن عليّ، ولولا خوف الإطالة لذكرتها كلّها[٧].

حكاية خلاف: الزيديّة على ثلاثة أصناف، الجارودية والسليمانيّة والصالحيّة، والبَتْريّة هم الصالحيّة؛ قال صاحب (الملل والنحل): «إنّ الباقر عليه السلام كان يسمّي

---

(١) الكُناسة: هي محلّة بالكوفة عندها واقع يوسف بن عمر الثقفي زيد بن علّي بن الحسين بن علّي بن أبي طالب عليهم السلام (معجم البلدان ٤: ٤٨١).

(٢) في المصدر والبحار: ٤٦/ ١٧٦ (واعيته).

(٣) أثبتناه من المصادر و«ب».

(٤) وفي «رض»: (ادّعى)، والمثبّت من «ب» والمصادر.

(٥) سوره الحج ٢٢: ٧٨، وفي «رض، ب»: ﴿وَجَٰهِدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ...﴾.

(٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٢٥، الوافي ٢: ٢٢٦، بحار الأنوار ٤٦: ١٧٤، الاحتجاج ٢: ١٣٤ الهامش.

(٧) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٢٦ و٢٢٨.

أبا الجارود الذي نسبت (إليه)[١] الجارودية سرحوب[٢] وهو اسم شيطان أعمى يسكن البحر، كان يعتقد أنّ النبيّ ﷺ نصّ على عليّ عليه السلام بالوصف دون التسمية، والإمام بعده عليّ بن أبي طالب عليه السلام، والأُمّة قد قصّروا في استخراج تعين[٣] الإمام من الوصف، وإنّما بايعوا أبا بكر باختيارهم، وقد كفروا بذلك.

ولهم خلاف في التوقّفُ والسَّوق؛ فبعضهم ساق الإمامة من عليّ إلى الحسن، ثمّ إلى الحسين، ثمّ إلى عليّ بن الحسين، ثمّ إلى زيد بن عليّ، ثمّ إلى محمّد ابن عبد الله ابن الحسن بن الحسن الذي كان أبو حنيفة على بيعته، ثمّ اختلفوا، فمنهم من قال: إنّه لم يقتل، وإنّه المهدي، ومنهم من أقرّ بموته وساق الإمامة إلى محمّد بن القاسم ابن عليّ بن الحسين بن عليّ صاحب الطالقان الذي قبض عليه المعتصم وحبسه حتّى مات، ومنهم مَنْ قال بإمامة يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن عليّ، الذي قُتِل في أيّام المستعين، ومن أصحاب أبي الجارود فضيل بن [الزبير] الرسّان[٤] وأبو خالد الواسطيّ، وهم مختلفون في الأحكام والسِّير.

والسليمانيّة: أصحاب سليمان بن جرير، كان يقول: إنّ الإمامة شورى بين الناس، ويجوز أن تنعقد بعقد رجلين من خيارهم، وإنّها تصحّ في[٥] المفضول مع وجود الأفضل، وأثبت إمامة الشيخين باختيار الأُمّة على وجه الاجتهاد،

---

(١) ما بين القوسين سقط من «ب».

(٢) في «رض، ب»: (سرحون)، والمثبّت من المصدر.

(٣) هكذا في «رض، ب» والأنسب: تعيين.

(٤) أثبتناه من فرق الشيعة: ٥٥، رجال الطوسي: ١٣٢ و٢٧٢، وفي «رض، ب»: (فضيل بن الرمان).

(٥) وفي «رض»: (من)، والمثبّت من «ب» والمصدر.

وربّما كان يقول: إنّهم أخطأوا في اختيارهما مع وجود عليّ، لكن لايبلغ ذلك درجة الفسق؛ لأنّه خطأ اجتهادي، وطعن في عثمان كطعن الإماميّة، وكفّر محاربي عليّ عليه السلام، وطعن في الإماميّة، وقال: إنّ أئمّتهم وصفوا لهم مقالتين لا يظهر أحدٌ عليهم، القول بالبداء والقول بالتقيّة، فإذا أظهروا قولًا إنّه سيكون ثمّ لم يكن قالوا: بدا لله تعالى في ذلك، وكلّما أرادوا تكلّموا به فإذا أُنكر عليهم قالوا: قلناه تقيّة[1].

والصالحيّة: أصحاب صالح بن صالح بن حيّ، وهم في الاعتقاد كالسليمانيّة، إلّا أنّهم توافقوا في عثمان نظرًا إلى أنّه من العشرة المشهود لهم بالجنّة، وإلى أحداث أحدثها وتربيته لبني أُميّة، ومخالفته لسيرة الشيخين، قالوا: عليّ عليه السلام أفضل الأُمّة وأولاهم بالإمامة إلّا أنّه مسلّم[2] الأمر إليهم باختياره، ونحن راضون بما رضي، ولو لم يرض لهلك أبو بكر، وجوّزوا إمامة المفضول مع وجود الفاضل إذا رضي، وقالوا: من شَهَر سَيفَهُ مِنْ أولاد الحسنين عليهما السلام وكان عالمًا زاهدًا شجاعًا فهو الإمام، وشرط بعضهم صباحة الوجه، ولهم خبط في إمامين وُجد فيهما هذه الشرائط وخرجا [و][3] قالوا: إن كانا في مكان واحد قُدّم الأفضل، وإن تساويا طلب غيرهما، وإن كانا في قطرين انفرد كلّ واحد بقُطره، ويكون واجب الطاعة في قومه، ولو اختلفا في الفتوى كان أحدهما لا بعينه مصيبًا، وإن أفتى باستحلال

---

(١) الملل والنحل ١: ١٠٩.

(٢) في «ب»: (سلّم).

(٣) أثبتناه من «ب».

دم الآخر، وفي الجملة هم في الأُصول معتزليّون، وفي الفروع حنفيّون، إلّا في مسائل قليلة، هذا حاصل ما ذكره صاحب (الملل والنحل)[١].

حكاية قواعد الجارودية: نقلتها من كتاب (المحيط)[٢] الذي يعتمدون عليه، قالوا: الإمام بعد رسول الله ﷺ عليّ بن أبي طالب عليه السلام للنصّ الخفيّ دون الجليّ، وطعنوا في الثلاثة كطعن الإماميّة، وأثبتوا إمامة الحسنين عليهما السلام بالنصّ الجليّ، وهو قوله ﷺ: «هما إمامان قاما أو قعدا»[٣]، وجعلوا الإمامة بعدهما في أولادهما من جهة الأب والأُمّ أو من جهة الأب إذا اجتمع فيهم أوصاف الإمام، وهي أن يكون ذكرًا بالغًا عاقلًا مسلمًا عالمًا بالأُمور التي يحتاج إليها الإمام، عدلًا شجاعًا ضابطًا زاهدًا عفيفًا ورعًا غير خوّان ولا جزوعًا، ولا ذا عاهة، مجمعًا[٤] على نسبه، وأن يكون أفضل أهل زمانه، جامعًا لشرائط الاجتهاد، ولا يشترط كونه عالمًا بجميع العلوم حتّى الطبّ والفلسفة والنجوم، ولا كونه منصوصًا عليه، وأكثرهم لا يشترط عصمته، وإنّما قالوا بعصمة عليّ وَوَلديه عليهم السلام لا لكونها شرطًا.

ومع حصول الأوصاف المذكورة قالوا: لا بدّ أن يخرج شاهرًا سيفه على الفسقة، آمرًا بالمعروف، ناهيًا عن المنكر، داعيًا إلى نفسه، وجعلوا طريق الإمامة إمّا بالنصّ من الرسول أو القيام والدعوة؛ ولذلك لم يقولوا بإمامة عليّ بن

(١) الملل والنحل ١: ١٦١.

(٢) المحيط بالإمامة: ٣١ و٣٦.

(٣) جامع الخلاف والوفاق: ٣٦٨، مناقب آل أبي طالب ٣: ١٦٣.

(٤) في «رض،ب»: (ولا جذوع، ولا ذوعاهة، مجمع)، والمثبّت حسب القواعد.

الحسين عليهما السلام؛ لأنّه لم يخرج، وقالوا بإمامة زيد لحصول الأوصاف المعتبرة فيه، وخرج مجاهدًا على الفسقة داعيًا إلى نفسه، وقالوا: لابدّ أن يكون من أولاد الحسنين عليهما السلام من له أهليّة الإمامة، ويستحيل خلوّ العصر عنه، وامتنعوا من جواز إمامين في عصر واحد.

وما نقل عن[1] الناصر إمامهم من تجويزه قالوا: مراده أنّه إذا خرج اثنان أو ثلاثة من ولد فاطمة عليها السلام في أطراف متباعدة يدعون إلى الله تعالى يجب على كلّ من كان قريبًا منهم سامعًا دعاءهم إعانتهم بالنفس والمال، وإذا قربوا وتبيّن الأفضل وجب على المفضول تسليم الأمر إليه.

تعيين مواضع النزاع معهم: أُصول مواضع النزاع معهم أربعة:

أ) أنّهم لا يشترطون في الإمامة العصمة، ونحن نشترط.

ب) لا يثبت الإمام[2] عندنا إلاّ بالنصّ، وعندهم يثبت به وبغيره.

ج) أنّ القيام والدعوة عندهم طريق إلى معرفة تعيين الإمام، وعندنا ليس كذلك.

د) النصّ الجليّ على إمامة عليّ عليه السلام موجود عندنا، وعندهم ليس بموجود.

ويتفرّع على هذه الأُصول مسائلُ أُخر:

أ) انحصار الأئمّة عندنا في اثني عشر، وعندهم ليس كذا.

ب) أنّ الإمامة تثبت عندنا بنصّ الإمام على مَن بعده، وعندهم لا تثبت.

---

(١) في «ب»: (من) بدل من: (عن).

(٢) في «ب»: (لا تثبت الإمامة) بدل من: (لا يثبت الإمام).

ج) أنّ الإمامة بعد الحسين عليه السلام في أولاده، وعندهم في أولاد الحسنين.

د) أنّ عليّ بن الحسين عليهما السلام عندنا إمام، وعند أكثرهم ليس بإمام.

هـ) أنّ زيد بن عليّ عندهم إمام وكذا غيره ممّن عدا الاثني عشر من أئمّتهم، وعندنا ليس كذا.

و) أنّ المهدي عليه السلام عندنا موجود، وعندهم لم يوجد بعد، والله أعلم بالصواب.

الفصل الخامس

في التزاماتهم في مطالب متعدّدة

نظرٌ وإلزام: ثناء الباقر والصادق عليهما السلام على زيد -كما تقدّم من نقل الشيخ ابن بابويه- يدلّ على عدم مباينة زيد عليه السلام لأهل البيت في الاعتقادات، ومباينة الزيديّة لأئمّتنا ظاهرة ممّا تقدّم من نقل الشهرستاني[1] وغيره، وحينئذ نركّب قياسًا ميزانيًّا هكذا: الزيديّة مباينة لأئمّتنا، وزيد غير مباين لهم، ينتج: الزيديّة مباينة لزيد، والمباين لشخص لا يكون متمسّكًا به، فلا يكون الزيديّة متمسّكين بأهل البيت عليهم السلام، وإذا لم يكونوا متمسّكين به لم يكونوا من أتباعه، واعتقادهم إمامته لا يستلزم كونهم من أتباعهم[2] في الإمامة، إلاّ إذا اعتقد زيدٌ إمامة نفسه، لكنّه لم يعتقد لعدم مباينته[3] الأئمّة، ولما سيأتي.

إن قالوا: مباينة زيد لأئمّتكم ظاهرة؛ يدلّ عليها نقل الشهرستاني المتقدّم ذكره.

قلنا: إذا اعتبرتم نقله يلزمكم أن تكونوا من أَتباع الشيطان ؛لما تقدّم مِنْ نقله أنّ الباقر عليه السلام كان يسمّي أَبا الجارود (سرحوب) وأَنّه اسمُ شيطان أَعمى[4].

---

(١) الملل والنحل ١: ١٥٤.

(٢) أي أتباع أهل البيت، وأشار في «رض» الظاهر: (من أتباعه).

(٣) في «رض»: (مباينة)، والمثبّت من «ب» .

(٤) الملل والنحل ١: ١٥٩.

إلزام آخر: أوائل الزيديّة مختلفون في مسائل متعدّدة في الإمامة كما تقدّم، وذلك يستلزم مخالفة بعضهم زيدًا؛ لامْتناع أن يكون زيدٌ على اعتقادات متنافية، إمّا لاتّفاقهم، أو لثناء الإمامين عليهما السلام عليه، وقد تقدّم أنّ اعتقاد إمامته لا يدلّ على متابعته، ثمّ ذلك البعض غير متعين[1]، فما من فرقة إلاّ ويحتمل أن تكون هي المخالفة، فلا قطع في أنّهم من أتباع زيد والمتمسّكين به.

إلزام في العصمة: احتجّ القائلون بعصمة الإمام من الزيديّة بأنّه لو لم يكن مأمون الباطن لوجب عليه تعالى كشف حاله لئلّا يكون إغراء على المفسدة[2].

اعتراضهم عليه: الإمام مؤتمن من حيث الظاهر، سبيله سبيل الأُمراء والحكّام، وكما لا يجب على الله تعالى كشف حال الأُمراء والقُضاة كذلك لا يجب عليه كشف حال الأئمّة.

جوابه: أنّكم سلّمتم أنّ الإمام من قِبَل الله تعالى بخلاف الأُمراء والقضاة، فلا تجب المساواة، ويتمّ الإلزام.

إلزام آخر: لو لم يكن الإمام مأمون الباطن جاز أن يكون معتقدًا للإلحاد والكفر، فيكيد الإسلام كيدًا لا يمكن تلافيه.

اعتراضهم: لو اقتضى ذلك عصمة الإمام باطنًا اقتضى أيضًا عصمة الأُمراء لكن لا يجب عصمتهم إجماعًا.

جواب: الفرق ظاهر بين الإمام والأمير، وهو أنّ الإمام حاكم غير محكوم بخلاف الأمير، فلا يلزم المساواة، ويتمّ الإلزام.

---

(١) في «ب»: (معيّن).

(٢) المحيط بالإمامة: ٦٢ و٩٥ نحوه.

إلزام في النصّ الجليّ على عليّ عليه السلام

ذكر صاحب (المحيط) الزيدي أخبارًا بأسانيد مختلفة دالّة على إمامة عليّ عليه السلام[١]، واعترف بأنّ الأخبار في هذا الباب أكثر من أن تحصى، واعترف أيضًا بأنّ كلّ واحد منها يدلّ على إمامة عليّ عليه السلام من غير فكر ورويّة[٢]، فنقول حينئذ: إنّ كلّ واحد من الأخبار من حيث إنّه يدلّ على إمامته من غير فكر ورويّة يكون جليًّا؛ لأنّا لا نريد بالنصّ الجليّ إلّا ذلك، ومن حيث إنّ معنى إمامة عليّ عليه السلام منقول، فكلّ[٣] واحد من هذه الأخبار يكون النصّ الجلّي على إمامته منقولًا بالتواتر، وإن كان كلّ واحد من الأخبار منقولًا آحادًا، وذلك مثل ما يُعلم شجاعته بإخبار كلّ واحد منها، فنقول: آحادًا ويتضمّن كلّها معنى شجاعته، وحينئذ يتمّ الإلزام[٤].

منها: ما رواه مسندًا عن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: لمّا نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾[٥] جمع بني عبد المطّلب -وفي الشعب يومئذ ولد عبد المطّلب وأولادهم أربعون رجلًا- وصنع لهم رِجْلًا من شاة[٦] ثمّ ثَرد لهم ـ وساق الحديث إلى أن قال: ـ «إنّ الله تعالى أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين

---

(١) المحيط بالإمامة: ١٦٥.

(٢) الرويّة: التفكّر في الأمر. لسان العرب ١٤: ٣٥٠ ـ روى.

(٣) في «ب»: (وكلّ).

(٤) في «رض»: (الإلتزام)، والمثبّت من «ب».

(٥) سورة الشعراء ٢٦: ٢١٤.

(٦) كذا في «رض، ب»، وفي المصادر: (فصنع لهم رِجْلَ شاة).

وأنتم عشيرتي الأقربون، إنّ الله لم يبعث نبيًّا إلّا جعل له من أهله أخًا ووزيرًا ووارثًا، فأيّكم يقوم فيبايعني على أنّه أخي ووزيري ووارثي دون أهلي ووصيّي وخليفتي في أهلي، ويكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي؟» فسكت القوم.

فقال: «والله ليقومنّ قائمكم أو يكون من غيركم ثمّ لتندمنّ»، فقام عليّ عليه السلام -وهم ينظرون إليه- فبايعه، فقال: «ادنُ منّي»، فدنا منه، فقال: «افتح فاك» (قال: ففتح)[1] فمجّ [في][2] فيه من ريقه، وتفل بين كتفيه، وبين ثدييه.

فقال أبولهب: بئس ما حبوت به ابن عمّك، أجابك فملأت فاه ووجهه بصاقًا[3]، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «بل ملأته علماً وحكمة وفهماً»[4]، وذكر الحديث بأَسانيدَ أُخرَ عن عليّ عليه السلام[5].

ومنها: ما رواه مسندًا عن عبد الله بن أنس، قال: أشهد بالله أنّي سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الفتح[6] وقد برز إليه أسد بن عويلم على فرس له يجيله[7] ويدير رمحه وينشد الشعر، ويطلب المبارزة، فأحجم[8] الناسُ عنه، فقال

---

(١) ما بين القوسين سقط من «ب» والمصادر.

(٢) أثبتناه من المصدر.

(٣) في المصادر: (بزاقًا).

(٤) تفسير فرات الكوفي: ٣٠٣، تأويل الآيات الظاهرة: ٣٩٤، بحار الأنوار ١٨: ٢١٢.

(٥) كنز الفوائد: ٢٨٠، بحار الأنوار ٣٧: ٢٧١، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٥٠ نحوه.

(٦) في «رض، ب»: (الصوح)، والمثبّت من المصادر.

(٧) في «رض»: (يجتلة)، والمثبّت من «ب»، ويجيله من الإجالة: الإدارة. لسان العرب ١١: ١٣٢ ـ جول.

(٨) فأحْجَم القوم، أي: نكصوا وتأخّروا وتهيّبوا أخذه. لسان العرب ١٢: ١١٦ ـ حجم.

رسول الله صلى الله عليه وآله: «من يخرج إلى هذا المشرك يقتله، وله على الله الجنّة، وله الإمامة بعدي»، فاحرنجم[١] الناس.

فقام عليّ عليه السلام إليه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «اخرج إليه ولك الإمامة بعدي»، فخرج نحوه والناسُ أتبَعوه أبصارهم، فضربه على مفرق رأسه، وجعله نصفين طولًا، ثمّ هزّ سيفَهُ وحمل على المشركين وهزمهم بإذن الله، ثمّ آب وهو يقول:

[الرجز]

ضَرَبتُهُ بالسَّيفِ وَسطَ الهَامَهْ ... بِشَفْرَةٍ[٢] صَارِمة هَدَّامَهْ

تَشَبّكتْ[٣] مِن جِسمِهِ عِظَامَهْ ... وبيّنت مِن أنفِهِ إرغَامَهْ

أَنَا عَلِيٌّ صاحبُ الصّمصَامَهْ ... وصَاحبُ الحوضِ لَدَى القِيامَهْ

أَخو نبيِّ اللّهِ ذي العَلَامهْ ... قَدْ قَالَ إذ عمّمني العِمامَهْ

أَنتَ أَخي في مَعدِنِ[٤] الكَرَامَهْ ... ومَنْ لهُ مِن بَعدِيَ الإِمَامَهْ[٥]

ومنها: ما ذكره مسندًا عن أنس، قال: رفع رسول الله صلى الله عليه وآله رأسه إليّ وقال: «يا أنس، أوّلُ من يدخل علينا أمير المؤمنين، وسيّد المسلمين، وقائد الغرّ

---

(١) احرَنْجَمَ القوم: اجتمع بعضهم إلى بعض. لسان العرب ١٢: ١٣٠ ـ حرجم.

(٢) الشَّفْرَة: السكّين العريضة، وشفرة السيف: حدّه. لسان العرب ٤: ٤٢٠ ـ شفر.

(٣) في المصادر: فبتّكت، من البَتك: القطع، وبَتكه، أي: قطعه. لسان العرب ١٠: ٣٩٥ ـ بتك.

(٤) في المصادر: (ومعدن).

(٥) مناقب آل أبي طالب ١: ٢١٩ و٢: ٣٣٢، ديوان الإمام عليّ عليه السلام: ٤٣٩، بحار الأنوار ٤١: ٩٥ و٣٤: ٤٤٤.

المحجّلين» فقال أنس: قلت في نفسي[١]: اللهمّ اجعله رجلاً من قومي، وإذا باب الدار يُضرب، فخرجت [ففتحت][٢] وإذا عليّ عليه السلام، فدخل يتمشّى[٣]، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله [حين رآه][٤] وثب على قدميه مستبشّرا، فلم يزل قائماً وعليّ عليه السلام يمشي حتّى دخل [عليه البيت، واعتنقه رسولُ الله صلى الله عليه وآله][٥] فرأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله يمسحُ عرقَ وجهه بكفّه، ويمسحُ به وَجْهَ عليّ عليه السلام، ويمسحُ عرقَ وجه علي عليه السلام ويمسح به وجه نفسه.

فقال عليّ عليه السلام: «[يا رسول الله][٦]: لقد صنعت بي اليوم شيئًا ما صنعت[٧] بي قطّ، فقال: ما يمنعني منه وأنت وصيّي وخليفتي، والذي تُبيّنُ لهم الذي يختلفون فيه من بعدي، وتُسمعهم صوتي»[٨].

منها: ما رواه مسندًا عن الحارث بن الخزرج[٩] الأنصاري صاحب راية رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لعليّ عليه السلام: «لا يتقدّمك بعدي

---

(١) في المصادر: (قلت بيني وبين نفسي).

(٢) أثبتناه من المصادر.

(٣) في «ب» والمصدر: (يمشي).

(٤) أثبتناه من المصادر.

(٥) أثبتناه من المصادر.

(٦) أثبتناه من المصادر.

(٧) في المصدر: (صنعته).

(٨) مناقب الإمام أمير المؤمنين ١: ٣١٢، تفسير العيّاشي ٢: ٢٦٢، بحار الأنوار ٣٨: ١٢٧، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٨٦.

(٩) وفي «رض، ب»: (الجراح)، والمثبّت من المصادر.

إلّا كافر، وإنّ أهل السماوات يسمّونك أمير المؤمنين»[١].

منها: ما رواه مسندًا عن ابن عبّاس، قال: تزوّج رسول الله صلى الله عليه وآله زينب بنت جحش ثمّ تحوّل إلى بيت أُمّ سلمة، فلما[٢] تعالى النهار انتهى (عليّ عليه السلام)[٣] إلى الباب فدقّه دقًّا خفيفًا عرف رسول الله صلى الله عليه وآله دقّته، فقال: «يا أُمّ سلمة، قومي فافتحي له الباب، فإنّ بالباب[٤] رجلاً ليس بالخرق ولا بالنزق[٥] ولا بالعجل في أمره، يحبّ الله ورسولَه ويحبّه اللهُ ورسولُه».

فقامت أُمّ سلَمة ففتحت ودخل عليّ عليه السلام، فقال: «يا أُمّ سلمة، هو عليّ بن أبي طالب؛ لحمه من لحمي، ودمه من دمي، وهو منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي، يا أُمّ سلمة اسمعي واشهدي [هذا][٦]: عليّ أمير المؤمنين وسيّد المسلمين وعيبة علمي[٧] وبابي الذي أُوتى منه، والوصّي على الأموات من أهل بيتي والخليفة في[٨] الأحياء من أُمّتي، أخي في الدنيا وقريني في الآخرة، ومعي في المقام[٩] الأعلى، اشهدي يا أُمّ سلمة أنّه قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين»[١٠].

---

(١) اليقين: ٣٢٨، إثبات الهداة ٣: ٣٠٦، بحار الأنوار ٣٧: ٣١٠.

(٢) وفي «رض»: (ولمّا)، والمثبّت من «ب» والمصادر.

(٣) مابين القوسين سقط من «ب».

(٤) في «ب»: (في الباب).

(٥) النَّزَقُ: خفّة في كلّ أمر، وعجلة في جهل وحُمق. لسان العرب ١٠: ٣٥٢ ـ نزق.

(٦) أثبتناه من المصادر.

(٧) في «ب»: (وعنبة عيني).

(٨) في المصادر: (على).

(٩) في المصادر: (السنام).

(١٠) اليقين: ٣٣٣، بحار الأنوار ٣٢: ٣٤٧ و٣٩: ٢٦٧، علل الشرائع ١: ٦٥ نحوه باختصار في الجميع.

منها: ما رواه مسندًا عن المقداد بن الأسود، قال: قال رسول الله ﷺ: «عليٌّ سيّد الوصيّين وإمام المتّقين وقائد الغرّ المحجّلين وخليفة ربّ العالمين»[1].

واعلم أنّ الروايات في النصّ الجليّ من طرق الإماميّة كثيرة جدًّا، وكذا من طرق غيرهم، اقتصرنا على ما ذكره هذا الزيدي ليتمّ به الإلزام، والله أعلم.

(١) لم نعثر عليه بهذا النصّ سوى ما في المحتضر: ١٤٧ ،إذ يوافق أكثر عباراته مع اختلاف في الراوي والتفصيل.

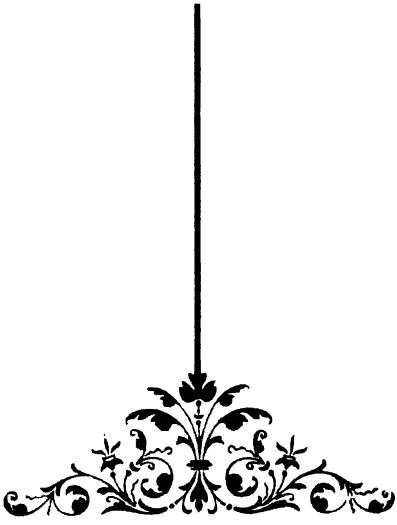

الفصل السادس

في هدم قاعدة القيام والدعوة والجواب عن الشبهات

حجّة إجماليّة: كلّما ثبت اشتراط العصمة في الإمام بطل اشتراط القيام والدعوة، والملزوم ثابت بما تقدّم، فاللّازم كذلك.

بيان الملازمة: أنّه لو لم يبطل في الجملة لزم وجوب اشتراط العصمة مع القيام والدعوة، وأكثرهم لا يعترفون بهذا اللّازم ويحيلونه، بل انقرض المعترف وحصل اليوم منهم الاتّفاق.

حجّة إلزاميّة: اتّفقوا على عدم اشتراط القيام والدعوة في الحسنين عليهما السلام، لقوله صلى الله عليه وآله: «**هما إمامان قاما أو قعدا**»[1]، واتّفقوا أيضًا على القول بالقياس، وحينئذ يلزمهم القول بعدم الاشتراط في غيرهما قياسًا عليهما، ولا يلزم من عدم اشتراط القيام فيهما اشتراطه في غيرهما إلّا بطريق الخطاب، وليس بحجّة.

حجّة إجماعيّة: الأُمّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله اختلفوا، فمنهم من قال بالنصّ، ومنهم من قال بالاختيار، ولم يدّع أحدٌ القيام والدعوة، ولو كان حقًّا لخرج الحقّ عن الأُمّة، وهو باطل.

اعتراضهم: منع صاحب (المحيط) من إجماعهم على قولين، فإنّ بعضهم قال بنصّ إمام على آخر[2] كنصّ أبي بكر على عمر، وقالوا أيضًا بالشورى،

---

(١) إعلام الورى ١: ٤٠٧، مناقب آل أبي طالب ٣: ٣٦٧، بحار الأنوار ٢١: ٢٧٩.

(٢) المحيط بالإمامة: ١٦٢.

ولو سلّم إجماعهم على أنّ الحقّ لا يخرج عن أحدهما في زمانهم لكن نمنع عدم خروجه في غير زمانهم.

جوابه: نصّ إمام على إمام آخر داخل في مطلق النصّ الشامل لنصّ الله والرسول، والإمام والمدّعى هو المطلوب[١]، والشورى مركّبٌ من النصّ والاختيار، فلا يخرج أيضًا عن أحدهما، وعلى تقدير خروجه قلنا الإجماع حصل على أحد الثلاثة، ويتمّم الدليل.

وأمّا المنع الثاني: فنقول: القول بالدعوة إن كان ذا مصلحة في زمن الصحابة لزم خروجهم بأجمعهم عن تلك المصلحة، إذ لم يقل أحد بهما وإلّا لزمهم البيان بتبدّلها بعد ذلك الزمان بالمصلحة؛ إذ نحن من وراء المنع إلى أن يأتوا بدليل عليه.

حجّة إلزاميّة: لو كان القيام والدعوة طريقًا إلى الإمامة لزم جواز وجود إمامين في زمان واحد ومكان واحد[٢]، واللّازم باطل بإجماعهم فكذا الملزوم.

بيان الملازمة: أنّا نفرض قيام شخصين موصوفين بصفات الإمام ـ في قُطرين متباعدين ـ متساويين في جميع الصفات المعتبرة أو يكون أحدهما أفضل في صفة والآخر في الأُخرى بحيث لم يسبق دعوة أحدهما الآخر، ولا عَلِمَ أحدُهما بقيام الآخر ثمّ اتّفق سَفَرُ أحدهما إلى بلد الآخر أو نظره.

فنقول حينئذ: إن لم يكونا إمامين لزم بطلان دعواهم، وإن كان أحدهما إمامًا دون الآخر لزم الترجيح من غير مرجّح، لأنّا فرضنا عدم المرجّح، وإن

---

(١) في «ب»: (هو المطلق) بدل من: (هو المطلوب).

(٢) المحيط بالإمامة: ١٦٠.

كانا إمامين صحّت الملازمة.

حجّةٌ أُخرى: الإمام عندهم لا جائز[١] أن يكون من قِبَل الخلق، وإلاّ لزم القول بالاختيار، وقد أحالوه، فبقي أن يكون من قبل نفسه أو من قبل الله تعالى، والأوّل باطل؛ لأنّهم نفوا[٢] الاختيار لقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾[٣] نفى أن يكون لغيره الخيرة نفيًا عامًّا، خرج ما خرج بالدليل، فيبقى الباقي على عمومه، وإذا كانت دالّة على امتناع اختيار الأُمّة كانت دلالتها على امتناع اختيار رجل واحد على وجه الأولى، فبقي الثاني، فلا بدّ من الدلالة على أنّه مِن قِبَل الله، وهي النصّ، لامتناع العلم بإرادته إمامة شخص معيّن إلّا بالنصّ.

جوابهم: قال صاحب (المحيط): الإمام يصير إمامًا؛ بجعله الله إمامًا، إذ حصلت فيه الصفات التي استحقّ بها، والنصّ كما جاز أن يكون بالتسمية والإشارة كذلك يجوز أن يكون بالصفات والآية[٤].

جوابنا عنه: إن أردت أنّ جميع صفات الإمام من الله، وهي تدلّ على إمامته، يلزمك على المقدّمة الأُولى الجبر من حيث لا تشعر، ومن الثانية إقامة الدليل على دلالة تلك الصفات على الإمامة، إذ هي عين محلّ النزاع.

و إن أردت أنّ بعضها من الله، وذلك البعض يدلّ على الإمامة يلزمك

---

(١) هكذا في «رض، ب»، والأنسب: لا يجوز.

(٢) في «ب»: (دفعوا).

(٣) سورة القصص ٢٨: ٦٨.

(٤) المحيط بالإمامة: ١٥٥.

حذف البعض الآخر عن الاعتبار، ثمّ الدلالة على كون البعض الذي من الله دالًّا على الإمامة، وإن أردت أنّ كلّها من غير الله وهي تدلّ على الإمامة يلزمك الدلالة على كلتا المقدّمتين.

ثمّ إذا كانت الصفات من غير الله كيف تكون نصًّا من الله؟ وعلى تقدير النزول عن هذا المقام نقول: إذا سلّمت أنّ تلك الصفات دالّة على النصّ أو هي النصّ يلزمك أن لا تثبت الإمامة إلّا بالنصّ، وهذا هو مذهب الإماميّة التي أذهبت الكراريس في إبطاله على زعمك، فإنّهم لم يمنعوا النصّ الفعلي، بل قالوا به حين قالوا: إنّ أفعال النبيّ صلى الله عليه وآله مع عليّ عليه السلام كاختصاصه بالمؤاخاة، وتزويجه ابنته، وعدم تأمير أحد عليه، وتخصيصه بتبليغ سورة براءة، وغيرها نصٌّ دالّ على إمامته، وإنّما منعوا من كون صفات الإمام عندكم نصًّا على الإمامة فيكون الخلاف حينئذ في هذا لا في أنّ الإمامة ثبتتْ بغير النصّ أو لا تثبتْ[1].

شبهتهم على دعوى صحّة القيام والدعوة: اختلفت الأُمّة في استحقاق الإمامة، فمنهم من قال: إنّها تستحقّ بالإرث، ومنهم من قال: بالاختيار، ومنهم مَنْ قال: بالجزاء على الأعمال، ومنهم مَنْ قال: بمجرّد الفضل، ومنهم مَنْ قال: بالغلبة، ومنهم مَنْ قال: بالنصّ، ونحن قد أبطلنا هذه الدعاوى، فيبقى القول بالقيام والدعوة صحيحًا، وإلّا لخرج الحقّ عن الأُمّة[2].

جوابها: أنّا بيّنّا صحّة القول بالنصّ والعصمة وأجبنا عمّا أوردوه عليه،

---

(١) في «رض»: (أو لا ثبتت)، والمثبّت من «ب».

(٢) المحيط بالإمامة: ١٤٩ و١٥٨.

فيبطل احتجاجهم بهذه الطريقة.

[شبهة] أُخرى: أنّا بيّنّا أنّ الإمامة مقصورة على ولد الحسن والحسين، وبيّنّا فساد كلّ قول يخالف ذلك، وكلّ من قال بهذا القول قال بصحّة القيام والدعوة، فوجب أن يكون حقًّا، وإلّا لخرج الحقّ عن الأُمّة[١].

جوابها: بيانكم مبنيّ على بطلان القول بالنصّ والعصمة، وقد بيّنّا صحّة القول بهما، فتبطل هذه الطريقة أيضًا.

[شبهة] أُخرى: إجماع أهل البيت يدلّ على صحّة القول بالدعوة، وذكروا أخبارًا عن جماعة من أهل البيت تتضمّن صحّة القول بها[٢].

جوابها: إنّ الأخبار التي أوردوها لم تبلغ مبلغ التواتر، وكلّها تدور على ابن[٣] البقّال والناصر إمامهم والشريف أبي عبد الله الكوفي الزيدي[٤]، ولم يحصل التواتر بهؤلاء الثلاثة، وعلى تقدير حصوله فدعوى الإجماع ممنوعة، كيف وأهل البيت ليسوا محصورين، فممّن[٥] نقلوا عنهم إن صحّ النقل؛ كان رأيهم القيام والدعوة؟

---

(١) نفس المصدر: ١٥٠.

(٢) نفس المصدر: ١٥٠.

(٣) في «ب» :(أنّ)، بدل من:(ابن).

(٤) ابن البقّال هو عبد العزيز بن إسحاق بن جعفر الزيدي... أبو القاسم، كان أحد المتكلّمين من الشيعة، وله كتب مصنّفة على مذهب الزيديّة، سمع منه التلعكبريّ سنة ٣٢٦هـ؛ والناصر تقدّم ترجمته في المقدّمة؛ والشريف أبو عبد الله الكوفي هو الحسين بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، أبو عبد الله المدني ثمّ الكوفي الزيدي، روى عن أبيه وعمّه الباقر عليه السلام (مقاتل الطالبيّين: ٣٨٧، تاريخ بغداد ١٠: ٤٥٨، تاريخ الإسلام ١٢: ١٢٢، معجم رجال الحديث ١١: ٣٣).

(٥) في «ب»: (فيمن).

ودعواهم معارضة بدعوى من كان رأيه النصّ من أهل البيت بنقل الإماميّة.

إن قالوا: نقلُ الإماميّةِ غيرُ موثوق به؛ لأنّهم يَرون فيه رأيهم.

قلنا: فكذلك نقلكم.

[شبهة] أُخرى: روى صاحب (المحيط) مسندًا إلى عليّ بن أبي عليّ، قال: كنت عند جعفر بن محمّد عليهما السلام فقال له رجلٌ: سمعتُ عمّك زيد بن عليّ يقول: الإمام منّا أهل البيت الموثوق في دينه وعلمه، الباذل نفسه لربّه يجاهد عن دينه، فقال جعفر بن محمّد عليهما السلام: «صدق عمّي زيدٌ»[1].

جوابها: راويها الشريف أبو عبد الله الكوفي، وهو متّهم؛ لأنّ مذهبه القيام والدعوة، ولو كان صحيحًا لما تفرّد بنقله الزيدي وشاركه فيه أو في مثله غيره، وعلى تقدير صحّته يحمل على مَنْ كان مأمورًا بالخروج جمعًا بين الأدلّة، أو يحمل على المجاملة والمساهلة، وإرادة التجوّز في إطلاق الإمامة، ويؤيّده ما تقدّم من رواية ابن بابويه من قوله عليه السلام: «رحم الله عمّي زيدًا إنّه دعا إلى الرضا من آل محمّد، ولو ظفر بما دعا إليه لوفى»[2].

---

(١) المحيط بالإمامة: ١٥٣، المنتزع من كتاب المحيط بالإمامة: ٦٤، وفيهما: صدق عمّي وبرّ.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٤٩.

الفصل السابع

في الاحتجاج على أنَّ زيد بن علي عليه السلام لم يكن إمامًا واجب الطاعة والجواب عن شبهاتهم

حجّة: كلّما كان العصمة والنصّ شرطَي الإماميّة لم يكن زيدٌ إمامًا، والمقدّم قد تقدّم إثباته فيثبت المطلوب، لاتّفاق الزيديّة على أنّ زيدًا لم يكن معصومًا ولا منصوصًا عليه بعينه للإمامة.

[حجّة] أُخرى نقليّة: لو كان زيدٌ إمامًا لادّعى الإمامةَ لنفسهِ، لكنّه لم يدّع، والملازمةُ ظاهرةٌ، ويدلّ على بطلان اللّازم ما رويناه فيما تقدّم عن الصادق عليه السلام: «رحم الله عمّي زيدًا...» الخبر.

اعتراض: لم لايجوز أن يكون المراد بقوله: «أنا أدعوكم إلى الرضا من آل محمّد» نفسه، أي أنا المرضيّ منهم، وقول الصادق عليه السلام: «لو ظفَر لَوَفَى»، أي لو ظفر بمطلوبه لوفى بما كان يعدنا به من بسط العدل، وسيرة آبائه الطاهرين.

جوابه: الجواز لا يكفي في التخصيص، بل لابدّ من دليل التخصيص وهو عليهم وعلى تقدير إرادة التخصيص ليس حمله على زيد بأولى من حمله على الصادق عليه السلام.

ويؤيّد هذا الاحتمال قوله عليه السلام في عبارة أُخرى: «إنّ عمّي دعا إلى الرضا من آل محمّد، وهو أعلم مَن الرضا، ولو تمّ أمره لوفى»[1]. فإنّ قوله: «وهو أعلم مَن

---

(١) الكافي ٨: ٢٦٤، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٢٥، كفاية الأثر: ٣٠٦.

الرضا» قرينة[١] تدلّ على إرادة الصادق عليه السلام نفسه وكونه لو ظفر لوفى [بما][٢] وعد من تسليم الأمر إليه.

[حجّة] أُخرى نقليّة: روى الشيخ محمّد بن بابويه، عن محمّد بن إبراهيم الطالقاني، عن الحسين بن إسماعيل، عن أبي عمرو سعيد بن محمّد القطّان، عن عبد الله بن محمّد (السلمي، عن محمّد)[٣] بن عبد الرحيم، عن محمّد بن سعيد، عن العبّاس بن أبي عمرو، عن صدقة بن [أبي][٤] موسى، [عن أبي نضرة][٥] قال: لمّا احتضر الباقر عليه السلام دعا بابنه الصادق عليه السلام ليعهد إليه عهدًا، فقال له أخوه زيد: لو امتثلت في تمثال الحسن والحسين عليهما السلام[لرجوت][٦] أن لا تكون أتيت منكرًا، فقال له: «يا أبا الحسن، إنّ الأمانات ليست بالمثال[٧] ولا العهود بالسوم[٨]، وإنّما هي أُمور سابقة عن حجج الله تعالى».

ثمّ دعا بجابر بن عبدالله، فقال له: «يا جابر، حدِّثنا بما عاينت من الصحيفة». قال: نعم دخلت على مولاتي فاطمة عليها السلام لأُهَنِّئَها بولدها[٩] الحسين عليه السلام[١٠] فإذا

---

(١) أثبتناه من «ب»، وفي «رض»: (مرتبة) وهي مصحّفة.

(٢) أثبتناه من «ب».

(٣) مابين القوسين سقط من «ب».

(٤) أثبتناه من المصادر.

(٥) وفي «رض، ب»: (أبي نصير)، والمثبّت من المصدر.

(٦) أثبتناه من المصادر، وما في «رض، ب» مصحّف.

(٧) في العيون:٤٧، والكمال: ٢/ ٣٠٥ (بالتمثال).

(٨) في أكثر المصادر: (بالرسوم).

(٩) في العيون:١/ ٤٧ (بمولودها)، وفي البحار: ٣٦/ ١٩٦ (بمولد).

(١٠) في الكمال: ٢/ ٣٠٦، والبحار: ٣٦/ ١٩٦ (الحسن).

بيدها صحيفة من دُرّة بيضاء[١]، فقلت: يا سيّدة النسوان، ما هذه الصحيفة التي أراها معكِ؟ قالت: «فيها أسماء الأئمّة من ولدي»- فساق الخبر حتّى عدّ أسماء الأئمّة الاثني عشر (وأسماء آبائهم وأُمّهاتهم عليهم السلام)[٢].

واعلم أنّ أمثال هذه الروايات الدالّة على إمامة الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام[٣] وبطلان إمامة غيرهم، وإن كثرت وبلغت حدّ التواتر لكن لعدم حصول شرط التواتر ـ وهو العلم باستواء الطرفين والواسطة[٤] ـ اعتبرت الإماميّة المحقّقون منهم على الطريقة الأُولى لكونها قطعيّة.

شبهتهم: كلّما ثبت صحّة القول بالقيام والدعوة ثبت إمامة زيد، لكن المقدّم ثابتٌ بما تقدّم فكذا التالي.

بيان الملازمة: أنّه قد حصل له جميع شرائط الإمامة المقدّم ذكرها وقام ودعا إلى سبيل ربّه، ولم يسبقه صاحب دعوة فيكون إمامًا.

جوابها: بالمنع من صحّة المقدّم وقد تقدّم، والمنع من الملازمة أيضًا، وإنّما يصحّ أن لو ادّعى زيدٌ إمامة نفسه، وهو ممنوع، ونقل الزيديّة ادّعاءه الإمامة معارض بنقل الإماميّة أنّه لم يدّع الإمامة لنفسه، وإنّما خرج غضبًا لله ورسوله يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، كما هو واجبٌ على كلّ أحد مع التمكّن.

---

(١) في العيون: ١/ ٤٧ (بيديها صحيفة بيضاء من دُرّة).

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٤٧، كمال الدين ٢: ٣٠٥، بحار الأنوار ٣٦: ١٩٣، غاية المرام٣: ١٦٧.

(٣) مابين القوسين سقط من «ب».

(٤) تحرير الأحكام ٥: ٢٦٣، غنائم الأيّام في مسائل الحلال والحرام ٥: ٣٠١.

ويؤيّده ما رواه صاحب (المحيط) الزيدي بإسناد عن غالب[١] بن أبي طلحة قال: لمّا خفقت[٢] الرايات فوق رأس زيد عليه السلام قال: «الحمد لله الذي أكمل [لي][٣] ديني، والله إنّي كنت أستحيي من أن ألقى رسول الله صلى الله عليه وآله، وأن أرد عليه الحوض ولم آمر في أُمّته بمعروف ولم أنه عن منكر»[٤].

[شبهة] أُخرى: لو لم يكن زيدٌ إمامًا وجب على أهل البيت التبرّي منه، حيث ادّعى ما ليس له، لكنّهم لم يتبرّؤوا منه، بل بعضهم صوّبوا رأيه وترحّموا عليه كما نقل عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «خرج مخرج آبائه عليهم السلام»[٥]، «ورحم الله عمّي زيدًا»[٦] وأمثال ذلك، وبعضهم سكت، فيكون إجماعًا على الرضا.

جوابها: المنع من صحّة الملازمة، وإنّما تصدق أن لو[٧] ادّعى الإمامة لنفسه، لكنّه لم يدّع، بل خرج للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولذلك لم ينكروا عليه ولم يتبرّؤوا منه.

[شبهة] أُخرى: جعفر بن محمّد اعترف بأنّهُ ليس بإمام فيكون زيدٌ إمامًا، وإلّا لخرج الحقّ عن أهل البيت؛ لأنّهم اتّفقوا على أنّ الإمام في ذلك الزمان إمّا

---

(١) في «ب»: (طالب).

(٢) الخَفْقُ: اضطراب الشيء العريض، يقال: راياتهم تخفق. لسان العرب ١٠: ٨٠ ـ خفق.

(٣) أثبتناه من المصادر.

(٤) المنتزع من المحيط بالإمامة: ٥٦، عوالم العلوم ١٩: ٣٦١، الدرّ النظيم: ٥٩٥ نحوه، سّر السلسلة العلويّة: ٥٨.

(٥) المحيط بالإمامة: ١٥١، المنتزع من المحيط بالإمامة: ٤٦ و٤٧.

(٦) كشف الغمّة ٢: ٣٥٧.

(٧) في «رض»: (وأنّا تصدّق لو)، والمثبّت من «ب».

زيد وإمّا جعفر.

وأمّا أنّه عليه السلام اعترف به فلما نقله صاحب (المحيط) بإسناده عن كثير بن زيد مولى زيد، قال: قال لي جعفر بن محمّد: اقرأ عمّي السلام وقل له: يقول لك جعفر لا نالتني شفاعة محمّد إن كنت زعمت أنّي إمام[٨].

وروى أيضًا بإسناده عن أبي خالد الواسطي، قال: دخل جعفر بن محمّد المسجد، وعبد الله بن الحسن في جانب قبر رسول الله صلى الله عليه وآله فأقبل حتّى وقف على عبد الله، فسلّم عليه، فردّ عليه السلام، وقال: ما هذا الذي بلغني عنك أنّك إمام مفترض الطاعة، من لم يعرف ذلك مات ميتة جاهليّة؟ فقال جعفر: والله الذي لا إله إلّا هو، وحقّ صاحب هذا القبر ما قلت في نفسي هذا قطّ، وإنّه ليكذب عليّ. فقال عبد الله: أنت الصادق البارّ، وهم الكاذبون الفجّار[٩].

وروى أيضًا بإسناده عن يحيى بن عبد الله؛ أنّ جعفر بن محمّد بايع محمّد بن عبد الله بن الحسن، وأرسل إليه ابنيه موسى وعبد الله يقاتلان معه[١٠].

جوابها: المنع من اعتراف الصادق عليه السلام بأنّه ليس بإمام، وما ذكره من الأخبار أخبار موضوعة وضعها الزيديّةُ لتصحيح مذهبهم، ثمّ إنّها معارضة بما نقله الإماميّة، كأنّه ادّعى الإمامة سرًّا خوفًا من أعدائه، وليس نقلهم بأولى من نقل الإماميّة، وعلى تقدير أنّ الصادق عليه السلام تلفّظ بتلك الكلمات يمكن حملها

---

(٨) المنتزع من المحيط بالإمامة: ٤٨.

(٩) المنتزع من المحيط بالإمامة: ٤٩.

(١٠) نفس المصدر: ٦٥.

على المجاملة والمداراة وعلى وجه التقيّة أو التورية.

[شبهة] أُخرى: زيدٌ عليه السلام كان أفضل أهل زمانه، وكلّما كان كذلك كان إمامًا. أمّا المقدّمة الثانية فبإجماع الإماميّة، وأمّا الأُولى فيدلّ على صحّتها وجوه:

أوّلها: أنّه جاهد في سبيله[1]، والباقر والصادق عليهما السلام قعدا، وقد قال تعالى: ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[2].

وثانيها: ما رواه صاحب (المحيط) بإسناده عن عبد الله بن السرّاج، قال: كنت بواسط وزيد عليه السلام فيها، وكان الناس يغدون إليه من كلّ مكان ويكلّمونه، وكان عليه السلام يأخذ مع القوم في كلامهم حتّى يقولوا: هذا منّا، ثمّ ينقض عليهم حرفًا حرفًا حتّى يقوموا وليس في أيديهم شيء[3]، وذلك يدلّ على سعة علمه.

وثالثها: ما رواه أيضًا صاحب (المحيط) عن أبي الجارود، قال: أشهد على الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام أنّه قال: ما كان منّا أكمل ولا أفضل ولا أخير ولا أعلم من زيد بن عليّ، لقد كان إمامًا واجب النصرة[4].

ورابعها: ما رواه أيضًا بإسناده أنّه عليه السلام لمّا خرج خرج على برذون أشهب[5] في قباء أبيض، ودرع تحته، وعمامة، وبين يدي قربوس سرجه مصحف منشور، فقال: اسألوني، فوالله ما تسألوني عن حلال ولا حرام، ومحكم ومتشابه، وناسخ

---

(١) في «ب»: (سبيل الله) بدل من: (سبيله).

(٢) سورة النساء ٤: ٩٥.

(٣) المنتزع من المحيط بالإمامة: ٥٢.

(٤) المنتزع من المحيط بالإمامة: ٤٥.

(٥) الشَّهَبُ: لون بياض يصدعُه سواد في خلاله، ومنه: فرس أشهب. لسان العرب ١: ٥٠٨ ـ شهب.

ومنسوخ، وأمثال وقصص إلّا أنبأتكم به، والله ما وقفت هذا الموقف إلّا وأنا أعلم أهل بيتي بما يحتاج إليه هذه الأُمّة[١].

وخامسها: الذي يشتبه الحال معه هو الصادق عليه السلام وكان قد أخذ العلم عن زيد، وروى عنه روايات كثيرة، والمعلّم أفضل من متعلّمه.

وسادسها: أنّه عليه السلام يذكر في الكلام مع المتكلّمين إذا ذكروا، ومع الفقهاء ومع الرواة ومع القرّاء، وله قراءة تنسب إليه، ومع الزهّاد وأهل التقوى، ومع الشجعان وأهل المعرفة بالضبط والسياسة.

جوابها: بالمنع من كون زيد أفضل من الصادق عليه السلام، وبيانه من وجهين: إجماليّ وتفصيلي، أمّا الإجمالي فمن وجوه:

الأوّل[٢]: وهذا إلزاميّ: ما روي عن زيد عليه السلام، أنّه قال: من أراد السيف فإليّ، ومن أراد العلم فإلى أخي جعفر[٣]، وظاهر هذا الكلام يعطي أنّه أشجع منه، وهو أعلم منّي؛ فمن أراد الجهاد فليأتني، ومن أراد العلم فليأته، كما يقال مثلًا: من أراد النحو فليأتني، ومن أراد الفقه فليأت فلانًا، ظاهر معناه أنّي أعلم منه بالنحو، وهو أعلم منّي بالفقه، ولا أُوتيت ذلك، ثبت أعلميّة الصادق عليه السلام بإقراره ولم يثبت أشجعيّة زيد لأنّه دعوى، وقيامه مع قعود الصادق عليه السلام لا يدلّ أيضًا على أشجعيّته إلّا إذا تساويا في ظنّ السلامة في الجهاد، وليس كذا.

---

(١) الدرّ النظيم: ٥٩٥، المنتزع من المحيط بالإمامة: ٥٤.

(٢) تقدّم منّا الإشارة بتقديم العدد الترتيبي في التسلسل.

(٣) كفاية الأثر: ٣٠٦، بحار الأنوار ٤٦: ١٩٩ نحوه.

الثاني: أنّ زيدًا عليه السلام وإن كان كثير العلم لكن علمه كان تعليميًّا[١] فقط، وعلم الصادق عليه السلام كان تعليميًّا وموروثًا عن آبائه عليهم السلام وكشفيًّا، وبالعلم الموروث أو الكشفي قال لزيد: إنّه يقتل ويصلب في كناسة الكوفة، وأخبر ابنه يحيى بأنّه يُقتَل كما قُتِل أبوه ويُصلب[٢]، وأخبر بأنّ الدولة في وُلد العبّاس وبشّرهم به، ونهى من كان يقوم من غيرهم، ولذلك العلم قعد ولم يخرج، لا لعدم شجاعته.

وقال لأبي مسلم الخراساني[٣] لمّا أراد بيعته: «لست من رجالي، ولا الزمان زماني»[٤]، وهذا صاحب (تذكرة الأولياء) الذي ذكر الأولياء ورتّبهم على قدر مراتبهم قدّمه على الجميع، وذكر لهُ من الكرامات والمكاشفات ما تَحيَّرت فيه العقول، ولم يعرفها أَحدٌ من الإماميّة فضلًا عن غيرهم[٥].

وفي الجملة اعترف له جميع الطوائف بالتقدّم والفضل، فكيف يقاس إلى زيد الذي اختصّت الزيديّة بتقدّمه؟

الثالث: أنّ زيدًا -غيرُ ذامّ له- قد أخذ علمه ممّن يجوّز الخطأ على جدّه عليّ ابن أبي طالب عليه السلام في قتال من قاتله، ومن تكلّم في القَدَر على خلاف ما ذهب إليه أهل البيت، وهو واصل بن عطاء حتّى نهاه أخوه محمّد الباقر عليه السلام وناظره

---

(١) في «ب»: (نقليًّا).

(٢) الملل والنحل ١: ١٥٦.

(٣) أبو مسلم الخراساني، اسمه عبد الرحمن بن مسلم... الأمير، صاحب الدعوة، وهازم جيوش الدولة الأمويّة، والقائم بإنشاء الدولة العبّاسيّة، قتله المنصور في شعبان سنة ١٣٧هـ (سير أعلام النبلاء ٦: ٤٨، الكنى والألقاب ١: ١٥٤).

(٤) الملل والنحل ١: ١٥٤ نحوه.

(٥) تذكرة الأولياء ١: ٢٠ ـ ٢٥، نحوه حلية الأولياء ٣: ١٩٢.

فلم ينته، كذا نقله صاحب (الملل والنحل)[١]، والصادق عليه السلام أخذ علمه من آبائه الطاهرين الذين عصمهم الله عن الزلل، فيكون أفضل.

وأمّا التفصيلي: فالجواب عن الأوّل[٢]: بأنّ تفضيل زيد على الصادق عليه السلام في الجهاد إنّما يتأتّى على تقدير جواز الجهاد على الصادق عليه السلام، وأمّا على تقدير عدم جوازه فلا يلزم أن يكون مفضولًا بتركه.

أمّا بيان أنّه لم يكن جائزًا له أنّه عليه السلام كان يعلم أنّ الدولة بعد بني أُميّة لبني العبّاس، وأنّ كلّ من يخرج عليهم يقتل، ولذلك كان ينهى أهل البيت عن الخروج، وبشّر بني العبّاس بالدولة والظفر، وعلى تقدير ذلك لم يجز له الخروج والدعوة والتعرّض للهلكة، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[٣]. وأمّا زيد وأصحابه فحيث لم يعلموا ما علمه الصادق عليه السلام خرجوا واكتسبوا بالجهاد فضيلة على من لم يخرج من الذين جوّزوا الظفر ولم يخرجوا لا مطلقًا.

وأمّا عن الثاني: فإنّه يدلّ على فضله في العلم، وأمّا إنّه أفضل أهل زمانه في سائر الفضائل فلا.

وأمّا عن الثالث: فبالمنع من صحّته، فإنّ أبا الجارود الراوي لهذا الخبر هو الذي انتسب إليه الجارودية فهو متّهم لذلك، ولأنّ مباينته لأئمّتنا معلومة، وعلى تقدير صحّته يحمل على المجاملة المعتادة بين الناس بعد موت شخص من أهل العلم، فيقال: كان أفضل أهل زمانه وكان وإن لم يكن.

---

(١) الملل والنحل ١: ١٥٥.

(٢) أبدلناه بالعدد الترتيبي كما تقدّم.

(٣) سورة البقرة ٢: ١٩٥.

وأمّا عن الرابع: فإنّ ذلك الوقت الذي قال فيه هذا الكلام اقتضى ذلك لترغيب الناس على طاعته في الجهاد بين يديه.

وأمّا عن الخامس: فبالمنع من صحّته، ولو كان صحيحًا لم يختصّ به الزيديّة[1]، وعلى تقدير صحّته لم يلزم من استفادة شخص من آخر في فنٍّ أن يكون المفيد أفضل من المستفيد بالإطلاق؛ لجواز اختصاص المستفيد بفنون أُخر من الفضائل.

وأمّا عن السادس: فإنّه لا يدلّ على أنّه أفضلُ أَهل زمانه، وإِنَّما يدلُّ على فضله، وذلك غيرُ منكرٍ، والله أعلم.

---

(١) في «ب»: (الزيدي) بدل من: (الزيديّة).

الفصل الثامن

في إمامة باقي الأئمّة الاثني عشر بالدلائل والنصوص

نصّ جمهوري: روى الشيخ محمّد بن بابويه في كتابه «كمال الدين» عن محمّد ابن عليّ المقري، عن أحمد بن يحيى السوسي، عن عبد العزيز بن أبان، عن سفيان الثوري، عن جابر، عن الشعبي، عن مسروق، قال: سألت عبد الله بن مسعود: هل أخبركم[1] النبيّ ﷺ كم بعده خليفة؟ قال: نعم، «اثنا عشر [خليفة][2] كلّهم من قريش»[3].

وروى أيضًا روايات كثيرة بطرق مختلفة تتضمّن إمامة الاثني عشر[4]، وتمام الحجّة إنّما كلّما انحصرت الأئمّة في الاثني عشر لزم إمامة أئمّة الإماميّة، وإلّا لزم خرق الإجماع لعدم القائل بكونهم اثني عشر من غيرهم.

نصّ تواتري: ادّعت الإماميّة النصّ المتواتر على أسمائهم عن جماعة كثيرة من الصحابة بطرق مختلفة عن النبيّ ﷺ، وجَمَعَ بعضُ القمِيّين تلك النصوص في كتاب سمّاه (الكفاية)[5]، وادّعوا أنّ عدم اعتراف[6] الخصم بها بسبب أنّ كلّ

---

(١) في المصادر: (أخبرك).

(٢) أثبتناه من المصدر.

(٣) كمال الدين: ٢٧٩، صحيح مسلم ٦: ٤، تاريخ مدينة دمشق ٢١: ٢٨٨، كنز العمّال ١٢: ٣٢ و٣٣، بحار الأنوار ٣٦: ٢٥٦.

(٤) كمال الدين: ٢٨٠.

(٥) المراد: كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الاثني عشر للخزّاز القميّ.

(٦) في «رض»: (عدم اعتراض)، والمثبّت من «ب».

واحد من هؤلاء الصحابة أخفاها عن أهل التواتر؛ لدواعٍ ذكروها ثمّ قلّدهم أكثر التابعين وتابعي التابعين، ولا يلزم من ذلك عدم شرط التواتر الذي هو استواء الطرفين والواسطة؛ إذ لا يشترط في التواتر إسماع كلّ واحد من النقلة أهل التواتر، بل إسماع الكلّ لكلّ أهل التواتر، وأمّا الصحابة النقلة فهؤلاء:

١ ـ عبد الله بن العبّاس.

٢ ـ عبد الله بن مسعود.

٣ ـ أبو سعيد الخدري.

٤ ـ أبو ذر الغفاري.

٥ ـ سلمان الفارسي.

٦ ـ جابر بن عبد الله الأنصاري.

٧ ـ أنس بن مالك.

٨ ـ أبو هريرة.

٩ ـ عمر بن الخطّاب.

١٠ ـ زيد بن ثابت.

١١ ـ جابر بن سمرة.

١٢ ـ زيد بن أرقم.

١٣ ـ أبو أمامة.

١٤ ـ واثلة بن الأسقع[1].

---

(١) في «رض، ب»: (وايله بن الأسفع)، والمثبّت من المصادر وحسب ما جاء في رجال الطوسي: ٣١ ومستدركات علم الرجال ٨: ٩٦.

١٥ ـ أبو أيّوب الأنصاري.

١٦ ـ عمّار بن ياسر.

١٧ ـ حذيفة بن أُسيد[١].

١٨ ـ عمران بن الحصين.

١٩ ـ سعد بن مالك.

٢٠ ـ حذيفة بن اليمان.

٢١ ـ أبو قتادة الأنصاري.

٢٢ ـ عليّ بن أبي طالب عليهما السلام.

٢٣ ـ الحسن بن عليّ عليهما السلام.

٢٤ ـ الحسين بن عليّ عليهما السلام.

ومن النساء:

١ ـ أُمّ سلمة.

٢ ـ عائشة.

٣ ـ فاطمة عليها السلام[٢].

نصٌّ زيدي: وروى صاحب الكفاية عن أبي الحسن محمّد بن جعفر بن محمّد التميمي المعروف بابن النجّار النحوي الكوفي، عن محمّد بن القاسم بن زكريّا المحاربي، قال: حدّثني هشام بن يونس، عن القاسم بن خليفة، عن يحيى

---

(١) في «رض، ب»: (أسد)، والمثبّت من المصادر وحسب ما جاء في كتب الرجال.

(٢) مناقب آل أبي طالب ١: ٢٥٢، كفاية الأثر: ٤٩ ـ ١٣٩، شرح إحقاق الحقّ ٢١: ٩١، الغدير ١: ١٤ ـ ٥٨.

ابن زيد (بن عليّ عليه السلام)[١] قال: سألت أبي عليه السلام عن الأئمّة؟ قال: «الأئمّة اثنا عشر؛ أربعة من الماضين وثمانية من الباقين». قلت: فسمّهم (لي)[٢] يا أبه.

قال: «أمّا الماضون[٣] فعلّي بن أبي طالب والحسن والحسين وعلّي بن الحسين عليهم السلام، ومن الباقين محمّد أخي الباقر، وبعده جعفر الصادق ابنه، وبعده موسى ابنه، وبعده عليٌّ ابنه، وبعده محمّد ابنه، وبعده عليّ ابنه، وبعده الحسن ابنه، وبعده المهدي ابنه». فقلت: يا أبه، ألست منهم؟ قال: لا، ولكنّي من العترة. قلت[٤]: فمن أين عرفت أساميهم؟ قال: عهد معهود عهده إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله[٥].

[نصٌّ] آخر زيدي: روى صاحب الكفاية عن أبي محمّد هارون [بن][٦] موسى ببغداد في منزله في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، عن أحمد بن محمّد ابن مخزوم[٧] المُقرِي مولى بني هاشم في سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، عن محمّد ابن بكير، قال: دخلت على زيد بن عليّ عليه السلام وعنده صالح بن بشر فسلّمت عليه وهو يريد الخروج إلى العراق ـ وذكر حديثًا طويلًا... إلى أن قال: ـ قلت: يا بن رسول الله، هل عهد إليكم رسول الله صلى الله عليه وآله متى يقوم قائمكم؟

---

(١) ليس في المصادر.

(٢) ليس في المصادر.

(٣) في «رض، ب» (الماضين)، والمثبّت بحسب القواعد.

(٤) في «ب»: (وقلت).

(٥) كفاية الأثر: ٣٠٤، بحار الأنوار ٤٦: ١٩٨، الصراط المستقيم ٢: ١٥٦ نحوه.

(٦) أثبتناه من المصدر.

(٧) في البحار: ٤٦/ ٢٠٣ (عن محمّد بن مخزوم).

قال: «يابن بكير إنّك لن تلحقه، وإنّ هذا الأمر تليه ستّة من الأوصياء بعد هذا ثمّ يجعل الله[١] خروج قائمنا فيملأها قسطًا وعدلاً كما مُلِئت جورًا وظلماً»، فقلت له. يا بن رسول الله ألستَ صاحبَ [هذا][٢] الأمر؟ فقال: «أنا من العترة» فعدت فعاد إليّ فقلت: هذا الذي تقول[٣] عنك أو عن رسول الله ﷺ؟ فقال: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ﴾[٤] [لا][٥]، ولكن عهدٌ عهده إلينا رسول الله ﷺ، ثمّ أنشأ يقول: [مجزوء الرمل]

نَحنُ سَادَاتُ قُريشٍ ... وَقِوامُ الحَقّ فِينا
نَحنُ الأنْوارُ الَّتي من ... قَبلِ كَونِ الخَلقِ[٦] كُنّا
نَحنُ منّا[٧] المصطَفى المُخْـ ... ـتارُ والمَهْديُّ منّا
سَوفَ يَصلى الجحيم[٨] ... مَنْ تَولّى اليَومَ عَنّا[٩]

ذكر هذا الخبر بطرق شتّى[١٠].[١١]

---

(١) في «رض، ب»: (بعدها لم يعجل الله)، والمثبّت من المصادر.
(٢) أثبتناه من المصادر.
(٣) في المصدر: (تقوله).
(٤) سورة الأعراف ٧: ١٨٨.
(٥) أثبتناه من المصادر.
(٦) في «رض، ب» وبعض نسخ المصدر: (الحقّ)، والمثبّت من المصادر.
(٧) في «رض، ب»: (ابنا)، والمثبّت من المصادر.
(٨) في هامش المصدر: (يصلاهُ سعيرًا).
(٩) كفاية الأثر: ٢٩٨، بحار الأنوار ٤٦: ٢٠١.
(١٠) في «ب»: (مشيّد) بدل من: (شتّى).
(١١) كفاية الأثر: ٣٠١.

[نصٌّ] آخر زيدي: روى صاحب (الكفاية) أيضًا عن أبي المفضّل[١]، عن محمّد بن عليّ بن شاذان بن حبّاب الأزدي الخلّال[٢] بالكوفة، عن الحسن بن [محمّد بن][٣] عبد الواحد، عن الحسن بن الحسين العرني[٤]، عن يحيى بن يعلى الأسلمي، عن عمرو بن موسى الوجيهي، عن زيد بن عليّ عليه السلام، قال: كنت عند أبي [عليّ بن الحسين عليهما السلام][٥] إذ دخل عليه جابر بن عبد الله الأنصاري، فبينما هو يحدّثه إذ خرج أخي محمّد (بن عليّ)[٦] من بعض الحُجر، فأشخص جابر ببصره[٧] نحوه، ثمّ قام إليه، فقال: يا غلام أقبل، فأقبل، ثمّ قال: أدبر، فأدبر، [فقال:][٨] شمائل كشمائل رسول الله صلى الله عليه وآله، ما اسمك يا غلام؟ قال: «محمّد، قال: ابن من؟ قال: ابن عليّ بن الحسين، قال: أنت إذن الباقر، فانكبّ عليه فقبّل رأسه ويديه، ثمّ قال: يا محمّد، إنّ رسول الله يقرؤك السلام، فقال: على رسول الله وعليك بما بلّغت[٩] السلام».

ثمّ عاد إلى مصلّاه فأقبل يحدّث أبي ويقول: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لي يومًا:

---

(١) في «ب»: (الفضل) بدل من: (المفضّل).

(٢) وفي «رض»: (الحلّال)، والمثبّت من «ب» والمصادر.

(٣) أثبتناه من «ب» والمصادر.

(٤) أثبتناه من البحار وهامش المصدر، وفي المصدر و«رض، ب»: (العربي).

(٥) أثبتناه من المصادر.

(٦) ليس في المصادر.

(٧) في «رض، ب»: (بصره)، والمثبّت من المصادر.

(٨) أثبتناه من المصادر.

(٩) في «ب»: (نقلت)، وفي المصادر: (بما أبلغت).

«يا جابر، إذا أدركت ولدي الباقر فأقرِئه منّي السلام، أما إنّه سميّي[١] وأشبه الناس بي؛ علمه علمي وحكمه حكمي[٢]، سبعة من ولده أُمناء معصومون أئمّة أبرار، والسابع مهديّهم الذي يملؤ الدنيا قسطًا وعدلًا كما مُلئت جورًا وظلما، ثمّ تلا رسول الله ﷺ: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾[٣]»[٤].

[نصٌّ] آخر زيدي: روى صاحب (الكفاية) عن أبي عبد الله الحسين بن محمّد ابن سعيد بن عليّ الخزاعي، عن أحمد بن محمّد بن سعيد بالكوفة، عن جعفر بن عليّ بن نجيح[٥] الكندي، عن إبراهيم بن محمّد بن ميمون، عن المسعودي أبي عبد الرحمن، عن محمّد بن عبد الله الفزاري[٦]، عن أبي خالد الواسطي، عن زيد بن عليّ، قال: حدّثني أبي عليّ بن الحسين عليه السلام [عن أبيه الحسين بن عليّ عليهما السلام][٧] قال: قال رسول الله ﷺ: «يا حسين، أنت الإمام[٨] ابن

---

(١) في المصادر: (فإنّه سميّي).

(٢) في «رض، ب»: (وحلمه حلمي)، والمثبّت من المصادر.

(٣) سورة الأنبياء ٢١: ٧٣.

(٤) كفاية الأثر: ٣٠١، بحار الأنوار ٣٦: ٣٦٠.

(٥) في المصدر، وفضائل أمير المؤمنين: ١٥٤ (بن سحلح)، وأشار في هامشه إلى بعض النسخ كما جاء في المتن.

(٦) في المصدر، وفضائل أمير المؤمنين: ١٥٤: (ابن علـيّ الفراري)، وأشار في هامشه إلى بعض النسخ كما جاء في المتن.

(٧) أثبتناه من المصادر.

(٨) في المصدر زيادة: (وأخ الإمام و).

الإمام، تسعة من وُلْدِك أُمناء معصومون، والتاسع مهديّهم؛ فطوبى لمن أحبّهم والويل لمن أبغضهم»[١].

شبهتهم على عدم الخَلَف: ما رواه صاحب (المحيط) الزيدي، عن الناصر الأُطروش[٢] إمامهم عن بعض الأشراف: أنّ العسكريّ عليه السلام مات في سنة تسع وخمسين ومئتين، وصلّى عليه أبو عيسى ابن المتوكّل، وحضر جنازته خلق كثير، ولم يخلّف من الذريّة [أحدًا][٣] إلاّ أخاه وأُمّه، وادّعت بعض جواريه الحمل، فبقيت معدّلة[٤] عند القاضي أبي الشوارب[٥] أربع سنين، ولم يظهر لها ولدٌ وقسّم ميراثه لجعفر.

وفي أثناء هذا الزمان قام رجل سمّان يُعرف بالعمري، وادّعى للحسن

---

(١) كفاية الأثر: ٣٠٣، فضائل أمير المؤمنين عليه السلام: ١٥٤، بحار الأنوار ٣٦: ٣٦٠.

(٢) أثبتناه من الملل والنحل ١: ١٥٦، وفي «رض، ب»: (الأُورش)، وقد تقدّمت ترجمته في المقدّمة.

(٣) أثبتناه من «ب».

(٤) المعدَّل: اسم مفعول وهو المقبول كلامه والمنسوب للعدالة من عدل الشاهد إذا نسبه للعدالة، وعليه فالجارية المُعدَّلة هي الجارية المقبول كلامها فيما تدّعيه. ولمّا كانت هذه الجارية قد ادّعت الحمل صونًا وحفظًا لمكانة والدة الإمام عليه السلام، فما كان من السلطة إلّا أن قامت بإيداعها لدى القاضي حتّى يستبين أمرها، ليثبت ما ادّعته من الحمل.

(٥) الذي يتوافق مع الشواهد التاريخيّة والأحداث الواقعة في ذلك الزمان هو ما جاء في مستدركات علم رجال الحديث ١: ٤٥٣ أحمد بن محمّد بن عبد الله الأموي ابن أبي الشوارب قاضي بغداد من عهد المتوكّل إلى زمن المقتدر العبّاسي، مات سنة ٣١٧هـ، وهو الذي لمّا توفّي الإمام العسكري عليه السلام وجّه المعتمد خدمه فقبضوا على صقيل الجارية وطالبوها بالصبيّ، فأنكرته وادّعت حملًا فسُلّمت إلى ابن أبي الشوارب، ويؤكّد ذلك أيضًا ما ورد في كمال الدين خبر إيداع الجارية إلى القاضي ابن أبي الشوارب في موردين ص٤٧٤ و٤٧٦؛ ومن هذا يظهر أنّ هناك سقطًا لكلمة (ابن) من النسخ.

بابن، وإنّه قد وكّله وساعده طائفة، وافترقت القطعيّة[١] حينئذ على خمس عشرة فرقة، وأكثرهم اعترفت بأنّه لا ولد له، ومنهم من وقف عليه، ومنهم من لحق بالفطحيّة، ومنهم من رجع إلى إمامة محمّد بن عليّ، وافترقت[٢] فرقة السمّان، فمنهم: إنّه ولد من جارية تسمّى نرجس، ومنهم من زعم أنّه ولد من الجارية المعدّلة، وأُخفي خبره عن القاضي ورفع إلى السماء كما رفع عيسى بن مريم، ومنهم مَنْ زعمَ أنّه كان رضيعًا عند وفاة أبيه، ومنهم مَنْ زعم أنّه كان رجلًا كبيرًا، ومنهم [من][٣] زعم أنّه كان له أربع سنين، وغيرها من الأقاويل، ويدلّ هذا الاختلاف على أنّهم ليسوا على يقين مِنْ روايتهم النصّ على اثني عشر[٤].

جوابها: أنّ الإماميّة نقلوا نقلًا متواترًا أنّ أبا محمّد خلّف ابنًا، وعلى تقدير صحّة هذا النقل الزيدي لا يعارض ذلك؛ لأنّ الإماميّة سلّموا أنّه لم يكن له ولد في الظاهر، وإنّما ادّعوا ولدًا مخفيًّا إلّا عن خواصّه ممّن تقوم به الحجّة.

ويدلّ عليه روايات كثيرة من طرق الأصحاب.

منها: ما رواه أبو جعفر الكليني، قال: حدّثني شيخ من أصحابنا ذهب عليَّ اسمه أنّ الشيخ أبا عمرو سُئل عند أحمد بن إسحاق: هل رأيت خلَف أبي

---

(١) القطعيّة بالإمامة الاثنا عشريّة منهم الذين أصلهم في حصر العدد ما ذكره سليم بن قيس الهلالي في كتابه (يُنظر: التنبيه والإشراف: ١٩٨، كتاب سليم بن قيس ١: ٨ و١٠٦ و١٧١).

(٢) في «ب»: (وافترق) بدل من: (وافترقت).

(٣) أثبتناه من «ب».

(٤) المحيط بالإمامة: ١٦٥ نحوه.

محمّد؟ فقال: إي والله [ورَقَبتُه مثل ذا][١]، وأومأ بيديه[٢]، قيل: فالاسم؟ قال: محرّمٌ عليكم أن تسألوا عن ذلك، ولا أقول هذا من عندي، وليس لي أن أُحلّل ولا أن أُحرّم، ولكن عنه عليه السلام، فإنّ الأمر عند السلطان أنّ أبا محمّد عليه السلام مضى ولم يخلّف ولدًا وقُسِّمَ ميراثه وأخذه من لا حَقَّ له، وصبر على ذلك، وها هو ذا عياله يجولون، فليس أحدٌ يجسر أن يتعرّفَ إليهم أو ينيلهم منالا[٣]، وإذا وقع الاسم وقع الطلبُ فاتّقوا الله وأمسكوا[٤].

ومثله: روى محمّدُ بن عبد الله ومحمّد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر الحميري، قال: اجتمعتُ أنا والشيخ أبو عمرو عند أحمد بن إسحاق، فسألت أبا عمرو عن الخلف واسمه، فأجاب بما تقدّم[٥].

وعلى تقدير تعارض الخبرين يجب تقديم الإثبات على النفي لما تقرّر في الأُصول من تقديم المثبت على النافي، ولذلك يقدّم الجارح على المعدّل.

وأمّا الجارية المعدّلة فلا يلزم من عدم كون الخَلَف منها عدم الخَلَف من غيرها.

وأمّا العَمري فدعواه صحيحة تدلّ على صحّتها روايات الأصحاب.

منها: ما رواه محمّد بن عبد الله ومحمّد بن يحيى جميعًا عن عبد الله بن جعفر

---

(١) أثبتناه من المصادر، وفي «رض، ب»: العبارة مضطربة ومبهمة.

(٢) في الكافي: (بيده)، وفي الإعلام زيادة: (بيده إلى عنقه).

(٣) في المصادر: (شيئًا).

(٤) الكافي ١: ٣٣٠، الغيبة: ٢٤٤، إعلام الورى ٢: ٢١٩، بحار الأنوار ٥٤: ٣٤٨.

(٥) الكافي: نفسه.

الحميري، قال: أخبرني أبو عليّ أحمد بن إسحاق، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام[١] مَن أُعامل، وعمّن آخذ، وقول من أقبل؟

فقال [له][٢]: «العمري ثقتي، فما أدّى [إليك][٣] عنّي فعنّي يؤدّي، وما قال لك عنّي فعنّي[٤] يقول، فاسمع له وأطع، فإنّه الثقة المأمون»[٥]، وقال: أخبرني أبو عليّ أنّه سأل أبا محمّد عليه السلام عن مثل ذلك فقال له: «العَمري وابنه ثقتان، فما أدّيا إليك فعنّي يؤدّيان، وما قالا لك فعنّي[٦] يقولان، فاسمع لهما وأطعهما، فإنّهما الثقتان المأمونان»[٧].

وأمّا الاختلاف الذي ذكره للإماميّة بعد موت العسكري عليه السلام لو صحّ لم يكن طاعنًا فيهم؛ لأنّهم لمّا اعتقدوا الاثني عشر ومات الحادي عشر وأُخفي عنهم الثاني عشر، ولم يصل علم أكثرهم إليه، أو وصل لكنّه أخفاه لغرض من الأغراض؛ حصلت الظنون والأوهام أوّلًا كما جرت به العوائد في أمثال ذلك، ثمّ لمّا تحقّقوا الحال اتّفقوا على أمر واحد وارتفع الخلاف، ثمّ لو دلّ الخلاف بين قوم على خروج الحقّ منهم لزم خروج الحقّ عن الأُمّة كافّة لوجود الخلاف

---

(١) في «رض، ب»: (أبا محمّد الحسن)، والمثبّت من المصادر.

(٢) أثبتناه من المصدر.

(٣) أثبتناه من المصدر.

(٤) أثبتناهما من المصادر و«ب»، وفي «رض» في كليهما بدل فعنّي: (ثقتي).

(٥) الكافي ١: ٣٣٠، الغيبة: ٢٤٤.

(٦) أثبتناهما من المصادر و«ب»، وفي «رض» في كليهما بدل فعنّي: (ثقتي).

(٧) الغيبة: ٢٤٣، إعلام الورى: ٤٢٢، الكافي ١: ٣٣٠.

بينهم، بل لزم على وجه الأولى؛ لأنّ خلاف الإماميّة في وجود الخَلف قد زال، وخلاف الأُمّة لم يزل.

قوله: «يدلّ هذا الاختلاف[1] على أنهّم ليسوا على يقين من روايتهم النصّ على اثني عشر»[2] ليس بشيء؛ لأنّه لولا وجود النصّ لما وقع الخلاف، نعم لو استمرّ الخلاف لدلّ على أنّ بعضهم ليس على الحقّ لا كلّهم، فظهر بحمد الله تعالى أنّ ما ذكرهُ هذا الزيديُّ تهويلٌ خالٍ عن التحصيلِ منشأه التعصُّب وحبّ المذهب.

(١) في «رض، ب»: (الخلاف) بدل من: (هذا الاختلاف)، والمثبّت موافق لما ذكره المصنّف سابقًا.
(٢) أي: قول بعض الأشراف المتقدّم ص١٤٣.

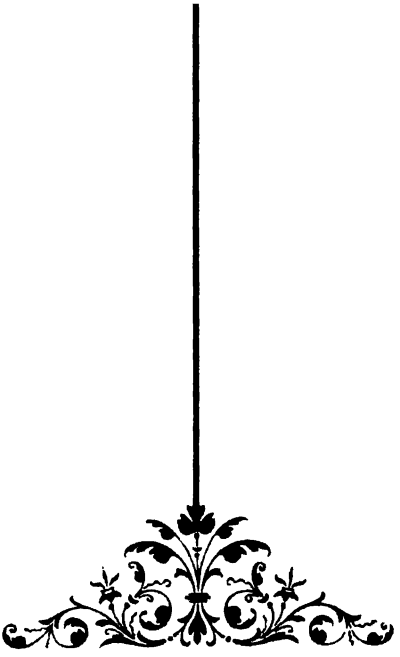

الفصل التاسع

في إثبات الغيبة والجواب عن الشبهات

نذكر فيه طرفًا ممّا ذكره الشيخ أبو جعفر ابن بابويه رحمه الله في كتابه «كمال الدين»، فمنه: ما رواه عن جعفر بن محمّد بن مسرور[1]، عن الحسين بن محمّد بن عامر، عن عمّه عبد الله، عن محمّد بن أبي عمير، عن أبي جميلة المفضّل بن صالح، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «المهدي من ولدي اسمه اسمي وكنيته كنيتي، أشبه الناس بي خَلقًا وخُلقًا، تكون له غيبة وحيرة تضلّ فيها الأُمم ثمّ يُقبل كالشهاب الثاقب يملؤها عدلًا وقسطًا كما مُلئت جورًا وظلمًا»[2].

ومنه: ما رواه عن محمّد بن الحسن بن أحمد، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن الحسين، [عن محمّد بن جمهور، عن فضالة بن أيّوب، عن معاوية ابن وهب][3]، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «طوبى لمن أدرك قائم أهل بيتي[4] وهو يأتمّ به في غيبته قبل قيامه، يتولىّ أولياءه ويُعادي أعداءه، ذلك من رفقائي وذوي مَودّتي وأكرم أُمّتي عليّ يوم القيامة»[5].

---

(١) في «رض، ب»: (مسروق)، والمثبّت من المصادر.

(٢) كمال الدين: ٢٨٦، كفاية الأثر: ٦٦، بحار الأنوار ٥٤: ٧١.

(٣) أثبتناه من المصادر.

(٤) في «رض، ب»: (قائم أُمّتي)، والمثبّت من المصادر.

(٥) كمال الدين: ٢٨٦، إثبات الهداة ٥: ٧٥، بحار الأنوار ٥٤: ٧٢.

ومنه: ما رواه عن محمّد بن موسى بن المتوكّل، عن محمّد بن أبي عبد الله الكوفي، عن محمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن عثمان، عن محمّد بن الفرات، عن ثابت بن دينار[١]، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ عليّ بن أبي طالب إمام أُمّتي وخليفتي عليها [من][٢] بعدي، ومن وُلده[٣] القائم المنتظر الذي يملؤ الله به الأرض عدلًا [وقسطًا][٤] كما ملئت جورًا وظلمًا، والذي بعثني بالحقّ بشيرًا إنّ الثابتين على القول به في زمان غيبته لأعزّ من الكبريت الأحمر».

فقام إليه جابر بن عبد الله الأنصاري فقال: يا رسول الله، وللقائم من وُلدك غيبة؟ قال: «إي وربّي ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾[٥]، يا جابر، إنّ هذا الأمر [أمرٌ][٦] من أمر الله، وسّر من سّر الله، (علمه منطو)[٧] عن عباد الله، فإيّاك والشكّ فيه، فإنّ الشكّ في أمر الله كفر»[٨].

ومنه: ما رواه عن محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن محمّد بن الحسن

---

(١) في «رض»: (أبي دينار)، والمثبّت من «ب» و المصادر.

(٢) أثبتناه من المصدر.

(٣) في «رض، ب»: (وُلدي)، والمثبّت من المصادر.

(٤) أثبتناه من المصادر.

(٥) سورة آل عمران ٣: ١٤١.

(٦) أثبتناه من المصادر.

(٧) في المصدر: (مطويٌّ)، من طوى فلان حديثًا إلى حديث، أي: لم يخبر به وأسّره في نفسه. لسان العرب ١٥: ١٩ ـ طوي.

(٨) كمال الدين: ٢٨٧، بحار الأنوار ٥٤: ٧٣، أعلام الورى ٢: ٤٢٤.

الصفّار و سعد[١] بن عبد الله، عن عبد الله بن محمّد الطيالسي، عن منذر[٢] بن محمّد بن قابوس، عن النضر بن السري[٣]، عن أبي داود سليمان ابن سفيان[٤] المسترِقّ، عن ثعلبة بن ميمون، عن مالك الجهني، عن الحارث ابن المغيرة، والنضر[٥]، عن الأصبغ بن نباتة، قال: أتيت أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام فوجدته مفتكرًا ينكتُ الأرضَ، فقلتُ: ما لي أراك مفتكرًا[٦] تنكتُ[٧] [في][٨] الأرضِ، أَرغبةً فيها؟ فقال: «لا والله ما رغبت فيها ولا في الدنيا يومًا قطُّ، ولكنِّي فكَّرت في مولود يكون من ظهر الحادي عشر من ولدي هو المهدي، يملؤها عدلًا كما ملئت جورًا وظلمًا، تكون له حيرة وغيبة يضلّ فيها أقوام ويهتدي فيها أقوام»[٩]، فقلت: يا أمير المؤمنين [و][١٠] إنّ هذا لكائن؟

فقال: «نعم، كما أنّه مخلوقٌ، وأنّى لك العلم بهذا الأمر يا أصبغ؟ أُولئك

---

(١) في «رض، ب»: (سعيد)، والمثبّت من المصادر.

(٢) أثبتناه من أكثر المصادر، وفي الكفاية و«رض، ب»: (زيد)، ولم نعثر عليه في كتب الرجال بهذا الاسم.

(٣) في «ب»: (النضري)، وفي المصدر: (النظر بن البتري)، وأشار في هامشه إلى ما جاء في المتن أيضًا.

(٤) في «رض، ب»: (سليمان)، والمثبّت من المصادر.

(٥) في «ب» :(والنضري)، وفي المصدر: (الحارث بن المغيرة البصري)، وأشار في هامشه على نسخة: (النصري).

(٦) في المصادر في الموردين: (متفكّرًا)، وكلاهما بمعنى واحد.

(٧) في «رض، ب» في الموردين: ينكث.. تنكث. والظاهر أنهّا مصحّفة. و المثبّت من المصادر. النكت: أن تضرب في الأرض بقضيب فيؤثّر فيها، وبينا هو ينكت إذا انتبه، أي: يفكّر ويحدّث نفسه. تاج العروس ٣: ١٥١ ـ نكت.

(٨) أثبتناه من المصادر.

(٩) في المصادر: (آخرون).

(١٠) أثبتناه من المصادر.

خيار هذه الأُمّة مع أبرار هذه العترة»، قلت: وما يكون بعد ذلك؟

قال: «[ثمّ][١] يفعل الله ما يشاء، فإنّ له إرادات وغايات ونهايات»[٢].

ومنه: ما رواه بأسانيد مختلفة عن كميل بن زياد، عن عليّ عليه السلام.

منها: ما رواه عن أبيه ومحمّد بن الحسن ومحمّد بن عليّ ماجيلويه، عن محمّد ابن أبي القاسم ماجيلويه، عن محمّد بن عليّ الكوفي القُرشي، عن نصر بن مزاحم المِنْقَري، عن عمرو بن سعيد[٣]، (عن)[٤] فُضيل[٥] بن خديج، عن كميل بن زياد، عن عليّ عليه السلام في حديث طويل قال: «لا تخلو الأرض من قائم بحجّة إمّا ظاهر مشهور[٦] أو خاف مغمور[٧]؛ لئلّا تبطل حجج[٨] الله وبيّناته»[٩].

واحتجّت الإماميّة: على أنّ الغائب هو ابن الحسن العسكري عليه السلام، وأنّه مهديّ هذه الأُمّة بأن قالوا: كلّما كان القول بالعصمة والنصّ ووجوب الإمام حقًّا كان القول بأنّ المهدي هو ابن العسكري وأنّه الغائب حقًّا، والملزوم ثابت بما تقدّم فكذا لازمه، وإلّا لزم القول بالعصمة ووجوب الإمام مع عدم القول بأنّ المهدي هو ابن العسكري عليه السلام وأنّه الغائب، وذلك قول لا قائل به اليوم

---

(١) أثبتناه من المصدر.

(٢) كفاية الأثر: ٢١٩، الكافي ١: ٣٣٨، كمال الدين: ٢٨٨، إعلام الورى: ٤٢٥.

(٣) في الكمال: (عمر بن سعد)، وأشار في هامشه إلى بعض النسخ: (عمر بن سعيد).

(٤) ما بين القوسين سقط من «ب».

(٥) في «رض، ب»: (فضل)، والمثبّت من المصادر.

(٦) في «رض، ب»: (بحجّة ظاهر)، والمثبّت من المصادر.

(٧) المَغمُور من الرجال: الذي ليس بمشهور. لسان العرب ٥: ٢٩ ـ غمر.

(٨) في «رض، ب»: (حجّة)، والمثبّت من المصادر.

(٩) كمال الدين: ٢٨٩، أعلام الورى: ٤٢٥، بحار الأنوار ٢٣: ٢٠.

فيكون باطلًا، والذين قالوا به وهم الكيسانيّة والناووسيّة والفطحيّة والواقفيّة انقرضوا، وانقراضهم يدلّ على بطلان مقالتهم، ويؤيّد ذلك أيضًا رواياتهم:

منها: ما رواه صاحب (الكفاية) عن محمّد بن عليّ[١] السندي، عن محمّد بن الحسن، عن سعد[٢] بن عبد الله، عن الحسن بن عيسى بن محمّد بن علّي بن جعفر، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام، قال: «إذا فقد الخامس من ولد السابع فالله الله في أديانكم لا يزيلنّكم عنها أحدٌ. يا بُنيّ، لا بدّ لصاحب هذا الأمر من غيبة حتّى يرجع عن هذا الأمر مَن كان يقول به، إنّما هي محنة من الله امتحن الله بها خلقه، ولو علم آباؤكم وأجدادُكم دينًا أصحّ من هذا لاتّبعوه، قلت: يا سيّدي، مَن الخامس من ولد السابع؟

قال: يا بُنيّ، عقولكم تصغر عن هذا، وأحلامكم تضيق عن حمله، ولكن إن تعيشوا فسوف تدركوه»[٣].[٤]

شبهة: قالت الزيديّة وغيرهم من الجمهور: إنّ الغيبة لابدّ لها من سبب، وإلّا لكانت عبثًا، لكن لا سبب لها فلا غيبة.

بيان أنّه لا سبب: إنّه إمّا أن يكون هذا لخوف[٥] أو غيره، فإن كان لخوف[٦]

---

(١) في المصدر: (عن علّي بن محمّد).

(٢) في «رض، ب»: (سعيد)، والمثبّت من المصادر.

(٣) في «ب»: (تذكروه) بدل من: (تدركوه).

(٤) كفاية الأثر: ٢٦٨، الغيبة: ١٦٦، بحار الأنوار ٥٥: ١١٣.

(٥) في «ب»: (الخوف).

(٦) في «ب»: (الخوف).

فكان ينبغي أن يظهر لشيعته ويبيّن لهم ما اختلفوا فيه ويعدهم ويُمنّيهم إزالةً لما هم فيه من الحيرة وتسليةً، وحيث إنّه لم يظهر لهم علمنا أنّ الخوف ليس سبب الغيبة، وإن كان السبب غير الخوف فكان يجب عليهم أن يبيّنوه لننظر في وجوده أوّلًا ثمّ في صلاحيّته للسببيّة ثمّ في كونه سببًا بالفعل.

جوابها: الغيبة لا بدّ لها من سبب، لكن لا يجب علينا أن نعلمه بالتفصيل، بل يكفينا العلم الإجمالي؛ وذلك أنّا لمّا أثبتنا الغيبة بما تقدّم من الأخبار، وعلمنا أنّ فعل الحكيم لا بدّ له من سبب علمنا أنّ الغيبة لها سبب، وإن لم نعلم بعينه، ويكون حالها كحال متشابهات القرآن فإنّه يكفينا العلم الإجمالي بسببها دون التفصيلي، وإن تكلّفنا السبب قلنا: يجوز أن يكون السبب هو الخوف كما استتر رسول الله ﷺ عند الخوف تارة في الشعب، وتارة في الغار، ويدلّ عليه أيضًا بعض ما تقدّم من الأخبار الدالّة عليها.

وأمّا أنّه لم يظهر لأوليائه فقد أجاب عنه الشيخ المفيد (قدّس الله روحه) بأنّ أولياءه غير معصومين، فجاز أن يدعوهم دواعي الشيطان إلى الإغراء به طمعًا في العاجلة كما دعت [دواعي الشيطان][1] أُمم الأنبياء إلى الارتداد عن شرائعهم، وكما عاند قوم موسى نبيّهم وإمامهم هارون وارتدّوا عن شرعه واتّبعوا السامري، ولم يلتفتوا إلى [أمر][2] هارون ونهيه، ولا فكّروا في قوله ووعظه[3].

---

(١) أثبتناه من المصدر.

(٢) أثبتناه من المصدر نفسه.

(٣) الفصول المختارة: ١١١.

[شبهةٌ] أُخرى: قال الناصر إمامهم: إنّا لو سلّمنا كون الخوف سببًا للغيبة فما بال آبائه لم يستتروا، مع أنّهم كانوا في أشدّ خوف، وأعداؤهم كانوا أبسط يدًا، وكان التشيّع مخفيًّا، واستتر ابن الحسن مع كون أعدائه أقلّ عددًا أو أقلّ تعصّبًا عليه وشيعته أكثر وأبسط يدًا وأظهر؟ ولِمَ لَم يظهر كما ظهر آباؤه بالتقيّة؛ لينتفع به شيعته كما انتفعوا بآبائه، وفي الجملة ما الفرق بينه وبين آبائه حتّى يستتر هو دونهم؟

جوابها: أجاب علم الهدى بأنّ آباءه وإن كانوا في خوف إلّا أنّهم كانوا يلتزمون التقيّة، ويعدلون عن التظاهر بالإمامة ونفيها عن أنفسهم، فأمّا إمام الزمان فكلّ الخوف عليه؛لأنّه يظهر بالسيف ويدعو إلى نفسه ويجاهد من خالفه، فأيّ[1] نسبة من خوفه وخوف آبائه؟ لولا قلّة التأمّل[2].[3]

قال صاحب (المحيط): هذا الجوابُ غيرُ مطابقٍ للسؤال؛ لأنّ السؤال أنّ المهدي لِمَ لم يظهر كما ظهر آباؤه بالتقيّة، ونفى دعوى الإمامة عن نفسه ظاهرًا حتّى ينتفع به شيعته كما انتفعوا بآبائه؟ وإذا كان السؤال كذا فالتأمّل إنّما يحتاج إليه من[4] الجواب لا السؤال[5].

---

(١) أثبتناه من المصدر، وفي «رض»: (فأيّة) وفي «ب» اضطراب في العبارة.

(٢) في «ب» اضطراب في العبارة.

(٣) المقنع في الغيبة: ٥٥، بحار الأنوار ٥٤: ١٩٢ نحوه.

(٤) في «ب»: (في) بدل: (من).

(٥) لم نعثر عليه في المحيط بالإمامة.

أقول: يمكن أن يكون مراد السيّد أنّ المهدي عليه السلام غير متعبّد بالتقيّة، بل بالجهاد ومنابذة الأعداء، وبذلك وردت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وتواترت من طرق الشيعة والسنّة، وقد رأيت كتابًا كبيرًا مسمّى بـ «**عقد الدُرر في أخبار المنتظر**» صنّفه رجل شافعيّ، أكثره في الأخبار الواردة بالأسانيد المتّصلة في أحوال حروبه وكيفيّة خروجه وفتوحاته[1]،[2] وأمّا أكثر آبائه عليهم السلام فلم يكونوا مأمورين بالخروج والقيام ومنابذة الأعداء، بل كانوا متعبّدين بالتقيّة وعدم التظاهر بادّعاء الإمامة، وإذا كان كذلك لم يكن خوفه مثل خوفهم فكيف يقال: إنّه لِمَ لم يظهر كما ظهر آباؤه بالتقيّة، وهل هذا السؤال إلّا كمن يسأل ما بال عيسى عليه السلام لم يحارب الكفّار كما حارب محمّد صلى الله عليه وآله؟ وما بال محمّد صلى الله عليه وآله لم يكتف بالمعجزات وإظهار الدعوة كما اكتفى عيسى عليه السلام؟

ثمّ الذي يكشف الغطاء عنها أنّ الأحكام تابعة للمصالح، والمصالح تتغيّر وتتبدّل بتغيّر الزمان، فجاز حينئذ أن تكون المصلحة في زمان آبائه عليهم السلام القعود والتقيّة، وفي زمان المهدي عليه السلام الاستتار أوّلًا ثمّ الخروج والقيام والدعوة بالسيف.

لا يقال: الجواز لا يستلزم الوقوع، ولا نزاع في الجواز، وإنّما النزاع في الوقوع.

لأنّا نقول: أمّا وقوع تقيّة آبائه فلا شكّ فيه، وأمّا وقوع الغيبة فقد ثبت بما

---

(١) في «رض»: (ونتوجاته)، والمثبّت من «ب».

(٢) عقد الدرر في أخبار المنتظر: ١٧٣.

تقدّم من الأُصول والأخبار وكذلك قيام المهدي عليه السلام بالسيف بعد الظهور، وقد ثبت بالأخبار المتواترة، وإنّما ذكرنا الجواز لا لنثبت به الوقوع، بل لبيان أنّ ما أثبتناه جائز في العقل غير مناف له.

[شبهةٌ] أُخرى: ذكرها الزيديّة وغيرهم القول بالغيبة تنقض أصل الإماميّة في وجوب الإمام في كلّ زمان، وذلك أنّهم استدلّوا على هذا الأصل بأنّ الإمام لطف؛ لأنّه إذا كان يأمر الناس بالحَسن وينهاهم عن القبيح كانوا أقرب إلى الحسن وأبعد من القبيح، وهو اللطف، وكلّ لطف واجب عليه تعالى، وقد تقدّم ذلك، فنصب الإمام واجب عليه تعالى، وهذا إنّما يتأتّى على تقدير ظهور الإمام وبسط يده، وأمّا إذا كان خائفًا مستترًا فوجوده كـ(لا وجوده)، فلا تثبت علّة وجود الإمام، فلا يثبت الإمام، والغيبة مبنيّة على هذا الأصل، فحيث بطل بطلت الغيبة.

جوابها: لطفيّة الإمام تتوقّف على أُمور ثلاثة:

أ) فعله تعالى، وهو أن يخلق الإمام ويُمكّنه بالقَدَرِ والعلوم والعصمة والنصّ عليه.

ب) فعل الإمام، وهو القيام بما أمر به وبذل الجهد عند وجود الأعوان.

ج) فعل الرعيّة، وهو أن ينصروه ويذبّوا عنه الأعداء.

وهذه الأُمور الثلاثة هي[1] السبب التام في اللطف، وعدم هذا السبب في

---

(١) (هي) أثبتناها من «ب»، وفي «رض»: (نفي).

الغيبة إنّما هو من الرعيّة، حيث إنّهم لم يفعلوا ما يجب عليهم، لا من الله تعالى؛ لأنّه قد فعل ما عليه من الطريق الموصل إلى اللطف، وذلك كما نقول في المعرفة إنّها لطف بمعنى أنّ لطفيّتها تتمّ بأمرين:

أحدهما: فعله تعالى، وهو أن ينصب الأدلّة على معرفته ويزيح العلّة بتمكينه إيّاهم.

وثانيهما: فعل المكلّفين، وهذا بذل الجهد في تحصيل المقدّمات وتأليفها على وجه منتج، فكما[١] أنّ المكلّف إذا قصرّ في النظر لم يلزم أن يكون الله تعالى مخلًّا بالواجب؛ لفعله ما عليه، كذلك إذا قصّرت الرعيّة فيما يتعلّق بهم من طاعة الإمام وبذل الجهد في نصرته لم يلزم أن يكون تاركًا للّطف، ونحن قد أوردنا على هذا الجواب في كتاب «الأشراف»[٢]: بأنّ اللطف إذا كان مجموع الأُمور الثلاثة المذكورة لم يتّحد أوسط القياس، وهو قولنا: الإمام لطف، وكلّ لطف واجب على الله؛ لأنّ اللّطف في الصغرى مجموع تلك الأُمور، [و][٣] في الكبرى بعضها، وحينئذ يجب أن يصلح القياس هكذا: نصب الإمام له مدخل في اللطف وينتظم حال الخلق مع وجوده، وكلّما كان كذلك فهو واجب؛ فنصب الإمام واجب، أمّا الصغرى فظاهرة بما تقدّم، وأمّا الكبرى فلأنّه قد

---

(١) في «ب»: (وكما) بدل من: (فكما).

(٢) الأشراف في علم الأخلاق من الحكمة العمليّة، تُنظر مقدمة هذا الكتاب ٢٤.

(٣) أثبتناه من «ب».

ثبت وجوب اللّطف عليه تعالى، وهو يستلزم وجوب ما له مدخل في اللّطف؛ لأنّ وجوب المركّب يستلزم وجوب أجزائه.

[شبهةٌ] أُخرى: القول بالغيبة يستلزم إخلال الإمام بالواجب، أو نسخ الشريعة بعد زمان النبيّ ﷺ، واللّازم بقسميه باطل فكذا الملزوم.

بيان الملازمة: إنّ الأحكام التي يجب على الإمام أن يتولّاها كإقامة الحدود وتنفيذ الأحكام، وتمييز الحقّ عن الباطل فيما اختُلِف فيه؛ إمّا أن تكون باقية على وجوبها في زمان[1] الغيبة أو لا، فإن كان الأوّل وجب عليه ظهوره ليتولاّها، وحيث لم يظهر لزم إخلاله بالواجب، وإن كان الثاني لزم نسخ الشريعة بعد النبيّ ﷺ، وهما باطلان، أمّا الأوّل فباتّفاقكم لكونه معصومًا، وأمّا الثاني فلإجماع المسلمين.

جوابها: المختار أنّ الأحكام باقية على وجوبها، ولا يلزم منه إخلال الإمام بالواجب، وإنّما يلزم أن لو وجب عليه الظهور، وهو ممنوع، كيف؟ وعلّة الغيبة موجودة، فكيف يجب عليه الظهور؟ ويكون الإثم في ذمم الرعيّة حيث لم ينصروه.

[شبهةٌ] أُخرى: القول بالغيبة مبنيّ على أصلكم، وهو أنّ الإمام واجب في كلّ زمان؛ لكونه لطفًا في التكليف إلى آخر تقريركم، وهذا الأصل فاسد لوجهين:

---

(١) في «رض» زيادة: (واحد).

أ) أنّه يقتضي تعدّد الأئمّة في أقطار الأرض وبلدانها؛ لأنّه أتمّ في اللطف، وقد منعتموه.

ب) أنّه لا يلزم من كون الإمام لطفًا وجوبه إلّا إذا بيّنتم أنّه لطف لا يقوم غيره مقامه، وهو ممنوع؛ لجواز أن يقوم غيره مقامه، ويكون سبيله سبيل خصال الكفّارة في أنّ الواجب إحداها [لا][1] على التعيين.

جوابها: لا يلزم من وجوب اللطف وجوب ما هو أتمّ في اللطفيّة، فلا يلزم تعدّد الأئمّة في البلدان لجواز الاكتفاء بإمام واحد ورجوع الأمر إليه في المعضلات، وقد تقدّم الجواب عن الثاني، والله أعلم.

---

(١) أثبتناه من «ب».

الفصل العاشر

في إيراد وجوه التشنيعات على الإماميّة وأجوبتها

من تشنيعات الزيديّة وغيرهم على الإماميّة ما روي عن النبيّ ﷺ أنّه قال لعليّ عليه السلام: «أما إنّك يابن أبي طالب وشيعتك في الجنّة، وسيجيء أقوام ينتحلون حبّك[1] ثمّ يمرقون من الدين[2] كما يمرق السهم من الرميةِ، لهم نبز[3] يقال لهم: الرافضة[4]، فإن لقيتَهم فاقتلهم، فإنّهم مشركون»[5].

أقول في الجواب وبالله التوفيق: أمّا أوّلًا: فإنّ هذا الخبر من شواذّ الأخبار، فلا يثبت به حكم من الأحكام، فكيف إذا ناقض أُصولًا محكمة ودلائل مبرمة؟

وأمّا ثانيًا: فإنّ قوله «إن لقيتهم[6] فاقتلهم» يدلُّ على أَنَّ مَبدأ ظهورهم صدر الإسلام.

ووقعتُ على خبر آخر في كتاب (المحيط) للزيديّة أنّه عليه السلام قال: سيظهر في آخر الزمان قوم يقال لهم: الرويفضة[7]...، فيكون بينهما مناقضة، وكفى ذلك

---

(١) في «رض، ب» بزيادة: (فيك)، وفي المناقب للخوارزمي: (حبّك).

(٢) في المصادر: (الإسلام).

(٣) النَّبَزُ: اللّقب. النهاية في غريب الحديث ٢: ٧٠٣ ـ نبز.

(٤) في بعض المصادر: (الخارجة).

(٥) المناقب للخوارزمي: ٣٥٦/ ٣٦٧، الكامل لابن عدي ٣: ٨٣، غاية المرام٦: ٦٣.

(٦) في «رض، ب»: (أدركتهم)، والمثبّت مناسب لما ذكره المصنّف سابقًا.

(٧) الرويفضة تصغير الرافضة، والروافض: قوم من الشيعة؛ سمّوا بذلك لأنهم تركوا زيد بن عليّ كما التزم بذلك ابن منظور في لسان العرب ٧: ١٥٧ ـ رفض.

دليلًا على أنّهما من الموضوعات.

وأمّا ثالثًا: فلأنّي وقفت على بعض نسخ (مناقب) الخوارزمي على هذا الخبر بألفاظه، إلّا أنّه بدل لفظة «الرافضة» هي الخارجة، وهذا يدلّ على أنّه مغيّر منه، وأنّه ورد في الخوارج المارقين الذين أدركهم عليه السلام وقتلهم كما أمره النبيّ صلى الله عليه وآله.

ويؤيّده قوله صلى الله عليه وآله: «يمرقون من الدين»، وتصديره بأنّ شيعته في الجنّة، ويدلّ على كذب (الخبر)[1] المقيّد بآخر الزمان أنّ الخصم يسلّم أنّ ملقّبهم بالرافضة هو زيد بن عليّ عليه السلام، وأنّهم كانوا موجودين في زمانه، فكيف يكون ظهورهم في آخر الزمان؟

ويؤيّد ذلك ما رواه الشيخ أبو جعفر الطوسي (قدّس الله روحه) في (أماليه) بإسناده إلى سماعة بن مهران أنّه دخل على الصادق عليه السلام، فقال له: «يا سماعة، مَن شرّ الناس؟» قال: نحن يا بن رسول الله، قال: فغضبَ حتّى احمرّتْ وجنتاه، ثمّ استوى جالسًا، وكان متّكئًا، فقال: «يا سماعة، مَن شرّ الناس (عند الناس)[2]؟» فقال[3]: والله ما كذبتُكَ يابن رسول الله، نحن شرُّ الناسِ عند الناس؛ لَأنهّم سمَّونا كفّارًا رافضةً[4] فنظر إليه[5]، ثمّ قال: «كيف بكم[6] إذا سيق بكم إلى

---

(١) مابين القوسين سقط من «ب».

(٢) ليس في الأمالي، وموجود في بعض المصادر.

(٣) في المصادر: (فقلت).

(٤) في المصدر: (ورفضة).

(٥) في المصادر: (إلّي).

(٦) في «رض»: (لكم)، والمثبّت من «ب» و المصادر.

الجنّة، وسيق بهم إلى النار، فينظرون إليكم ويقولون: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ الْأَشْرَارِ﴾[١]. يا سماعة، إنّه [والله][٢] من أساء منكم إساءةً، مَشينا إلى الله تعالى يوم القيامة بأقدامنا، فنشفع فيه فنشفّع، والله لا يدخل النار منكم عشرة رجال، والله لا يدخل النار منكم خمسة رجال، والله لا يدخل النار منكم ثلاثة رجال، والله لا يدخل النار منكم رجل واحدٌ، فتنافسوا في الدرجات وأكمدوا[٣] عدوّكم بالورع»[٤].

وأمّا رابعًا: فلأنّ الأخبار الموضوعة كثيرة، ويدلّ عليه ما نُقل عنه ﷺ «أنّه سيكذب عليّ»[٥]، وقد كذب عليه فيما لا نعلم فيه الداعي كأخبار المهدي عليه السلام، فإنّه قد روي فيه أخبار كثيرة متنافية، فلا بدّ من كذب بعضها، فما ظنّك فيما علم فيه شدّة الداعي على إطفاء نور هذه الطائفة المظلومة.

وأمّا خامسًا: فلأنّ كلّ خبر صحيح متواتر يجب تأويله إذا خالف مقتضى العقل، فكيف خبرٌ شاذّ من الآحاد؟

ويدلّ على مخالفته العقل أنّه عليه السلام إن أراد الشرك الظاهر لم يصحّ؛ لأنّ الإماميّة يوحّدون الله تعالى في الغاية حتّى ينفون عن الله تعالى المعاني التي

---

(١) سورة ص ٣٨: ٦٢.

(٢) أثبتناه من المصدر.

(٣) الكَمَد: أشدّ الحزن، من كَمِدَ كَمَدًا وأكمَدَه الحزن. لسان العرب ٣: ٣٨١ ـ كمد.

(٤) أمالي الطوسي: ٢٩٥، الفضائل: ١٢، بحار الأنوار ٢٤: ٢٥٩.

(٥) قرب الإسناد: ٩٢، بحار الأنوار ٢: ٢٢٧، البحر المحيط ٣: ٣١٨.

تثبتها الأشاعرة[١]، والأحوال التي ثبّتها البهشميّة[٢]، فكيف يكونون مشركين والأشاعرة موحّدين؟ مع أنّ الله تعالى كفّر النصارى بإثباتهم[٣] الأقانيم الثلاثة[٤] وليست هي إلاّ المعاني، وإذا لزم الكفر بإثبات ثلاثة معانٍ، فكيف لا يلزم بإثبات أكثر منها؟ وإن أراد الشرك الخفيّ فذلك لا يختصّ بهم، بل أكثرهم لا يكادون يخلصون منه، ولذلك قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾[٥]، وقال النبيّ ﷺ: «الشرك أخفى بين أُمّتي من النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة الصمّاء»[٦].

وأمّا سادسًا: فلأنّه ورد أنّ «الناس كبنيان واحد يشدّ بعضهم بعضًا»[٧]، أي أنّ الناس يحتاج بعضهم إلى بعض في أمر من أُمور معاده ومعاشه، ويحتاج المحتاج إليه في أمر آخر إليه، كما أنّ كلّ واحد من أجزاء البناء يحتاج إلى الآخر

---

(١) الأشاعرة أصحاب أبي الحسن الأشعري المنتسب إلى أبي موسى الأشعري، ومن أقواله: الباري تعالى عالم بعلم قادر بقدرة حيّ بحياة... وهذه الصفات أزليّة قائمة بذاته تعالى.. الخ. (الملل والنحل ١: ٩٤).

(٢) البهشميّة: أصحاب أبي هاشم عبد السلام، ويقال لهم: الذميّة لقولهم باستحقاق الذمّ لا على فعل، وقد شاركوا المعتزلة في أكثر ضلالاتها، وانفردوا عنهم بفضائح لم يسبقوا إليها (الفرق بين الفرق: ١٧٢، الملل والنحل ١: ٧٨).

(٣) في «ب»: (بإتيانهم) بدل من: (بإثباتهم).

(٤) الملل والنحل ١: ٢٢٤، تفسير الميزان ٥: ١٥٠.

(٥) سورة يوسف ١٢: ١٠٦.

(٦) معارج نهج البلاغة: ١٦٦، الإيضاح: ٢٨٧ نحوه.

(٧) تفسير الرازي ٢٧: ١٦٥، المحجّة البيضاء ٧: ٤٣٥ نحوه.

في إقامة البناء، وهو بعينه كلام الحكماء: الناس مدنيّون بالطبع[١]، وحينئذ كلّ من يَستمدّ من الناس ولا يمدّهم ليس لهذا الوجود إليه من حاجة كالقلندريّة[٢] الرافضة الذين يأكلون أرزاق الناس، ويلبسون ثيابهم، ويسكنون مساكنهم، ويستعينون بهم ولا يعينونهم[٣] بشيء أصلاً، فإن صحّ الخبر بصيغة الرافضة أو الرويفضة وجب حمله عليهم، وتكون الكلمتان بالقاف المنقّطة فوقها نقطتان والصاد المهملة، وتكون قد تصحّف على بعض الرواة في الكتابة لشدّة المجانسة بين الكلمتين.

ومن التشنيعات: ما قاله بعض الزيديّة: إنّ أئمّة الرافضة قد وضعوا مقالتين لشيعتهم لا يظهر أحدٌ قطّ عليهم:

إحداهما: القول بالبداء، فإذا أظهروا مقالًا أنّه سيكون لهم قوّة وشوكة وظهور ثمّ لا يكون الأمر على ما أخبروا به قالوا: بدا لله تعالى في ذلك.

وثانيتهما: القول بالتقيّة، وكلّما أرادوا تكلّموا به، فإذا قيل لهم ذلك ليس بحقّ وظهر لهم البطلان قالوا: إنّما قلناه تقيّةً وفعلناه تقيّةً.

---

(١) تفسير كنز الدقائق: ١٥٨.

(٢) القلندريّة: نسبة إلى قلندر، على وزن سمندر، يقال لجماعة من الدراويش الصوفيّة: قلندرية، وهم الذين نشروا الشعور، وأطالوا اللّحى وفتلوا الشوارب، ويحملون مسبحة ذات ألف حبّة على أعناقهم وجلود السباع على أكتافهم ولا يعرفون معنى التصوّف، ولا شيئًا من مراسم الدين، وأزاحوا نفوسهم من التكاليف العباديّة وصرفوا أوقاتهم في التكدّي والسؤال من الناس. (هامش شرح إحقاق الحقّ ١: ١٥٤، جامع السعادات ٣: ١٩، مستدركات أعيان الشيعة ٦: ٢٧).

(٣) في «ب»: (ويستغيثون بهم ولا يغيثونهم) بدل من: (ويستعينون بهم ولا يعينونهم).

جوابه وبالله التوفيق: أنّ هذا المعاند قد صدق فيه[١] هذا القول قول صادقنا عليه السلام: «إنّ النواصب أعداؤنا والزيديّة أعداؤنا وأعداء شيعتنا»[٢]، ونقول في جوابه: إنّ الإماميّة الآن لم يقولوا بالبداء ولم يصحّ نقله[٣] عن المتّهم، وعلى تقدير صحّته فهو خبرٌ واحدٌ يمكن حمله على النسخ، لقرب معناه منه، فإنّ البداء هو رفع الحكم الثابت بالشرع قبل وقت العمل به، والنسخ: رفع الحكم الشرعي بعد وقت العمل به. نعم هو منقول عن زيد بن عليّ عليه السلام من طرق الزيديّة وقرأته في بعض كتبهم فعليهم جوابه أو الالتزام[٤] به، وفي المثل: أقلب تصب[٥].

وأمّا التقيّة فكلّ مسلم لابدّ له من الاعتراف والعمل بها، وتلك[٦] ليست إظهار أمر قولًا أو فعلًا بخلاف ما في القلب على الإطلاق حتّى يدخل فيه النفاق، بل هي إظهار الباطل وكتمان الحقّ خوفًا من الأعداء، كما أنّ النفاق إظهار الحقّ وكتمان الباطل خوفًا منهم، وهي جائزة عقلًا وشرعًا، أمّا عقلًا: فلأنّ دفع الضرر واجب على الإطلاق والتقيّة من جملة دفع الضرر؛ لأنّا فرضنا جوازها عند الخوف لا مطلقًا. وأمّا شرعًا: فلقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن

(١) في «رض، ب»: (في)، والمثبّت لاستقامة المعنى.

(٢) الصراط المستقيم ٢: ٢٧٠.

(٣) في «ب»: (لم يعدلوا بالبداء ولم يصحّ فعله) بدل من: (لم يقولوا... نقله).

(٤) في «ب»: (الإلزام) بدل من: (الالتزام).

(٥) هذا مثل هكذا يكتب، وقريب منه: اقْلِب قَلّاب، هذا مثل يضرب لمن تكون منه السَّقطة فيتداركها بأن يَقلِبَها عن وجهتها ويصرفها إلى غير معناها. النهاية في غريب الحديث ٢: ٤٨١ ـ قلب.

(٦) في «رض، ب»: (ذلك)، والمثبّت هو الصحيح.

﴿تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾[١] وقُرئ تقيّة[٢]، وقضيّة عمّار بن ياسر مشهورة، وإليها الإشارة بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[٤] وغير ذلك من الآيات الدالّة على جواز كتمان الحقّ خوفًا.

ثمّ نقول: يا معشر الزيديّة، إن كنتم لا ترون التقيّة فما بالكم تنقلون علم مذهبكم من اليقاطين إلى الجرار[٥] تحت الأرض في زمن بني العبّاس حتّى سمّي مذهبكم مذهب الجرّة، أما كان على وجه الأرض له مكان يسعه إن كنتم لا تتّقون؟ أليس ذلك عين التقيّة إن كنتم تعقلون؟ ثمّ ما لكم تجبنون[٦] وتقعدون الآن ولا تخرجون؟ أما في الوجود فاطميّ مستحقّ للإمامة تبايعون؟ والأجر والثواب بالجهاد معه تكسبون؟ ولكنّكم صمٌّ بكمٌ عُميٌ فأنتم لا ترجعون.

ومن التشنيعات: ادّعاء الإماميّة أنّ الحسن العسكري عليه السلام مات وله خَلَفٌ وهو مهديّ هذه الأُمّة، والكلام عليه في مقامين:

أحدهما: أنّ موت الحسن عليه السلام كان في تاريخ تسع وخمسين ومائتين من الهجرة، واليوم تاريخ الهجرة سبع عشرة وسبعمائة، وعلى تقدير وجود الخَلَف أقلّ ما يكون عمره اليوم أربعمائة وثماني وخمسين سنة وستّة أشهر.

---

(١) سورة آل عمران ٣: ٢٨.

(٢) تفسير جوامع الجامع ١: ٢٧٦.

(٣) سورة النحل ١٦: ١٠٦، الكافي ٢: ٢٢٠، كمال الدين ١: ٥٠.

(٤) سورة البقرة ٢: ١٩٥.

(٥) الجَرَّةُ: إناء من خزف كالفخّار وجمعها: جَرٌّ وجرار؛ واليقاطين جمع اليقطين: شجر القرع. لسان العرب ٤: ١٣١، ١٣: ٣٤٥ ـ جرر، قطن.

(٦) في «رض»: (تخيفون)، والمثبّت من «ب».

وهذا غير ممكن أو مستبعد لوجهين: **أحدهما**: أنّه على خلاف العادة؛ ولذا قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «أعمار أُمّتي ما بين ستّين إلى سبعين»[١]، وثانيهما: أنّ أصحاب الأحكام[٢] يقولون: إنّ العمر الطبيعي لا يتجاوز عن مئة وعشرين سنة.

وثانيهما: ما تقدّم في الفصل الأوّل عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال: «اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي»[٣] فكيف يكون المهدي بن الحسن عليه السلام؟

والجواب عن [المقام] الأوّل: أمّا على تقدير الفاعل المختار فظاهر؛ لأنّ المختار يفعل ما يشاء، ويؤثر ما يريد، وليس لاختياره حدّ لايتجاوزه غير الإمكان، وهو حاصلٌ، وخلاف عادته واقع في أعمار جماعة معمّرين أدركوا الإسلام، منهم عبد المسيح بن بقيلة أدركه خالد بن الوليد في الحيرة وله ثلاثمائة وخمسون سنة، وما يُدرى كمْ عاشَ بعده، وهو القائل:

[الوافر]

حَلَبتُ الدَّهرَ أَشطره حياتي ... ونِلتُ من المُنى بلغ[٤] المزيدِ

وكافَحتُ الأُمورَ وكافَحَتْني ... ولم أحفَلْ بمعضلةٍ كَؤودِ

وكِدتُ أنالُ في الشرفِ الثُريّا ... ولكنْ لا سبيلَ إلى الخُلُودِ[٥]

---

(١) سنن ابن ماجة ٢: ١٤١٥، إرشاد القلوب ١: ٤٠.

(٢) أصحاب الأحكام هم جماعة من المنجّمين.

(٣) بل هو في الفصل الثاني، والخبر من المناقب للخوارزمي: ٦٢/ ٣١، كشف اليقين: ٤٦٧ فراجعه.

(٤) الأمالي: فوق.

(٥) أمالي المرتضى ١: ١٨٨، بحار الانوار ٥٤: ٣٨١، التذكرة الحمدونيّة ٦: ٣٩.

ومنهم: أبو الطمحان القيني[١] عاش مئتي سنة (وهو القائل:)[٢]

[الوافر]

حَنَتْني حَانِياتُ الدَّهرِ حتَّى ... كأنّي حَابِلٌ[٣] يَدنو لِصَيدِ

قَصيرُ[٤] الخطوِ يَحسَبُ مَن رآني ... ولستُ مقيّدًا أنّي بِقَيْدِ[٥]

ومنهم: النابغة الجعدي[٦] عاش في إحدى الروايات مئتي سنة، وهو القائل:

[المتقارب]

لبستُ أُناسًا فأفنَيتهُمُ ... وأفنيتُ بعدَ أُناسٍ أُناسَا

ثَلاثَةَ أهْلينَ أفنيتُهُم ... وكان الإلهُ هو المستآسا[٧]

المستآس: هو المستعاض[٨].

وإذا جاز خلاف عادته تعالى في هؤلاء فما ظنّك بالأولياء كرامة لهم، وقول النبيّ ﷺ: «أعمار أُمّتي...» الخبر محمول على الأغلب؛ لأنّ خلافه معلوم ضرورة،

---

(١) اسمه حنظلة بن الشرقيّ من بني كنانة ابن القَين (أمالي المرتضى ١: ١٨٥).

(٢) مابين القوسين سقط من «ب».

(٣) في الأمالي: (خاتل)، والحابل: الذي ينصب الحِبالة، وهي ما يصاد بها؛ وخاتل من التخاتل: التخادع، يقال للصائد إذا استتر بشيء ليرمي الصيد دَرَى وختل الصيد. لسان العرب ١١: ١٣٦ و١٩٩ ـ حبل، ختل.

(٤) في «ب»: (بصير).

(٥) أمالي المرتضى ١: ١٨٥، التذكرة الحمدونيّة ٦: ١٢.

(٦) اسمه قيس بن عبد الله بن عُدَس بن ربيعة بن جَعْدة بن كعب، ويكنّى أبا ليلى وهو أسنّ من النابغة الذبياني (أمالي المرتضى ١: ١٩٠).

(٧) ديوان النابغة الجعدي: ٩٨- أمالي المرتضى ١: ١٩١، التذكرة الحمدونيّة ٦: ٤٣.

(٨) اعتاضه منه واستعاضه: سأله العوض. لسان العرب ٧: ١٩٢ ـ عوض.

وأمّا على تقدير القول بالإيجاب فلجواز حدوث شكل غريب فلكيّ أوجب طول عُمر الخَلَف عليه السلام، والحكماء القائلون بالإيجاب لا ينكرون ذلك، وأمّا أصحاب الأحكام فلا[١] يمنعون ذلك أيضًا، وإنّما قالوا[٢]: أكثر ما يعطي كوكب واحدٌ من العمر من حيث هو مائة وعشرون سنة، وجاز أن ينضمّ إليه عندهم أسباب أُخر، فتتضاعف العطيّة مثل أن يتّفق طالع كثرة الهيلاجات[٣] فيه والكدخداهات[٤] كلّها في أوتاد الطالع ناظرة إلى بيوتها[٥]، ومع ذلك نظر السعود إليها من الأوتاد بالتثليث أو التسديس وسقط النحوس عنها، وحينئذ حكموا لصاحبه بطول العمر وتأخير الأجل حتّى يصير من المعمّرين المذكورين[٦].

ثمّ الذي يدلّ على أنّ الاستبعاد في طول عمر المهدي عليه السلام صادر عن محض التعصّب على حزب الله أنّهم لا ينكرون طول عمر نوح كما هو في القرآن، ولا يستبعدون بقاء الخضر وإلياس إلى يومنا هذا على ما رواه ابن جرير الطبري في تاريخه[٧]، ومسلمٌ في صحيحه[٨]، ولا يتعجّبون من ادّعاء وجود عيسى عليه السلام

---

(١) في «ب»: (لا) بدل من: (فلا).

(٢) في «رض»: (قاله)، والمثبّت من «ب» والمصدر.

(٣) الهيلاج: كلمة يونانيّة تعني عين الحياة، واصطلاح فلكيّ يستفيد منه المنجّمون لتعيين عمر الإنسان (فرهنگ معين ٤: ٥٢٣٣).

(٤) في المصدر: (والكدخدايات)، وما في المتن مطابق للنجم الثاقب، وفيه: كثرة الهيلاج يدلّ عندهم على طول العمر وكثرة الكدخداه يدلّ على سعادة الحياة.

(٥) أثبتناه من المصدر، وفي «رض»: (ثبوتها)، والعبارة مضطربة في «ب».

(٦) كتاب الأربعين: ٢٢٢، النجم الثاقب ٢: ٣٩١ نحوه، الآثار الباقية: ٨٧.

(٧) تاريخ الطبري ١: ٢٥٦.

(٨) صحيح مسلم ٨: ١٩٩.

وبقائه اليوم وظهوره في آخر الزمان.

ويدلّ على وجوده قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾[١] ولم يؤمن به أحد[٢] مذ نزلت هذه الآية إلى يومنا هذا، فلا بدّ من أن يكون ذلك آخر الزمان.

ويؤيّده ما رواه مسلم في (صحيحه) في حديث طويل في قصّة الدجّال، قال: «فينزل عيسى بن مريم عند المنارة البيضاء شرقيّ دمشق بين مهرودتين[٣] واضعًا كفّيه على أجنحة ملكين»[٤]. ويروون عن النبيّ ﷺ أنّ الدجّال موجود قبل زمان النبيّ ﷺ ويظهر في آخر الزمان، ورواه مسلم في صحيحه[٥].

والجواب عن المقام الثاني: أنّ قوله: «واسم أبيه اسم أبي» زيادة انفرد بها عبد الله بن موسى عن زائدة عن عاصم، واتّفق المحدّثون المسنِدون هذا الحديث إلى عاصم على عدم رواية هذا الزائد عنه، وذكرهم الحافظ أبو نعيم وعدَّهم ثمانية وعشرين رجلًا، كلّهم رووا الحديث عن عاصم، عن زرّ، عن عبد الله، عن النبيّ ﷺ، ولم يذكروا الزيادة[٦] كذا ذكره صاحب كتاب (البيان)[٧].

---

(١) سورة النساء ٤: ١٥٩.

(٢) في «ب»: (واحد) بدل من: (أحد).

(٣) بين مهرودتين، أي: بين ممصرتين، والممصرة من الثياب: التي فيها صفرة خفيفة. لسان العرب ٣: ٤٣٦ ـ هرد.

(٤) صحيح مسلم ٨: ١٩٨، بحار الأنوار ٥٤: ٩٨.

(٥) صحيح مسلم ٨: ١٨٩، الغيبة: ١١٤.

(٦) ذكر أخبار اصبهان ١: ٣٢٩، ٢: ١٦٥، إعلام الورى ٢: ٢٢٦، الكامل لابن عدي ٢: ٨٧.

(٧) البيان في أخبار صاحب الزمان عليه السلام: ٤٣٤ و٤٣٥.

ثمّ أوّلَ الزيادةَ على تقدير صحّتها بأن يكون الخبر اسم أبيه اسم ابني الحسن ابن عليّ، وقد حرّفه بعض الرواة.

ويحتمل عندي وجهًا آخر أحسن منه لفظًا، وهو أن يكون الخبر «اسم أبيه اسم ابني» بالباء والنون فحرّفه الراوي، ويؤيّده ما رواه محمّد بن يوسف الكنجي الشافعي في كتاب (البيان في أخبار صاحب الزمان) بإسناده عن حذيفة عن النبيّ ﷺ: «لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم واحد لبعث الله فيه رجلًا اسمه اسمي وخُلْقُه خُلْقي، يُكنّى أبا عبد الله، يُبايع له الناس بين الركن والمقام، يَرُدّ[1] الله به الدين وَيُفْتَحُ له فُتوحٌ فلا يبقى على ظهر[2] الأرض إلّا من يقول: لا إله إلّا الله، فقام سلمان رضي الله عنه فقال: يا رسول الله، من أيّ ولدك هو؟ قال: (هو)[3] من ولد ابني هذا، وضرب بيده على الحسين بن عليّ عليهما السلام»[4].

---

(١) في «رض»: (يؤيّد)، والمثبّت من «ب» والمصادر.

(٢) في عقد الدرر: (وجه).

(٣) مابين القوسين ليس في المصادر.

(٤) البيان في أخبار صاحب الزمان: ٤٦١ و٤٦٢، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ٣١، شرح إحقاق الحق ١٣: ١١١.

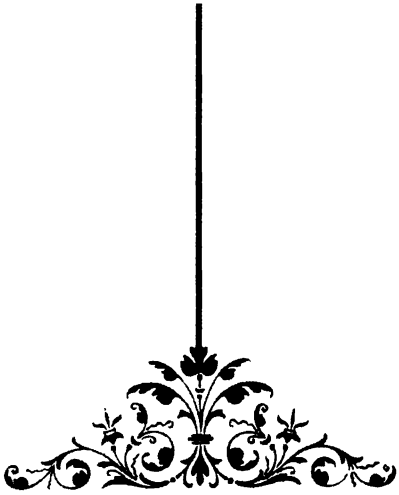

الخاتمة

اعلم أيّها الأخ في الدين وطالب الحقّ باليقين أنّي وإنْ نصرتُ لك مذهبَ الإماميّة، وحصرتُ الحقَّ في معتقد الاثني عشريّة، وذلّلتُ مطايا المطالب الصعاب، وأقررتُ عينك وعيون الأصحاب، وأوردتك شريعة زلال الحقّ، وأوضحت مزالّ أقدام أكثر الخلق، وألقَمتُك[1] قَفيّ[2] مرادِك السهيّ[3]، ولقّنتك الحجّة على مطلوبك البهي، لكن لا ينبغي أن تغترّ بشمولك اسم الشيعة والحبّ لأهل بيت صاحب الشريعة، وتهمل أعمال الجوارح وتهوّن ارتكاب المعاصي الطوالح، فإنّ شجرة اليقطين عند أوائل الشتاء ليست كالصنوبر في الدوام والبقاء، ولا الإنسان المنقوش على الجدار كنقوش الأنبياء والأئمّة الأطهار، ولا تأمن أن يكون كمال التشيّع هو مدار الغفران، فتحتاج إلى ضمّ أعمال الجوارح إلى ما في الجنان، أو تكون المحبّة شرطًا من شرائط الإيمان، فلا يَكون كافيًا في الوصول إلى الجنان، ولا تعوّل على الشفاعة فإنّ ثبوتها للصنف غير مستلزم للعموم، واستحقاقك النار من المعلوم، ولا تتّكل على التوبة فربّما لم تتّسم بالحصول أو يفوت شرط من شرائط القبول.

---

(١) ألقَمَه الطعام: جعله يلقمه. أقرب الموارد ٢: ١١٥٦ ـ لقم.

(٢) القَفِيّ: الضَيفُ المُكرَم، وما يكرم به من الطعام. تاج العروس ٢٠: ٩٤ ـ قفو.

(٣) في «رض» :(السهي)،والمثبّت من«ب»، والشهيّ: اللذيذ. أقرب الموارد ١: ٦١٩ ـ شهو.

وفي الجملة: التشيّعُ والعملُ الصالحُ مقرونانِ، وباجتماعهما فيك يتعاضدان ويتّفقان، فالمتشيّع العاصي بعصيانه أعرج كما أنَّ العامل العادل عنهم أعوج، وكفاك قول النبيّ ﷺ: «الكيّس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والأحمق من أتْبَعَ نفسَه هواها ثمّ تمنّى على الله»[١].

وما رواه الشيخ أبو جعفر الطوسيّ في (أماليه) بإسناده عن جابر بن يزيد الجُعفيّ، قال: خدمت سيّدنا الإمام أبا جعفر محمّد بن عليّ عليهما السلام ثماني عشرة سنة، فلمّا أردت الخروج ودّعته وقلت: أَفدني، فقال: «بعد ثماني عشرة سنة يا جابر»، قلت: نعم، إنّكم بحرٌ لا ينزف، ولا يبلغ قعره.

فقال: «يا جابر، بلّغ شيعتي عنّي[٢] السلامَ، وأَعلمهم أنّه لا قرابة بيننا وبين الله تعالى، ولا يتقرّب إليه إلّا بالطاعة له. يا جابر، مَنْ أطاع الله وأَحبَّنا فهو وليّنا، ومَنْ عصَى اللهَ لم ينفعْهُ حبُّنا»[٣].

والآن حيث وفينا بما وعدنا به حان[٤] أَن نقطع الكلامَ، حامدين الله تعالى على آلائه، ومصلّين على محمّد سيّد أَنبيائه وآله وأَصفيائه.

فرغ مصنّفها الملتجئُ [إلى][٥] الحرم العلويّ محمّد بن علّي الجرجانّي أعانَه الله على طاعته بمحمّد وكرام عترته عن نسخها يوم الجمعة ثالث جمادى الآخرة

---

(١) الفائق ١: ٣٩١، تنبيه الخواطر: ٢٢٣.

(٢) في «رض، ب»: (منّي)، والمثبّت من المصادر.

(٣) أمالي الطوسي: ٢٩٦، بحار الأنوار ٧٨: ١٨٢.

(٤) في «رض»: (جاز) بدل من: (حان).

(٥) أثبتناه من «ب».

لسنة ثمان وعشرين وسبعمائة في الحضرة العلويّة، والصلاة على سيّدنا رسول الله وآله الطاهرين، آمين[١] ربّ العالمين.

نهاية النسختين

جاء في آخر نسخة «رض»: بلغ تصحيحًا من النسخة المستنسخ منها، وهي معتبرة صحيحة، وجرى بحادي عشر شهر شوّال ١٠٩٦هـ، وكتبه مالكها الفقير لله محمّد بن رحيم البحراني عُفِيَ عنهما.

جاء في آخر نسخة «ب»: كتب على يد الفقير الحقير حسن بن عليّ الحلّي.

---

(١) في «ب»: (والحمد لله) بدل من: (آمين).

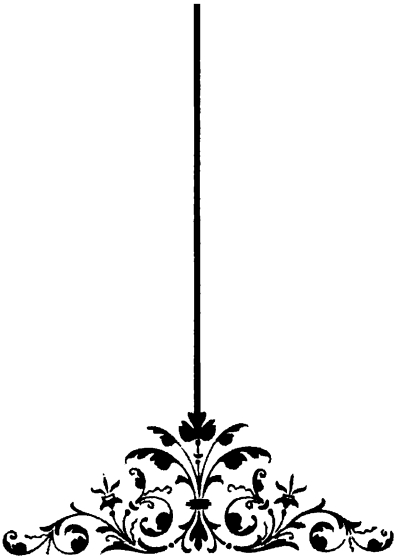

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي ...﴾	١٢٤	٨٧
﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥	٧٧، ١٣١، ١٦٩
سورة آل عمران		
﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ...﴾	٢٨	١٦٨
﴿وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾	١٤١	١٥٠
سورة النساء		
﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾	٥٩	٨٤
﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	٩٥	١٢٨
﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾	١٥٩	١٧٣
سورة الأعراف		
﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾	١٨٨	١٣٩

سورة يونس		
﴿أَفَمَن يَهِدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ ...﴾	٣٥	٨٩
سورة يوسف		
﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾	١٠٦	١٦٦
سورة النحل		
﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾	١٠٦	١٦٩
سورة الأنبياء		
﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ ...﴾	٧٣	١٤١
سورة الحج		
﴿وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ...﴾	٧٨	٩٧
سورة الشعراء		
﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾	٢١٤	١٠٧
سورة ص		
﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾	٦٢	١٦٥

فهرس الأَحاديث الشَّريفة

طرف الحديث	القائل	الصفحة
حرف الألف		
اثنا عشر خليفة كلهم من قريش	الرسول	١٣٥
أخبرني جبرئيل أنّهم يظلمونه ويمنعونه حقه..	الرسول	٧٠
اذا فقد الخامس من ولد السابع فالله الله في..	الكاظم	١٥٣
اذا كان يوم القيامة ينادون عليّ بن أبي طالب..	الرسول	٦٤
اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي	الرسول	١٧١، ١٧٣
أعمار أمتّي ما بين ستّين الى سبعين	الرسول	١٧٠، ١٧٢
اقرأ عمي السلام وقل له يقول لك جعفر لا..	الصادق	١٢٧
أما إنّك يا بن أبي طالب وشيعتك في الجنة..	الرسول	١٦٣
إنّ الله تعالى أمرني ان أنذر عشيرتي الأقربين..	الرسول	١٠٨
إنّ الدجال موجود قبل زمان النبيّ ﷺ ويظهر..	...	١٧٣
إنّ عليّ بن ابي طالب إمام أمتّي وخليفتي..	الرسول	١٥٠
إنّ عمّي دعا الى الرضا من آل محمّد وهو أعلم.	الصادق	١٢٣
إنّ في السماء حرسًا وهم الملائكة وفي الأرض..	الرسول	٦٥

إنّ النواصب أعداؤنا والزيديّة أعداؤنا..	الصادق	١٦٨
أنت أوّل من يرد عليَّ الحوض وأنت أوّل..	الرسول	٦١
إنّه سيكذب عليَّ	الرسول	١٦٥
اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي ما..	الرسول	٥٣
حرف الباء		
بعد ثماني عشرة سنة يا جابر..	الصادق	١٧٨
حرف الخاء		
خرج مخرج آبائه عليهم السلام	الصادق	١٢٦
حرف الراء		
رحم الله عمّي زيدًا	الصادق	١٢٦
رحم الله عمّي زيدًا إنّه دعا إلى الرضا من..	الصادق	٩٦، ١٢٠
٧٢١		
حرف السين		
ستفترق أمتّي على ثلاث وسبعين فرقة واحدة.	الرسول	٧١
السلام عليك كيف أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله..	عليّ	٥٩
سيظهر في آخر الزمان قوم يقال لهم الرافضة	...	١٦٣

حرف الشين		
الشرك أخفى بين أمتّي من النملة السوداء..	الرسول	١٦٦
حرف الصاد		
صدق عمّي زيد	الصادق	١٢٠
حرف الطاء		
طوبى لمن أدرك قائم آل بيتي وهو يأتم به..	الرسول	١٤٩
حرف العين		
عليّ سيّد الوصيّين وإمام المتّقين وقائد الغر..	الرسول	١١٢
العمري ثقتي فما أدّى إليك عنّي فعنّي يؤدّي...	الحسن	١٤٥
العمري وابنه ثقتان فما أديا إليك فعني..	الحسن	١٤٥
حرف الفاء		
فينزل عيسى بن مريم عند المنارة البيضاء..	الرسول	١٧٣
حرف القاف		
قد أتاكم أخي ثمّ التفت إلى الكعبة فضربها..	الرسول	٦٣
حرف الكاف		
الكيّس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت..	الرسول	١٧٨
كيف تقتبس العلم ممن يجوّز الخطأ على جدّك..	الباقر	٩٥

حرف اللام		
لا تبكي فإنّي اذا دعيت غدًا الى ربّ العالمين..	الرسول	٦١
لا تخلوا الأرض من قائم بحجّة إمّا ظاهر..	عليّ	١٥٢
لا والله ما رغب فيها ولا في الدنيا يومًا قط..	عليّ	١٥١
لا يتقدّمك بعدي إلّا كافر وإنّ أهل ..	الرسول	١١١
لست من رجالي ولا الزمان زماني	الصادق	١٣٠
لمّا أسري بي الى السماء ثمّ من السماء الى..	الرسول	٦٣
لمّا دخلت الجنّة رأيت فيها شجرة تحمل الحليّ..	الرسول	٦٣
لو ظفر لوفى	الصادق	١٢٣
لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم واحد لبعث الله..	الرسول	١٧٤
حرف الميم		
من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة..	الرسول	٨٤
من يخرج إلى هذا المشرك يقتله وله على الله..	الرسول	١٠٩
المهديّ من ولدي اسمه اسمي وكنيته كنيتي..	الرسول	١٤٩
حرف النون		
الناس كبنيان واحد يشدّ بعضهم بعضًا	الرسول	١٦٦

حرف الهاء		
هلك فيَّ اثنان محبّ غال ومبغض قال	عليّ	٧٣
هما إمامان قاما أو قعدا	الرسول	١٠٠، ١٢٥
حرف الواو		
والله الذي لا اله إلا هو وحقّ صاحب هذا..	الصادق	١٢٧
ويل لمن سمع داعيته فلم يجبه	الصادق	٩٧
حرف الياء		
يا أبا الحسن إنّ الامانات ليست بالمثال ولا..	الباقر	١٢٤
يا أبا الحسن كلم الشمس فإنّها تكلّمك فقال..	الرسول	٦٢
يا أمّ سلمة قومي فافتحي له الباب فإنّ..	الرسول	١١١
يا أمّ سلمة هو عليّ بن أبي طالب لحمه من..	الرسول	١١١
يا أمير المؤمنين لا تقس أخي زيدًا إلى زيد بن..	الرضا	٩٦
يا أنس أوّل من يدخل علينا أمير المؤمنين و..	الرسول	١١٠
يا جابر إذا أدركت ولدي الباقر فأقرئه منّي..	الرسول	١٤١
يا جابر بلّغ شيعتي عنّي السلام وأعلمهم..	الصادق	١٧٨
يا حسين أنت الإمام ابن الإمام تسعة من..	الرسول	١٤٢

يا سماعة من شرّ الناس. يا سماعة من شرّ..	الصادق	١٦٤
يا عليّ اذا كان يوم القيامة أخذت بحجزة الله..	الرسول	٦٠
يا عليّ إنّ الله قد غفر لك ولأهلك وشيعتك..	الرسول	٦١
يا عليّ تختّم باليمين تكن من المقرّبين قال يا..	الرسول	٦٤
يا عليّ مثلك في أمتّي مثل عيسى بن مريم..	الرسول	٦٠
يا قنبر من هؤلاء فقال هؤلاء شيعتك فقال..	عليّ	٦٩
يدخل أمتّي الجنة سبعون ألفًا بغير حساب..	الرسول	٦٥
يمرقون من الدين	الرسول	١٦٤

فهرس الأعلام

الأسماء

حرف الألف

إبراهيم بن محمّد بن ميمون: ١٤١

أحمد بن إسحاق: ١٤٤، ١٤٥

أحمد بن الحسين: ١٤٩

أحمد بن محمّد بن سعيد: ١٤١

أحمد بن محمّد بن مخزوم: ١٣٨

أحمد بن يحيى السوسي: ١٣٥

أحمد بن يحيى المكتب: ٩٦

أسد بن عويلم: ١٠٨

الأصبغ بن نباتة: ١٥١

الياس: ١٧٣

أنس بن مالك: ٦٤، ١٠٩، ١٣٦

حرف الثاء

ثابت بن دينار: ١٥٠

ثعلبة بن ميمون: ١٥١

حرف الجيم

جابر بن جابر بن سمرة: ١٣٦

جابر بن عبد الله الأنصاري: ٦٣، ١٢٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٤١، ١٤٩، ١٥٠

جابر بن يزيد الجعفي: ١٤٩، ١٧٨

جعفر بن عليّ بن نجيح: ١٤١

جعفر بن عليّ الهادي: ١٤٣

جعفر بن محمّد: ٩٦، ٩٧

جعفر بن محمّد بن مسرور: ١٤٩

حرف الحاء

الحارث بن الخزرج: ١١٠

الحارث بن المغيرة: ١٥١

حذيفة بن أسيد: ١٣٧

حذيفة بن اليمان: ١٣٧، ١٧٤

الحسن بن الحسين العرني: ١٤١

الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام: ٧٧، ٩٨-١٠٢، ١١٥، ١١٩، ١٢٤، ١٣٧، ١٣٨

حسن بن عليّ الحلي: ١٧٩

الحسن بن عيسى بن محمّد بن عليّ: ١٥٣

الحسن بن محمّد بن عبد الواحد: ١٤١

الحسين بن إسماعيل: ١٢٤

الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام: ٧٧، ٩٨-١٠٢، ١١٥، ١١٩، ١٢٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٧٤

الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ: ١٢٨

الحسين بن محمّد بن سعيد: ١٤١

الحسين بن محمّد بن عامر: ١٤٩

حرف الخاء

خالد بن الوليد: ١٧٠

الخضر ﷺ: ١٧٣

حرف الدال

دحية الكلبي: ٥٩

حرف الزاء

زائدة: ١٧٣

زر بن حبيش: ١٧٤

زيد بن أرقم: ١٣٦

زيد بن ثابت: ١٣٦

زيد بن عليّ بن الحسين: ٥٠، ٦١، ٧٣، ٧٤، ٩٥-٩٨، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٢٠، ١٢٣-١٣١، ١٣٨، ١٤١، ١٦٤، ١٦٨

زيد بن موسى بن جعفر: ٩٦

حرف السين

سعد بن عبد الله: ١٥١، ١٥٣

سعد بن مالك: ١٣٧

سعيد بن جبير: ٥٩، ١٥٠

سعيد بن محمّد القطان: ١٢٤

سفيان الثوري: ١٣٥

سلمان الفارسي: ٦٤، ٧٤، ١٣٦، ١٧٤

سليمان بن جرير: ٩٨

سليمان بن سفيان المسترق: ١٥١

سماعة بن مهران: ١٦٤، ١٦٥

حرف الصاد

صالح بن صالح بن بشر: ١٣٨

صالح بن صالح بن عليّ: ٩٩

صدقة بن أبي موسى: ١٢٤

حرف العين

عاصم: ١٧٣، ١٧٤

العباس بن أبي عمرو: ١٢٤

عبد الرحمن بن أبي ليلى: ٧٠

عبد العزيز بن أبان: ١٣٥

عبد الله بن أنس: ١٠٨

عبد الله بن جعفر الحميري: ١٤٤، ١٤٥

عبد الله بن جعفر الصادق: ١٢٧

عبد الله بن الحسن: ١٢٧

عبد الله بن السراج: ١٢٨

عبد الله بن عامر: ١٤٩

عبد الله بن محمّد السلمي: ١٢٤

عبد الله بن محمّد الطيالسي: ١٥١

عبد الله بن مسعود: ١٣٥، ١٣٦

عبد المسيح بن بقيلة: ١٧٠

عثمان بن عفان: ٧٠، ٨٩، ٩٩

عليّ بن أبي طالب ﷺ: ٥٠، ٥٩-٦٦، ٦٩-٧١، ٧٣، ٧٤، ٨٩، ٩١، ٩٥، ٩٨-١٠١، ١٠٧،

١١٠، ١٠٨-١١٢، ١١٨، ١٣٠، ١٣٧، ١٣٨،
١٥٠-١٥٢، ١٦٣، ١٦٤
عليّ بن أبي عليّ: ١٢٠
عليّ بن البقال: ١١٩
عليّ بن جعفر: ١٥٣
عليّ بن عثمان: ١٥٠
عمار بن ياسر: ٧٤، ١٣٧، ١٦٩
عمر بن الخطاب: ٧٠، ٨٩، ١١٥، ١٣٦
عمران بن الحصين: ١٣٧
عمرو بن سعيد: ١٥٢
عمرو بن موسى الوجيهي: ١٤١
عيسى بن مريم عليه السلام: ١٤٣، ١٥٦، ١٧٣

حرف الغين

غالب بن أبي طلحة: ١٢٦

حرف الفاء

فضالة بن أيوب: ١٤٩
فضيل بن خديج: ١٥٢

حرق القاف

القاسم بن خليفة: ١٣٨
قنبر: ٦٩
قيس بن سعد: ٧٤

حرف الكاف

كثير بن زيد: ١٢٧
كميل بن زياد: ١٥٢

حرف الميم

حرف الميم
مالك الجهني: ١٥١
محمّد بن إبراهيم الطالقاني: ١٢٤
محمّد بن أبي عبد الله الكوفي: ١٥٠
محمّد بن أبي عمير: ١٤٩
محمّد بن أبي القاسم: ١٥٢
محمّد بن إسحاق: ٦٠
محمّد بن إسماعيل: ١٥٠
محمّد بن بكير: ١٣٨، ١٣٩
محمّد بن جعفر بن محمّد ابن النجار: ١٣٨
محمّد بن جمهور: ١٤٩
محمّد بن الحسن: ١٥٢، ١٥٣
محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد: ١٤٩، ١٥٠
محمّد بن الحسن الصفار: ١٤٩، ١٥٠
محمّد بن رحيم البحراني: ١٧٩
محمّد بن سعيد: ١٢٤
محمّد بن عبد الرحيم: ١٢٤
محمّد بن عبد الله: ١٤٤، ١٤٥
محمّد بن عبد الله الحافظ أبي بكر: ٦٠
محمّد بن عبد الله بن الحسن: ٩٨، ١٢٧
محمّد بن عبد الله الفزاري: ١٤١

محمّد بن عليّ الجرجاني: ١٧٨
محمّد بن عليّ السندي: ١٥٣
محمّد بن عليّ بن شاذان: ١٤١
محمّد بن عليّ الكوفي: ١٥٢
محمّد بن عليّ ماجيلويه: ١٥٢
محمّد بن عليّ المقري: ١٣٥
محمّد بن الفرات: ١٥٠
محمّد بن القاسم بن زكريا: ١٣٨
محمّد بن القاسم بن عليّ بن الحسين: ٩٨
محمّد بن موسى بن المتوكل: ١٥٠
محمّد بن يحيى: ١٤٤، ١٤٥
محمّد بن يحيى الصولي: ٩٦
محمّد بن يزيد النحوي: ٩٦
محمّد بن يوسف الكنجي: ١٧٤
مسروق: ١٣٥
مسلم بن الحجاج: ١٧٣
معاوية بن وهب: ١٤٩
المفضل بن صالح: ١٤٩
المقداد بن الأسود: ٧٤، ١١٢
منذر بن محمّد بن قابوس: ١٥١
موسى عليه السلام: ٩١، ١٠٨، ١١١، ١٥٤

حرف النون

نصر بن مزاحم المنقري: ١٥٢
النضر بن السري: ١٥١
نوح عليه السلام: ١٧٣

حرف الهاء

هارون عليه السلام: ٩١، ١٠٨، ١١١، ١٥٤، ١٥٥
هارون بن موسى: ١٣٨
هشام بن يونس: ١٣٨

حرف الواو

واثلة بن الأسقع: ١٣٧
واصل بن عطاء: ٩٥، ١٣١

حرف الياء

يحيى بن زيد بن عليّ: ١٣٠، ١٣٨
يحيى بن عبد الله: ١٢٧
يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين: ٩٨
يحيى بن يعلى الأسلمي: ١٤١

الكُنى

ابن أبي عبدون: ٩٦
ابن جرير الطبري: ١٧٣
ابن عباس = عبد الله بن عباس: ٥٩، ١١١، ١٣٦، ١٥٠، ١٧٤
أبو أمامة: ١٣٦
أبو أيوب الأنصاري: ١٣٧

أبو بكر: ٧٠، ٨٩، ٩٥، ٩٨، ٩٩، ١١٥
أبو الجارود: ٩٨، ١٠٥، ١٢٨، ١٣١
أبو جعفر الطوسي: ١٦٤، ١٧٨
أبو جعفر الكليني: ١٤٣
أبو الحسين البصري: ٨١، ٨٢
أبو حمزة: ١٤٩
أبو حنيفة: ٩٨
أبو خالد الواسطي: ٩٨، ١٢٧، ١٤١
أبو ذر الغفاري: ٧٤، ١٣٦
أبو رافع مولى رسول الله ﷺ: ١٠٧
أبو سعيد الخدري: ١٣٦
أبو الشوارب: ١٤٢، ١٤٣
أبو الطمحان القيني: ١٧١
أبو عبد الله الكوفي الزيدي: ١١٩، ١٢٠
أبو عبيدة بن الجراح: ٨٩
أبو عمرو: ١٤٤
أبو عيسى بن المتوكل: ١٤٢
أبو قتادة الأنصاري: ١٣٧
أبو لهب: ١٠٨
أبو مسلم الخراساني: ١٣٠
أبو المفضل: ١٤٠
أبو نضر: ١٢٤
أبو نعيم الحافظ: ١٧٤
أبو هريرة: ١٣٦

الألقاب

الأشقر: ٧٤
الأعمش: ٥٩، ٦١
الباقر = محمّد بن عليّ عليه السلام: ٩٥، ٩٧، ١٠٥، ١٢٤، ١٢٨، ١٣١، ١٣٨، ١٤١، ١٤٩
الجاحظ: ٨١
الجواد = محمّد بن عليّ عليه السلام: ١٣٨
الجوهري: ٦٩
الخوارزمي = موفق بن أحمد: ٥٩، ٧٠، ١٦٤
الدجال: ١٧٣
الرسول ﷺ: ٥٩-٦٥، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٨، ٨١، ٩١، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٧-١١٢، ١١٥، ١١٨، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٨، ١٣٥-١٤٢، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٣، ١٥٩-١٦٥، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٨، ١٧٩
الرضا = عليّ بن موسى عليه السلام: ٩٦، ١٣٨
السامري: ١٥٥
السجاد = عليّ بن الحسين عليه السلام: ٦٠، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٣٨، ١٤١
الشعبي: ١٣٥
الشهرستاني: ١٠٥
الصادق = جعفر بن محمّد عليه السلام: ٦٥، ١٠٥، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٦٢-١٣١، ١٣٨، ١٦٤،

١٦٨، ١٧٨
الصدوق = محمّد بن عليّ بن بابويه: ٩٦، ١٠٥، ١٢٠، ١٢٤، ١٣٥، ١٤٩
العسكري = الحسن بن عليّ عليه السلام: ١٣٨، ١٤٢-١٤٥، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٩، ١٧٠
علم الهدى: ١٥٢، ١٥٦
العمري: ١٤٣-١٤٥
الكاظم = موسى بن جعفر عليه السلام: ٩٦، ١٢٧، ١٣٨، ١٥٣
الكعبي: ٨١
المأمون: ٩٦
المستعين: ٩٨
المسعودي: ١٤١
المعتصم: ٩٨
المفيد: ١٥٤
المنصور: ٦١
المهدي عليه السلام: ١٠٢، ١٣٨، ١٤٩، ١٥٠-١٥٣، ١٥٧، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢
النابغة الجعدي: ١٧١
الناصر = الناصر الأطروش: ٦٥، ١٠١، ١١٩، ١٤٢، ١٥٥
الهادي = عليّ بن محمّد عليه السلام: ١٣٨

النِّساء

أُمّ سلمة: ١١١، ١١٢، ١٣٧
زينب بنت جحش: ١١١
عائشة: ١٣٧
فاطمة الزهراء عليها السلام: ٦١، ٧١، ٩٠، ١٠١، ١٢٤، ١٣٧
نرجس: ١٤٣

فهرس الفرق والمذاهب

الإسماعيليّة: ٧٣، ٨٤
الأشاعرة: ٨١، ١٦٦
الإماميَّة: ٥٣، ٥٤، ٥٩، ٧٢-٧٤، ٨١، ٨٨، ٩٩، ١٠٠، ١١٢، ١١٨، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٥، ١٤٥، ١٥٢، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٧
أهل السنة: ٥٣، ٥٩
البتريّة: ٩٧
الجارودية: ٧٣، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٣٢
الجمهور: ٧٠، ١٥٣
الحنفيّة: ١٠٠
الخوارج: ٨١، ١٦٤
الرافضة: ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧
الزيديّة: ٥٣، ٥٤، ٧٢-٧٦، ٨٤، ٨٨، ٩٠، ٩٥، ٩٧، ١٠٥، ١٠٦، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٧-١٦٩
السلمانيّة: ٧٣
السليمانيّة: ٩٧-٩٩
السنّة: ١٥٦
الشيعة: ٦٩-٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٦-٧٨، ١٥٤-١٥٦، ١٦٨، ١٧٧، ١٧٨
الصالحيّة: ٧٣، ٩٧، ٩٩
الغلاة: ٧٣
الفطحية: ١٤٥، ١٥٣
القاسطون: ٩٥، ١٠٧
القطعيّة: ١٤٥
القلندريّة: ١٦٧
الكيسانيّة: ١٥٣
المارقون: ٩٥، ١١٢، ١٦٤
المعتزلة: ٨١، ٨٨، ٩٥، ١٠٠
الناكثون: ٩٥، ١١٢
الناووسيّة: ١٥٣
النجدات: ٨١
النصارى: ١٦٦
النواصب: ١٦٨
الواقفيّة: ١٥٣

فهرس الأشعار

الصدر	القافية	القائل	الصفحة
أظن الحلم دل عليَّ قومي	الحليمُ	قيس بن زهير	٥٤
ألا لا يجهلن أحد علينا	الجاهلينا	عمرو بن كلثوم	٥٤
حلبت الدهر أشطره حياتي	المزيد	عبد المسيح	١٧٠
حنتني حانيات الدهر حتى	الصيد	أبو الطمحان	١٧١
ضربته بالسيف وسط الهامه	هدامه	علي عليه السلام	١٠٩
فنحن سادات قريش	فينا	زيد بن عليّ	١٣٩
لبست أناسًا فأفنيتهم	أناسا	النابغة الجعدي	١٧١
وبعض الحلم عند الجهل	إذعان	الفند الزماني	٥٥
ولم تزل قلّة الإنصاف قاطعة	رحم	المتنبي	٧٦

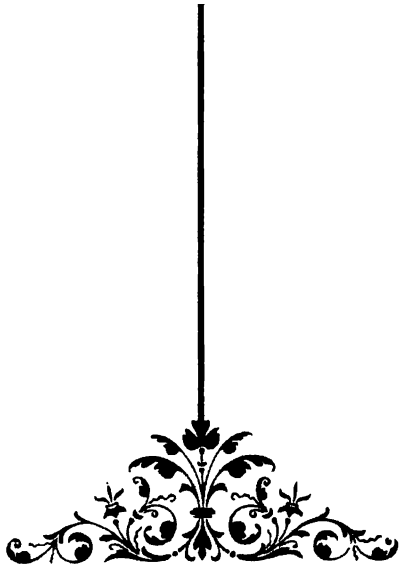

مصادر التحقيق

- القرآن الكريم.

١. **الآثار الباقية عن القرون الخالية**، البيروني، أبو ريحان، تحقيق وتعليق: پرويز اذكاني، ميراث مكتوب، ط١، ١٣٨٠ش.

٢. **إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات**، الحرّ العاملي، محمّد بن حسن، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، ١٤٢٥هـ.

٣. **الاحتجاج**، الطبرسي، أحمد بن عليّ بن أبي طالب، تحقيق: السيّد محمّد باقر الخرسان، دار النعمان للطباعة والنشر ـ النجف الأشرف، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٤. **اختيار معرفة الرجال**، الكشّي، أبو عمرو محمّد بن عمر بن عبد العزيز، طبعة كربلاء.

٥. **إرشاد القلوب**، الديلمي، الحسن بن محمّد، الشريف الرضي، المطبعة: أمير ـ قم، ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٣٧٤ش.

٦. **اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين**، الرازي فخر الدين، محمّد بن عمر الخطيب، تحقيق: عليّ سامي النشار، طبعة: دار النهضة المصريّة ـ القاهرة، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٨م.

٧. **إعلام الورى بأعلام الهدى**، الطبرسي، الفضل بن الحسن، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم المشرّفة، ط١، ربيع الأوّل ١٤١٧هـ.

٨. **أعيان الشيعة**، الأمين العاملي، السيّد محسن، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٩. **أقرب الموارد**، الشرتوني، سعيد الخوري، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ـ قم، ١٤٠٣هـ.
١٠. **الأمالي**، الشريف المرتضى، عليّ بن الطاهر أبي أحمد الحسين، تحقيق: السيّد محمّد بدر الدين النعساني الحلبي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ـ قم، ط١، ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م.
١١. **الأمالي**، الطوسي، محمّد بن الحسن، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميّة ـ مؤسّسة البعثة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ـ قم، ط١، ١٤١٤هـ.
١٢. **الأمثال والحكم المستخرجة من نهج البلاغة**، الغروي، محمّد، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم المقدّسة، ط٣، ١٤١٥هـ.
١٣. **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: جمال الدين القفطي (ت ٦٤٦هـ)، طبع القاهرة، ١٣٧٧هـ
١٤. **الإيضاح**، ابن شاذان، الفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري، تحقيق وإخراج: السيّد جلال الدين الحسيني الأُرموي، مؤسّسة انتشارات الجامعة ـ طهران، ١٣٦٣ش.
١٥. **بحار الأنوار**، المجلسي، محمّد باقر، مؤسّسة الوفاء ـ بيروت، ط٢ المصحّحة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
١٦. **البحر المحيط في أُصول الفقه**، الزركشي، بدر الدين محمّد بن بهادر بن عبد الله، تحقيق: الدكتور محمّد محمّد ثامر، دار الكتب العلميّة ـ

بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٧. **البيان في أخبار صاحب الزمان**عليه السلام، الكنجي الشافعي، أبو عبد الله محمّد بن يوسف القرشي، تحقيق: الدكتور محمّد هادي الأميني، شركة الكتبي للطباعة والنشر ـ بيروت، ط٤، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٨. تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزاق الحسيني، المحقّق: مجموعة من المحقّقين، دار الفكر- بيروت، ١٤١٤هـ.

١٩. **تاريخ الإسلام**، الذهبي، محمّد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٠. **تاريخ الأُمم والملوك**، الطبري، محمّد بن جرير، مراجعة وتصحيح: نخبة من العلماء، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، ط٤، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢١. **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن عليّ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م

٢٢. **تاريخ الخلفاء**، السيوطي، جلال الدين، تحقيق: لجنة من الأُدباء، نشر وتوزيع: دار التعاون عبّاس أحمد الباز ـ مكّة المكرّمة، المطبعة: مطابع معتوق اخوان ـ بيروت.

٢٣. التاريخ الصغير، البخاري، إسماعيل بن ابراهيم، تحقيق: محمود

ابراهيم زايد ، طبع ونشر: دار المعرفة-بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٤. التاريخ الكبير، البخاري ، إسماعيل بن ابراهيم، نشر :المكتبة الإسلامية -دياربكر-تركيا.

٢٥. **تاريخ مدينة دمشق**، ابن عساكر، أبو القاسم عليّ بن الحسن الشافعي، تحقيق: عليّ شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، ١٤١٥هـ.

٢٦. **تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة**، الحسيني الاسترآبادي، السيّد شرف الدين عليّ، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عجل الله فرجه ـ قم المقدّسة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٣٦٦ش.

٢٧. **تحرير الأحكام**، العلّامة الحلّي، جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهّر، تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري، مطبعة الاعتماد ـ قم، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٨. **التحفة السنيّة في شرح النخبة المحسنيّة**، الجزائري، السيّد عبد الله، مخطوط.

٢٩. **تذكرة الأولياء**، عطار نيشابوري، أبو حامد محمّد بن إبراهيم فريد الدين، تقديم: الميرزا محمّد خان القزويني، چاپخانه مركزي ـ طهران، طبعة على نسخة نيكلسون، ط٥.

٣٠. **التذكرة الحمدونيّة**، ابن حمدون، محمّد بن الحسن بن محمّد بن عليّ تحقيق: إحسان عبّاس وبكر عبّاس، دار صادر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٦م.

٣١. **تراجم الرجال**، الحسيني، السيّد أحمد، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ـ قم المقدّسة، مطبعة صدر، ١٤١٤هـ.

٣٢. **تفسير جوامع الجامع**، الطبرسي، الفضل بن الحسن، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم المقدّسة، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٣. **تفسير الرازي**، الرازي فخر الدين، محمّد بن عمر الخطيب، ط٣.

٣٤. **تفسير العيّاشي**، العيّاشي، محمّد بن مسعود، تحقيق: السيّد هاشم الرسولي المحلّاتي، المكتبة العلميّة الإسلاميّة ـ طهران.

٣٥. **تفسير فرات**، الكوفي، فرات بن إبراهيم، تحقيق: محمّد الكاظم، مؤسّسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي ـ طهران، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٣٦. **تفسير كنز الدقائق**، القميّ المشهدي، الشيخ محمّد بن محمّد رضا، تحقيق: حسين درگاهي، مؤسّسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٣٦٦ش.

٣٧. **تفسير الميزان**، الطباطبائي، السيّد محمّد حسين، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم المقدّسة.

٣٨. **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، الباقلاني، أبو بكر محمّد بن الطيّب، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسّسة الكتب الثقافيّة ـ بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٣٩. **تنبيه الخواطر ونزهة النواظر**، ورّام بن أبي فراس المالكي الأشتري، دار الكتب الإسلاميّة ـ طهران، ط٢، ١٣٦٨ش.

٤٠. **التنبيه والإشراف**، المسعودي، أبو الحسن عليّ بن الحسين، دار صعب

ـ بيروت.

٤١. **الثاقب في المناقب**، ابن حمزة الطوسي، تحقيق: نبيل رضا علوان، مؤسّسة أنصاريان للطباعة والنشر ـ قم المقدّسة، ط٢، ١٤١٢هـ.

٤٢. **جامع الخلاف والوفاق بين الإماميّة وبين أئمّة الحجاز والعراق**، القميّ، عليّ بن محمّد السبزواري، تحقيق: الشيخ حسين الحسيني البيرجندي، انتشارات زمينه سازان ظهور امام عصر عجل الله فرجه الشريف، ط١، مطبعة پاسدار اسلام ـ قم.

٤٣. **جامع السعادات**، النراقي، ملّا محمّد مهدي، تحقيق وتعليق: السيّد محمّد كلانتر، دار النعمان للطباعة والنشر ـ النجف الأشرف.

٤٤. **جمهرة أشعار العرب**، القرشي، محمّد بن أبي الخطّاب، دار صادر ـ بيروت.

٤٥. **جمهرة الأمثال**، العسكري، أبو هلال، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ عبد المجيد قطامش، دار الجيل ـ بيروت، ط٢، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٤٦. **حلية الأولياء**، أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط٥، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٤٧. **الحياة السياسيّة والفكريّة للزيديّة في المشرق الإسلامي**، العمرجي، أحمد شوقي إبراهيم، مكتبة مدبولي ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٨. **الدرّ النظيم**، الشامي المشغري، يوسف بن حاتم، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم المقدّسة.

٤٩. **ديوان الإمام علي** عليه السلام، ميبدي، حسين بن معين الدين، تحقيق:

مصطفى زماني، دار نداء الإسلام للنشر ـ قم، ط١، ١٤١١هـ.

٥٠. **ديوان الحماسة**، أبو تمّام الطائي، حبيب بن أوس، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد صالح، سلسلة خزانة التراث.

٥١. **ديوان المتنبّي**، المتنبّي، أبو الطيّب أحمد بن الحسين الكندي الكوفي، شرحه وضبطه: عليّ العسيلي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٥٢. **ديوان النابغة الجعدي**، النابغة الجَعدي، قيس بن عبد الله، جمع وتحقيق: الدكتور واضح صمد، دار صادر ـ بيروت، ط١.

٥٣. **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**، آغا بزرگ الطهراني، دار الأضواء ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٥٤. **ذكر أخبار إصبهان**، أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، بريل ـ ليدن، ١٩٣٤م.

٥٥. رياض العلماء وحياض الفضلاء ، الميرزا عبد الله الأفندي الأصبهاني.، تحقيق : السيد احمد الحسيني ، طبع ونشر : مؤسّسة التاريخ العربي، ط١، ١٤٣١هـ. ٢٠١٠م.

٥٦. **ربيع الأبرار ونصوص الأخبار**، الزمخشري، محمود بن عمر، تحقيق: عبد الأمير مهنّا، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٥٧. **رجال الشيخ الطوسي**، الطوسي، محمّد بن الحسن، تحقيق وتعليق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، المكتبة والمطبعة الحيدريّة في النجف،

ط١، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.

٥٨. **الزيديّة**، الصاحب بن عبّاد، تحقيق: د. ناجي حسن، طبعة: الدار العربيّة للموسوعات ـ بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٥٩. **سرّ السلسلة العلويّة**، أبو نصر البخاري، سهل بن عبد الله، تقديم وتعليق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، مكتبة الشريف الرضي، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٣٧١ش.

٦٠. **سنن ابن ماجة**، القزويني، محمّد بن يزيد، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٦١. **سير أعلام النبلاء**، الذهبي، محمّد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: حسين الأسد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٦٢. **الشافي في الإمامة**، الشريف المرتضى، عليّ بن الطاهر أبي أحمد الحسين، مؤسّسة إسماعيليان ـ قم، ط٢، ١٤١٠هـ.

٦٣. **شرح إحقاق الحق**، المرعشيّ النجفي، تعليق وتصحيح: آية الله المرعشيّ النجفي، السيّد إبراهيم الميانجي، مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفي ـ قم، إيران.

٦٤. **شرح الأخبار**، المغربي، القاضي النعمان، تحقيق: السيّد محمّد الحسيني الجلالي، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم المقدّسة، ط٢، ١٤١٤هـ.

٦٥. **شرح نهج البلاغة**، ابن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، ط١، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م.

٦٦. **الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربية**، الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٦٧. **صحيح مسلم**، النيسابوري، مسلم، دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

٦٨. **الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم**، العاملي النباطي، عليّ بن يونس، تحقيق: محمّد باقر البهبودي، المكتبة المرتضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة، ط١، ١٣٨٤ش.

٦٩. **طبقات أعلام الشيعة ـ الحقائق الراهنة**، آغا بزرگ الطهراني، تحقيق: عليّ نقي المنزوي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٩٧٥م.

٧٠. **العبر وديوان المبتدأ والخبر (تاريخ ابن خلدون)**، ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمّد، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٧١. **عقد الدرر في أخبار المنتظر**، المقدسي، يوسف بن يحيى السلمي الشافعي، تحقيق: عبد الفتّاح محمّد الحلو، عالم الفكر ـ القاهرة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٧٢. **العقد النضيد والدرّ الفريد**، القميّ، محمّد بن الحسن، تحقيق: عليّ أوسط الناطقي، دار الحديث للطباعة والنشر ـ قم المقدّسة، ط١، ١٤٢٣هـ/ ١٣٨١ش.

٧٣. **علل الشرائع**، الصدوق، محمّد بن عليّ بن بابويه القميّ، تحقيق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، المكتبة الحيدريّة ومطبعتها ـ النجف الأشرف، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

٧٤. **عوالم العلوم**، البحراني الأصفهاني، الشيخ عبد الله بن نور الله،

تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عجل الله فرجه ـ قم المقدّسة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٣٦٥ش.

٧٥. العين: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، نشر: مؤسّسة دار الهجرة.

٧٦. **عيون أخبار الرضا عليه السلام**، الصدوق، محمّد بن عليّ بن بابويه القميّ، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٧٧. **غاية المراد في شرح نكت الإرشاد**، العاملي، زين الدين بن عليّ الشهيد الثاني، تحقيق: رضا مختاري، مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميّة ـ قم، ط١، ١٤١٤هـ.

٧٨. **غاية المرام وحجّة الخصام**، البحراني، السيّد هاشم الموسوي، تحقيق: السيّد عليّ عاشور.

٧٩. **الغدير في الكتاب والسنة والأدب: الأميني النجفي، عبد الحسين أحمد، ط١، مؤسسة الأعلمي-بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.**

٨٠. **غنائم الأيّام في مسائل الحلال والحرام**، القميّ، الميرزا أبو القاسم، تحقيق: عبّاس تبريزيان، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي ـ قم، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٣٧٥ش.

٨١. **الغيبة**، الطوسي، محمّد بن الحسن، تحقيق: الشيخ عبد الله الطهراني والشيخ عليّ أحمد ناصح، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة ـ قم المقدّسة، ط١، شعبان ١٤١١هـ.

٨٢. **الفائق**، الزمخشري، محمود بن عمر، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٨٣. **فرق الشيعة**، النوبختي، أبو محمّد الحسن بن موسى، دار الأضواء ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٨٤. **الفَرْق بين الفِرَق**، البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمّد، تعليق: الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٨٥. **فرهنگ فارسي**، مؤسّسة انتشارات أمير كبير ـ طهران، ط٨، ١٣٧١ش.

٨٦. **الفصول المختارة**، الشيخ المفيد، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي، ط٢، تحقيق: السيّد عليّ مير شريفي، دار المفيد-بيروت، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣م.

٨٧. **الفضائل**، ابن شاذان، شاذان بن جبرئيل القميّ، المطبعة الحيدريّة ـ النجف الأشرف، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٣م.

٨٨. **فضائل أمير المؤمنين**عليه السلام، ابن عقدة الكوفي، جمعه وقدّم له: عبد الرزّاق محمّد حسين فيض الدين.

٨٩. **الفهرست**، ابن النديم، محمّد بن إسحاق، دار المعرفة ـ بيروت.

٩٠. **الفوائد الرضويّة في أحوال علماء المذهب الجعفريّة**، القميّ، الشيخ عبّاس، چاپخانه مركزي ـ طهران ـ ناصر خسرو، ١٣٢٧ش.

٩١. **الفوائد الطوسيّة**، الحرّ العاملي، محمّد بن حسن، صحّحه وعلّق عليه

السيّد مهدي اللاّجوردي والشيخ محمّد درّودي، المطبعة العلميّة ـ قم، ١٤٠٣هـ.

٩٢. **قرب الإسناد**، الحميري الكوفي، عبد الله بن جعفر، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم، ط١، ١٤١٣هـ.

٩٣. **الكافي**، الكليني، محمّد بن يعقوب، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلاميّة ـ طهران، ط٥، ١٣٦٣ش.

٩٤. **الكامل في التاريخ**، ابن الأثير، عليّ بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم، طبعة دار الفكر ـ بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٩٥. **الكامل في ضعفاء الرجال**، الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي، تحقيق: الدكتور سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٩٦. **كتاب الأربعين**، القميّ الشيرازي، محمّد طاهر، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، المحقّق، ط١، ١٤١٨هـ.

٩٧. **كتاب الألفين**، العلاّمة الحلّي، جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهّر، مكتبة الألفين ـ الكويت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٩٨. **كتاب سليم بن قيس الهلالي**، الهلالي، سليم بن قيس، تحقيق: محمّدباقر الأنصاري الزنجاني، الهادي، قم ـ إيران، ط١، ١٤٠٥هـ.

٩٩. **كشف الغمّة في معرفة الأئمّة**، الأربلي، أبو الحسن عليّ بن عيسى بن أبي الفتح، دار الأضواء ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٠٠. **كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد**، العلاّمة الحلّي، جمال الدين

الحسن بن يوسف بن المطهّر، تحقيق: حسن زاده الآملي، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم، ط٧، ١٤١٧هـ.

١٠١. **كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين**عليه السلام، العلّامة الحلّي، جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهّر، تحقيق: حسين الدرگاهي، ط١، ١٤١١هـ.

١٠٢. **كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الاثني عشر**، الخزّاز القميّ، عليّ بن محمّد بن عليّ، تحقيق: السيّد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمري الخوئي، انتشارات بيدار، مطبعة الخيّام ـ قم، ١٤٠١هـ.

١٠٣. **كمال الدين وتمام النعمة**، الصدوق، محمّد بن عليّ بن بابويه القميّ، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم المقدسة، محرّم الحرام ١٤٠٥هـ/ ١٣٦٣ش.

١٠٤. **كنز العمّال**، المتّقي الهندي، تحقيق وتصحيح: الشيخ بكري حيّاني، الشيخ صفوة السقّا، مؤسّسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٠٥. **كنز الفوائد**، الكراجكي، أبو الفتح محمّد بن عليّ، مكتبة المصطفوي ـ قم، ط٢، ١٣٦٩ش.

١٠٦. **الكنى والألقاب**، القميّ، الشيخ عبّاس، المطبعة الحيدريّة ـ النجف، محمّد كاظم الكتبي، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م.

١٠٧. **لسان العرب**، ابن منظور، جمال الدين محمّد بن مكرم، أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ.

١٠٨. **مائة منقبة**، القميّ، محمّد بن أحمد بن عليّ بن الحسين (ابن شاذان)، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف ـ قم المقدّسة، ط١، ذو الحجة

١٤٠٧هـ.

١٠٩. **مجمع الأمثال**، الميداني، أحمد بن محمّد بن أحمد النيسابوري، تقديم وتعليق: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

١١٠. **مجمع البحرين**، الطريحي، الشيخ فخر الدين، مرتضوي، ط٢، ١٣٦٢ش.

١١١. **المحتضر**، الحلّي، حسن بن سليمان، تحقيق: السيّد عليّ أشرف، المكتبة الحيدريّة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ١٣٨٣ش.

١١٢. **المحجّة البيضاء في تهذيب الإحياء**، الفيض الكاشاني، محمّد بن المرتضى، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم المقدّسة، ط٢.

١١٣. **المحيط بالإمامة**، الزيدي، أبو الحسين عليّ بن الحسين، مخطوطة من المكتبة المتوكليّة في جامع صنعاء باليمن.

١١٤. **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، المسعودي، أبو الحسن عليّ بن الحسين، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الإسلاميّة ـ بيروت.

١١٥. **مستدركات أعيان الشيعة**، الأمين، حسن، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١١٦. **مستدركات علم الرجال**، النمازي الشاهرودي، الشيخ عليّ، نشر: ابن المؤلّف، المطبعة: شفق ـ طهران، ط١، ربيع الآخر ١٤١٢هـ.

١١٧. **مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانيّ، أبو عبد الله أحمد بن محمّد**

بن حنبل بن هلال بن أسد، المحقق: شعيب أرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

١١٨. **مسند زيد بن عليّ**، زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

١١٩. **معارج نهج البلاغة**، البيهقي، ظهير الدين عليّ بن زيد، تحقيق: محمّد تقي دانش پژوه، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ـ قم المقدّسة، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٢٠. **معجم البلدان**، الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٢١. **معجم رجال الحديث**، الخوئي، السيّد أبو القاسم الموسوي، منشورات: مدينة العلم ـ آية الله العظمى الخوئي ـ إيران، قم، ط٥ ـ بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٢٢. **معجم المؤلّفين**، كحالة، عمر رضا، مكتبة المثنّى ودار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٢٣. **المغني في أبواب التوحيد والعدل**، الهمداني، القاضي عبد الجبّار بن أحمد، مراجعة: د. إبراهيم مدكور، إشراف: د. طه حسين، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، ١٩٦٠م.

١٢٤. **مفاتيح الأُصول**، الطباطبائي، السيّد محمّد المجاهد الكربلائي، الطبعة الحجريّة، دار الطباعة للشريف الكربلائي محمّد حسين الطهراني.

١٢٥. **مقابس الأنوار**، الدزفولي الكاظمي، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء

التراث، طبعة أُفست حجريّة.

١٢٦. **مقاتل الطالبيّين**، أبو الفرج الأصفهاني، عليّ بن الحسين بن أحمد، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

١٢٧. **مقالات الإسلاميّين**، الأشعري، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط٣.

١٢٨. **المقنع في الغيبة**، الشريف المرتضى، عليّ بن الطاهر أبي أحمد الحسين، تحقيق: السيّد محمّد عليّ الحكيم، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

١٢٩. **الملل والنحل**، الشهرستاني، أبو الفتح محمّد بن عبد الكريم، تحقيق: محمّد سيّد كيلاني، دار صَعب ـ بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٣٠. **المناقب**، الموفّق الخوارزمي، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم المقدّسة، ط٢، ١٤١٤هـ.

١٣١. **مناقب آل أبي طالب**، ابن شهر آشوب، محمّد بن عليّ السروي المازندراني، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدريّة ـ النجف الأشرف، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م.

١٣٢. **مناقب الإمام أمير المؤمنين** عليه السلام، الكوفي، محمّد بن سليمان، تحقيق: محمّد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلاميّة ـ قم المقدّسة، ط١، ١٤١٢هـ.

١٣٣. **مناقب عليّ بن أبي طالب** عليه السلام، ابن المغازلي، أبو الحسن عليّ

بن محمّد الواسطي الشافعي، انتشارات سبط النبيّ ﷺ، ط١، ١٤٢٦هـ/ ١٣٨٤ش.

١٣٤. **المنتزع من المحيط بالإمامة**، الزيدي، أبو الحسين عليّ بن الحسين، اختيار وترتيب: محمّد يحيى سالم عزّان، المكتبة الشاملة.

١٣٥. **موسوعة طبقات الفقهاء**، اللجنة العلميّة في مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، تحقيق وإشراف: الشيخ جعفر السبحاني، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، المطبعة: اعتماد ـ قم، ط١، ١٤١٨هـ.

١٣٦. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، الذهبي، محمّد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

١٣٧. **النجم الثاقب**، الطبرسي، الميرزا حسين النوري، تحقيق: السيّد ياسين الموسوي، أنوار الهدى، ط١، ١٤١٥هـ.

١٣٨. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ابن الأثير، المبارك بن محمّد بن محمّد الجزري، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة ـ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٣٩. **نهج البلاغة**، محمّد عبده، تحقيق وشرح: الشيخ محمّد عبده، دار الذخائر ـ قم، المطبعة: النهضة، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٣٧٠ش.

١٤٠. **الوافي**، الفيض الكاشاني، محمّد بن المرتضى، تحقيق: ضياء الدين الحسيني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام العامّة ـ اصفهان، ط١،

١٤٠٦هـ.

١٤١. اليقين، ابن طاوس الحلّي السيّد رضيّ الدين عليّ بن طاوس، تحقيق: الأنصاري، مؤسّسة دار الكتاب (الجزائري)، ط١، ١٤١٣هـ.

المجلات والدوريات

مجلّة تراثنا: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم المشرفة، الجزء ٤٩.

المواقع الإلكترونيّة:

پايگاه انترنتي كتابخانه تخصّصي تاريخ إسلام وإيران.

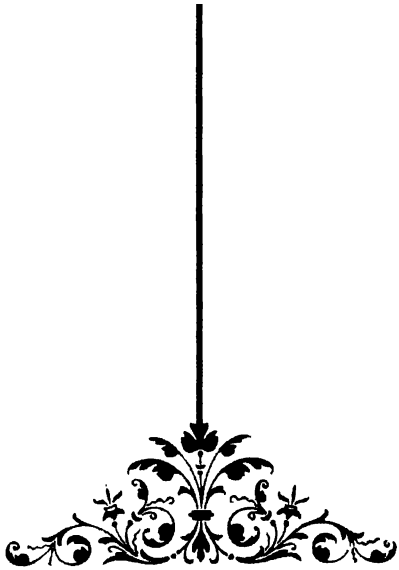

المحتويات

تقديم ٩
مقدّمة التحقيق ١٣
عن الكتاب ١٦
التعريف بالمؤلّف ١٧
ما قيل في حقّه ١٨
فرق الزيديّة ٢٧
١ ـ الجارودية ٢٨
٢ ـ البتريّة أو الصالحيّة ٣١
٣ ـ السليمانيّة أو الجريريّة ٣٢
٤ ـ القاسميّة ٣٣
٥ ـ الهادويّة ٣٤
٦ ـ الناصريّة ٣٤
دور علماء الزيديّة في بسط مذهبهم ٣٥
المحيط ونُسَخُه ٣٧
نسخ الكتاب ٤٠
عملنا في التحقيق ٤٠
المتن المحقّق ٤٧

المقدّمة: في إقامة العذر في مخالفة الإماميّة في مباحثة الزيديّة ٥١
الفصل الأوّل: في بيان أنّ الفرقة الناجية هم شيعة عليّ بن أبي طالب عليه السلام ٥٧
الفصل الثاني: في معنى الشيعة وأنّهم هم الإماميّة في الحقيقة ٦٧
الفصل الثالث: في تقرير أُصول الإماميّة وتأكيدها بقاعدة حكميّة ٧٩
الفصل الرابع: في أحوال رؤساء الزيديّة وقواعدهم واختلافهم وبيان مواضع النزاع معهم ٩٣
الفصل الخامس: في إلزاماتهم في مطالب متعدّدة ١٠٣
إلزام في النصّ الجليّ على عليّ عليه السلام ١٠٧
الفصل السادس: في هدم قاعدة القيام والدعوة، والجواب عن الشبهات..... ١١٣
الفصل السابع: في الاحتجاج على أنّ زيد بن عليّ عليه السلام لم يكن إمامًا واجب الطاعة ١٢١
الفصل الثامن: في إمامة باقي الأئمّة الاثني عشر بالدلائل والنصوص ١٣٣
الفصل التاسع: في إثبات الغيبة والجواب عن الشبهات ١٤٧
الفصل العاشر: في إيراد وجوه التشنيعات على الإماميّة وأجوبتها..... ١٦١
خاتمة..... ١٧٥
نهاية النسختين ١٧٩
الفهارس الفنيّة ١٨١
فهرس الآيات القرآنيّة ١٨٣
فهرس الأحاديث الشريفة ١٨٥
فهرس الأعلام ١٩١
فهرس الفرق والمذاهب..... ١٩٧
فهرس الأشعار..... ١٩٨
مصادر التحقيق ١٩٩
المحتويات..... ٢١٩